



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: الإدارة المالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك
دراسة حالة بنك القرض الشعبي cpa -ميلة-

المشرف	اعداد الطلبة	
ركيمة فارس	مصلة عبد الله	1
	دولة معاد	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	هولي رشيد
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ركيمة فارس
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بوجنانة فؤاد

السنة الجامعية: 2025/2024



شكر وتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله الحمد والشكر لله عز وجل على كثير فضله وجميل عطائه وجوده

نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور المشرف "ركيمة فارس" الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمة في إعداد هذا العمل إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة إلى كل من أعاننا من قريب أو من بعيد في انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

الاهراء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان سهلا لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضلته وكرمه

الى من كلل العرق جبينه وعلمني ان النجاح لا يأتي الا بالصبر والإصرار، الى النور الذي انار دربي والسراج الذي لا ينطفئ نوره بقلبي ابداء، من بذل الغالي والنفيس واستمدت منه قوتي واعتزاني بذاتي (والدي العزيز)

الى الداعمة الاولى والأبدية الى من كان وجودها يمدني بالسعي دون ملل، من تعانقني كل صباح دعواتها لي بالتفوق والنجاح، من اكتست يداها بالحنان وبعثت في قلبي الأمان، من تلهمني الصبر وتمدني بالشغف والعزم الى جنتي ملاكي الطاهر ووجهتي الاولى (والدتي العزيز)

ها انا اليوم اهديك علما وشهادة التي لولاك لم تكن، اهديك مراحلتي وانجازاتي كلها فالفضل والثناء للمولى ثم مكافحتك لأجلي وعطائك الذي يضمّد تعبي

الى خيرة ايامي وصفوتها من كانوا سندا لي وداعمين ومشجعين دائما الى من مدت لي اياديهم وقت ضعفي زارعين الثقة والإصرار بداخلي الى ضلعي الثابت وامان أيامي (اخوتي) الى سندي وكفني الذي استند عليه دائما الى التي تغمرني بالحب والتوجيه وحيدتي (اختي)

الى زميلي في هذا العمل ورفيق دربي طيلة سنوات الجامعة (معاد)

الى أصدقاء السنين وأصحاب الشدائد من رسموا بسمتي وقت الصعاب الى من امنوا بي الى الشموع التي تنير لي الطريق دوما

أخيرا الشكر موصول لنفسي على الصبر والعزيمة والإصرار، فعلتها بعد ان كانت مستحيلة، كانت دروبا قاسية وطرقا خسرت بها الكثير ولكني وصلت، ها أنا اختتم كل ما مررت به بفخر ونجاح الحمد لله من قبل ومن بعد، راجيا من المولى أن ينفعني بما علمني وأن يعلمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

عبر الله

الوفاء

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى ومن وفى أما بعد..

الحمد لله الذي وفقنا لتتضمن هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه، ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى مهداة إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وادامهما نورا لدربي، لكل العائلة الكريمة التي ساندتني ولا تزال من إخوة وأخوات.

إلى أخي ورفيقي عبد الله الذي لم يدخر جهدا في هذا البحث...

إلى أساتذتي الكرام...

إلى كل قسم العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية وإلى كل من كان لهم أثر في حياتي...

أهديكم هذا العمل المتواضع وثمره جهدي راجيا من الله أن يبقى مرجعا نافعا للجميع ويجعله خالصا لوجهه.

معاد

ملخص

تعتبر معرفة مخاطر السيولة وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتقدمها وتأثيرها على الاداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، حيث تم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري CPA كعينة للدراسة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2016 إلى 2020 ، من خلال التركيز على أهم مؤشرات الاداء المالي للبنوك الجزائرية قصد معرفة أثر العائد ومخاطرة السيولة على أداء البنوك التجارية من أجل قياس كل من مخاطر السيولة و الاداء المالي للبنك محل الدراسة، لتحليل بعض نتائج المؤشرات المالية والمخاطر للاطلاع على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية، خلال خمس سنوات الدراسة، وذلك باعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية المتعلقة ببنك القرض الشعبي الجزائري محل الدراسة اعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري و التحليلي من خلال مؤشرات الاداء المالي المستخدمة في الجانب التطبيقي. وكانت أهم النتائج المتوصل إليها في أن بنك القرض الشعبي الجزائري يحقق أداء غير مرضي تماما فيما يتعلق بالسيولة وهذا ما يجعل البنك يقع في مخاطر السيولة، كذلك لدى بنك القرض الشعبي الجزائري موجودات ضعيفة وإن هناك ضبط غير جيد لمحفظة الأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر - مخاطر السيولة - تقييم الاداء المالي - نماذج تقييم الاداء المالي - بنوك تجارية .

abstract

Knowledge of liquidity risk and its management is considered one of the main factors in the success and progress of banks and their impact on the financial performance of Algerian commercial banks. Knowing the impact of liquidity risk on the performance of commercial banks in order to measure each of the liquidity risks and financial performance of the bank under study, to analyze some of the results of financial indicators and liquidity risks to see the extent to which the concepts of efficiency and effectiveness are embodied, during the five years of the study, based on the data extracted from the financial statements related to the loan bank The Algerian chaabi under study is based on the descriptive approach in the theoretical and analytical side through the financial performance indicators used in the applied side. The most important findings were that the Algerian People's Loan Bank achieves a completely unsatisfactory performance with regard to liquidity, and this is what makes the bank fall into liquidity risks.

Keywords : risk management - liquidity risk - financial performance evaluation - financial performance evaluation models - commercial banks .

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

شكر وتقدير

الاهداء

ملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الاشكال

قائمة الملاحق

أ مقدمة

الفصل الأول: أساسيات حول الأداء المال

2 تمهيد:

3 المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

3 المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي.

5 المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي

7 المطلب الثالث: طرق تحسين الأداء المالي

8 المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

9 المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه

13..... المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي وخطواته

19..... المطلب الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي

31 المبحث الثالث: محددات الأداء المالي

31..... المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

32.....	المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي
42.....	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: مخاطر السيولة
43.....	تمهيد
44.....	المبحث الاول: ماهية السيولة البنكية.
44.....	المطلب الاول: مفهوم السيولة البنكية.
45.....	المطلب الثاني: مصادر السيول البنكية.
48.....	المطلب الثالث: وظائف السيولة البنكية.
49.....	المبحث الثاني: اساسيات حول مخاطر السيولة البنكية.
49.....	المطلب الاول: مفهوم مخاطر السيولة.
50.....	المطلب الثاني: اسباب وانواع مخاطر السيولة.
54.....	المطلب الثالث: مؤشرات قياس المخاطر وضوابط الحد منها.
56.....	المبحث الثالث: محددات مخاطر السيولة.
56.....	المطلب الاول: العوامل المؤثرة في السيولة المالية.
57.....	المطلب الثاني: العلاقة بين مخاطر السيولة المالية والاداء المالي.
59.....	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة القرض الشعبي CPA
59.....	تمهيد
60.....	المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري
60.....	المطلب الأول: نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري.
63.....	المطلب الثاني: مهام وأنشطة القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.....	64
المبحث الثاني: عرض منهجية وادوات الدراسة.....	66
المطلب الأول: تقديم مجتمع الدراسة والمتغيرات المستخدمة.....	67
المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في الدراسة.....	67
المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج.....	69
المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة.....	69
المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها.....	75
خلاصة الفصل.....	81
خاتمة.....	82
قائمة المراجع:.....	87

الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	تصنيف البنوك التجارية حسب معيار CAMELS	38
02	المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر السيولة	55
03	تطور رأسمال بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	62
04	نسب السيولة المعتمدة في الدراسة و كيفية حسابها	67
05	نسب مخاطر السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA	69
06	نتائج الأداء المالي للبنك خلال فترة الدراسة	70
07	نسبة الربحية لبنك CPA في نموذج CAMELS	73
08	نسب السيولة لبنك CPA في نموذج CAMELS	74

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي	11
02	مصادر معلومات تقييم الأداء المالي	17
03	مؤشرات تقييم الأداء المالي	30
04	نماذج تقييم الأداء المالي	33
05	نموذج العائد على حقوق الملكية	35
06	مصادر السيولة البنكية	47
07	المصادر الأساسية لخطر السيولة	52
08	أنواع مخاطر السيولة	53
09	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA	65
10	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA -ميلة-	66
11	منحنى تطور مخاطر السيولة لبنك CPA خلال الفترة 2016-2020	70
12	منحنى العائد على حقوق الملكية ROE و العائد على الأصول ROA لبنك CPA خلال الفترة 2016-2020	71
13	منحنى العلاقة بين نسبة السيولة و الأداء المالي لبنك CPA خلال الفترة 2016-2020	71
14	منحنى تطور مؤشر هامش الربح PM لبنك CPA خلال الفترة 2016-2020	72
15	منحنى تطور مؤشر منفعة الأصول AU لبنك CPA خلال الفترة 2016-2020	72
16	منحنى تطور مؤشر الرافعة المالية EM لبنك CPA خلال الفترة 2016-2020	73
17	منحنى تطور الربحية في نموذج CAMELS لبنك CPA خلال الفترة 2016-2020	74
18	منحنى تطور السيولة في نموذج CAMELS لبنك CPA خلال الفترة 2016-2020	75

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
01	بيانات من بنك القرض الشعبي الجزائري CPA	89
02	القائمة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA لسنة 2016	90-91
03	القائمة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA لسنة 2017	92-93
04	القائمة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA لسنة 2018	94-95
05	القائمة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA لسنة 2019	96-97
06	القائمة المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA لسنة 2020	98-99

مقدمة

مقدمة عامة

يعتبر القطاع البنكي من أهم القطاعات التي يقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أن للقطاع البنكي أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية، أي تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية الكبرى في بناء الهيكل المالي الاقتصادي للدول.

وتتبع أهمية القطاع البنكي من وظائفه الرئيسية المتمثلة في العملية التمويلية والمرتبطة بشكل رئيسي بالسيولة، والتي تعتبر الوسيلة الأساسية لتأمين التدفقات النقدية اللازمة لتأمين الاحتياجات المختلفة ومزاولة نشاطاتها.

تواجه البنوك أنواعًا مختلفة من المخاطر أثناء ممارسة أعمالها، بما في ذلك مخاطر السيولة وهي من أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك التجارية والتي تعيقها عن أداء مهامها وتحقيق أهدافها وتهديد أمنها والتأثير سلباً على أدائها المالي الذي يعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة والمؤسسات المالية. وبالتالي لم يبق اشتغال البنوك التجارية في كيفية تعبئة الأموال فقط بل كيفية استثمارها بفعالية وكفاءة لتحقيق الربح مع النظر في جانب المخاطر.

أولاً: إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق فإن إشكالية الدراسة هي:

هل يوجد أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة الممتدة من 2016-2020.

ومن أجل التعمق أكثر في هذا الموضوع نقودنا الإشكالية إلى طرح أسئلة وهي كالتالي:

1. ماهي طرق تقييم الاداء المالي للبنك؟
2. كيف تؤثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنك؟
3. هل توجد علاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

ثانياً: فرضيات الدراسة:

- ✓ يوجد أكثر من طريقة لتقييم الاداء المالي للبنك.
- ✓ تؤثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنك ويكون هذا التأثير بشكل سلبي.

✓ توجد علاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري CPA.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية السيولة والربحية لما لهما من تأثير كبير على الاداء المالي للبنك للحفاظ على نجاحه و استمراريته، وذلك من خلال دراسة احد المواضيع الهامة التي تواجه البنوك التجارية عند ممارسة نشاطها و هو موضوع مخاطر السيولة، وذلك من خلال معرفة أسبابها وأنواعها وضوابط الحد منها، من أجل تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية، ومن طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، يجب يعمل على تحسين قدرة البنوك على اتخاذ القرارات المناسبة بناء على نسب السيولة التي يجب الحفاظ عليها، ومتطلبات الربح ومخاطر السيولة التي ترغب هذه البنوك في تحملها.

رابعا: أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- معرفة طرق تحسين الاداء المالي للبنوك التجارية.
- معرفة أسباب مخاطر السيولة المالية وضوابط الحد منها.
- اختبار العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA.
- التعرف على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة ومهامه.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع.

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي:

• أسباب ذاتية:

- ✓ الميول والرغبة الشخصية لاختيار هذا الموضوع.
- ✓ الرغبة في التعمق في المجال المالي والمصرفي.
- ✓ الارتباط بالتخصص الأكاديمي و الطموح المهني .

• أسباب موضوعية:

- ✓ إبراز العلاقة بين الاداء المالي ومخاطر السيولة في بنك القرض الشعبي الجزائري.
- ✓ يعتبر الموضوع من أهم دعائم وركائز كل دولة تطمح للتقدم والرقى.
- ✓ أهمية الموضوع في الواقع الاقتصادي.

سادسا: حدود البحث.

من أجل معالجة إشكالية البحث، اقتصرت حدود البحث فيما يلي:

➤ **الجانب المكاني:** اقتصرت الدراسة على بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.

➤ **الجانب الزمني:** يمتد المجال الزمني لهذا البحث في الفترة 2016-2020

سابعا: المنهج المتبع في البحث.

هذا النوع من البحث يتطلب الاعتماد على مناهج متعددة حتى نستطيع أن نجعله متوافقا مع مركز البحث، لذلك نعتمد على المنهجين التاليين:

➤ **المنهج الوصفي:** والذي استعمل في الجزء النظري من البحث، وذلك بتقديم التعاريف

وضبط المصطلحات والمفاهيم وباقي الإطار النظري للبحث.

➤ **المنهج التحليلي:** والذي من خلاله تم جمع البيانات الأولية للبحث، من خلال القوائم المالية

للبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة خلال فترة الدراسة.

ثامنا: الدراسات السابقة.

لقد تم الاطلاع على العديد من الأبحاث والدراسات السابقة والتي لها علاقة وإن كانت جزئية بموضوع دراستنا سواء من الجانب النظري أو الجانب التطبيقيين ومن أهمها:

✓ دراسة خلف محمد حمد، أحمد ناجي فريد (2017)، بعنوان "مخاطر السيولة وأثرها على

ربحية المصارف التجارية في العراق"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مخاطر السيولة

ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية للمصارف التجارية

العراقية للفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 لـ 06 بنوك، وقد تم تحليل بيانات الدراسة

باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS 18 حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات

دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقياس السيولة المصرفية

وربحيتها.

✓ دراسة رميسة كلاش (2022)، بعنوان "المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على

الأداء المالي"، أجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من 12 بنك تجاري خلال الفترة

الممتدة من 2004 إلى 2018، وهدفت إلى معرفة أثر المخاطر المالية على الأداء

المالي في البنوك التجارية العاملة في الجزائر، وقد تم تحليل بيانات الدراسة باستخدام أحد نماذج data panel ، كما تم الاعتماد على Eviews 12 في عملية تحليل البيانات، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ومعدل العائد على الأصول، وعلاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومعدل العائد على حقوق الملكية.

✓ دراسة محمد عايد كاطع محمد الشمري (2022) بعنوان " فجوة السيولة وتأثيرها على

الصحة المالية للمصارف"، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر فجوة السيولة في مؤشرات الصحة المالية لـ 05 مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2020، وقد تم استخدام برنامج spss في تحليل بيانات الدراسة، وأظهرت النتائج أن مصارف عينة الدراسة تعاني من فجوة سيولة سالبة مما إلى زيادة تعرضها لمخاطر السيولة.

• أوجه التشابه:

- كل الدراسات لها هدف واحد وهو قياس مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على الأداء المالي.
- أغلب الدراسات استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من أجل الدراسة.

• أوجه الاختلاف:

- أجريت الدراسة الحالية في بنك القرض الشعبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، أما الدراسات السابقة فقد أجريت في دول مختلفة منها العربية خلال فترات مختلفة.
- تناولت الدراسة الحالية بنك واحد، أما الدراسات السابقة فقد تناولت مجموعة من البنوك.

تاسعا: صعوبات الدراسة.

لقد كان أملنا أن تظهر مذكرتنا أكثر عمقا من الناحية النظرية وأكثر دقة من الناحية التطبيقية لولا أنه حالة دوق ذلك عوائق اعترضتنا نذكر منها:

- صعوبة استخراج بعض المعلومات من الموقع الإلكتروني الخاص ببنك القرض الشعبي الجزائري.
- القوائم المالية لبنك CPA بالغة الفرنسية.
- قلة الدراسات السابقة في هذا الموضوع.
- صعوبة الحصول على المعلومات وذلك لسرية المعطيات.

عاشرا: هيكل الدراسة.

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة الرئيسية والفرعية وتغطية كافة جوانب الموضوع، نقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي. وبناء على ذلك، يمكننا مراجعة البنية العامة لهذه الدراسة كما يلي:

تضمن الفصل الأول أساسيات الأداء المالي، حيث ضم ثلاث مباحث، المبحث الأول مفاهيم عامة حول الاداء المالي، المبحث الثاني ماهية تقييم الاداء المالي، المبحث الثالث كان عن محددات الاداء المالي.

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى مخاطر السيولة في البنوك التجارية حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية السيولة البنكية، المبحث الثاني أساسيات حول مخاطر السيولة البنكية، المبحث الثالث عن محددات مخاطر السيولة.

وفي الأخير جاء الجانب التطبيقي في فصل واحد قمنا من خلاله بدراسة أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA وكالة ميلة، تطرقنا فيه إلى تقديم نبذة عن بنك القرض الشعبي الجزائري في المبحث الأول، و كان المبحث الثاني عن الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة، و المبحث الثالث عرض ومناقشة النتائج .

الفصل الأول:

أساسيات حول الأداء

تمهيد:

يُعد الأداء المالي من أبرز المؤشرات التي تعكس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية، كما يمثل أداة تحليلية هامة في تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة وتحقيق العوائد المرجوة. ويهدف هذا الفصل الى تقديم إطار نظري متكامل يسهم في فهم الأبعاد المختلفة للأداء المالي ويندرج هذا الفصل ضمن الجهود الرامية إلى توضيح المفاهيم المرتبطة بالأداء المالي، من خلال التطرق إلى ثلاثة مباحث رئيسية.

المبحث الأول: المفاهيم الأساسية المرتبطة بالأداء المالي

المبحث الثاني: فيسلط الضوء على ماهية تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: محددات الأداء المالي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي أحد الركائز الأساسية التي تحدد نجاح أي مؤسسة أو شركة في تحقيق أهدافها المالية والإستراتيجية. حيث يعكس هذا المبحث مفهوم وأهداف الأداء المالي بالإضافة الى طرق تحسينه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي.

قبل التطرق الى الأداء المالي لابد ان نتعرف على الأداء

الفرع الأول: تعريف الأداء

تعددت تعاريف الأداء بتعدد واختلاف اراء وأفكار الباحثين وأهدافهم فهناك من يعرف الأداء على انه "سلوك يؤدي الى نتائج، وقد تكون النتائج محققة مطابقة للأهداف المخططة أو تقل عنها او حتى تتجاوزها، وهذا قد يكون وفقا لكفاءة وفعالية الجهد المبذول لبلوغ النتائج"¹، ونلاحظ أن هذا التعريف يركز على النتائج من حيث الكفاءة والفعالية.

_ كما يعرف الأداء أيضا على أنه: " تأدية عمل أو انجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول الى الأهداف المسطرة"²، من هذا التعريف يعتبر الأداء أي عمل يؤدي الى الوصول الى الأهداف.

_ يعرف على أنه: "العلاقة بين النتيجة والتكاليف المترتبة عن تحقيق هذه النتيجة".³

_ يعرف Kaplan و Norton الأداء من أربع جوانب مختلفة. "المالي، الزبون عمليات التحسين الداخلية التعلم والنمو"⁴

ومن بين هذه التعاريف يمكننا تعريف الأداء على أنه. " فعل يعكس مدى استغلال المؤسسة لجميع مواردها بغيت تحقيق أهدافها".

الفرع الثاني: تعريف الأداء المالي.

أولاً: تعريف الأداء المالي

¹ احمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية " رؤية استراتيجية معاصرة"، مطابع دار الهندسة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008، ص386.

² الشيخ الداري، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد7، 2009_2010، ص218.

³ حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص15

⁴ حجاج نفيسة، نفس المرجع، ص15

لقد تعددت التعاريف التي وضعت للأداء المالي من بين هذه التعاريف:

نجد من عرفه على أنه: " المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية بقياس مدى إنجاز الأهداف، كما يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم"¹.

_ حيث يمكن تعريف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما لتلبية متطلبات نشاطها وتغطية مستوى النشاط الاستغلالي لمصاريفها العامة².

- ويعرف أيضا على انه : " تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء"³.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول ان الأداء المالي هو وسيلة او آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة في المؤسسة تحقيق اقصى عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة.

الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي

يمكن حصر أهمية الأداء المالي من خلال أنه يسقط الضوء على عدة جوانب منها:⁴

✓ تقديم الربحية: حيث يتمثل الهدف من تحقيق الربحية في تعظيم قيمة المنشأة وتعظيم ثروة المساهمين.

✓ تقييم السيولة: حيث يساعد تقييم السيولة في التعرف على وضع المنشأة وتحسين قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وسدادها في مواعيدها المحددة.

✓ تقييم تطور الأنشطة: حيث يتتبع الهدف من تقييم النشاط في التعرف على الكيفية التي تتبعها المنشأة في توزيع مصادرها المالية وكيفية استثمارها.

¹ عمر تمجددين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013 ص.48

² دادن عبد الغاني، كمارسي محمد أمين، الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحوكمات، جامعة ورقلة، يومي 08/09 مارس 2005، ص.304.

³ بن البار موسى، بوساق أمين، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية: عينة من المؤسسات النشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، 2019، ص.63.

⁴ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره مع عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص.51.

- ✓ تقييم الرفع المالي: والتي تهدف الى التعرف على حجم الدين ومدى اعتماد المنشأة في حصولها على الأموال من مصادر التمويل الخارجية.
- ✓ تقييم تطور حجم المنشأة: ويتم تقييم حجم المنشأة من أجل تحقيق مزايا ذات أبعاد اقتصادية مختلفة، وتحسين القدرة الكلية للمنشأة.
- ✓ تقييم توزيعات الأرباح: حيث يمكن أصحاب المصالح من معرفة السياسة التي تتبعها المنشأة في توزيع أرباحها.

المطلب الثاني: أهداف الأداء المالي

يمكن حصر الأهداف فيما يلي: التوازن المالي - السيولة واليسر المالي - الربحية والمردودية - انشاء القيمة ونمو المؤسسة .

1- التوازن المالي :

يعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه، لأنه يمس الاستقرار المالي للمؤسسة ويمثل " التوازن المالي بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرهما¹ .

2- السيولة واليسر المالي:

تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، أو بتعبير آخر تعني قدرتها على التحويل بسرعة الأصول المتداولة (المخزونات والقيم القابلة للتحقيق) إلى أموال متاحة، فنقص السيولة أو عدم كفايتها يجبر المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات².

3- الربحية والمردودية:

¹ سبني إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "scf"، دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 33، 2018، ص.422.

² مولود فتحي، قطاف عبد القادر، دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: حالة مجمع صيدال، 2013-2015، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 2، العدد 4، 2018، ص.226.

تعتبر الربحية مصطلح نسبي، يعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية تهدف المؤسسة من خلال الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته على تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.¹

كما تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لبلوغها، والمردودية كهدف عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة في رأس المال الاقتصادي وهذا يعكس المردودية الاقتصادية، ورأس المال المالي هو بدوره يعكس المردودية المالية، فحسب نوع النتيجة والوسائل المستخدمة يتحدد نوع المردودية، وبصفة عامة اهتمام المؤسسة ينصب على المردودية المالية والمردودية الاقتصادية.²

4- إنشاء القيمة ونمو المؤسسة:

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن المسكرون من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.³

ويعتبر نمو المؤسسة عامل أساسي من عوامل تعظيم قيمتها ولهذا فإن قرارات النمو تتميز بأنها قرارات إستراتيجية، ووظيفة إستراتيجية جد هامة للمؤسسة الاقتصادية وهي ظاهرة تعكس مدى نجاح ونجاعة إستراتيجيتها المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، الاستمرار وبذلك يمكن اعتبار النمو وظيفة إستراتيجية تشكلها السياسات المحددة لحجم الاستثمارات، سياسات توزيع الأرباح، وهيكل سياسات التمويل وتحديد غايات النمو في إنماء الطاقات الكلية المتاحة.⁴

¹ بوعلاق صبرينة، دور الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي في مراكز البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص تدقيق و مراقبة تسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر، 2017، ص 23

² شريف غياط، نهري عبد المالك، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مؤشر قياس المردودية: دراسة حالة مؤسسة البناء و الاشغال العمومية

(3 ORTP) خلال الفترة (2013-2011) ، دراسات اقتصادية، المجلد، 6 العدد، 13، 2013، ص 140

³ سباع أحمد صالح، محمد البشير بن عمر، فعالية مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مجلة

البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد، 3 العدد، 1، 2018، ص 51

⁴ بوعلاق صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص 23

المطلب الثالث: طرق تحسين الأداء المالي

تهدف الإدارة المالية بالشركات إلى تحقيق أرباح وتدفقات نقدية ونمو واستدامة، ولتحقيق كل هذه الأهداف المالية تعد المؤسسة نظاما إداريا وماليا ينظم أنشطة الحسابات والمالية والتدقيق، وتشمل تعيين فريق محاسبي، وتزويده بالأنظمة المحاسبية المعتمدة والأدوات والتقنيات لتسجيل حسابات الشركة وترصيداها، فيمالي أهم الخطوات التي يجب إتباعها لتحسين الأداء في الشركات:¹

✓ **تحديد الأهداف المالية:** لتطوير الأداء المالي يجب أن تقوم الشركة بتحديد الأهداف المالية السنوية المستقبلية بما في ذلك الإيرادات وتكاليف الإنتاج والمصاريف العامة وصافي الأرباح والنفقات الاستثمارية والتدفقات النقدية، وتتبع تلك الأهداف من رؤية ورسالة الشركة وتصاغ في خطتها الإستراتيجية والخطط الإدارية والمالية وعادة ما يتم التنبؤ بها طوال حياة المشروع لتقدير الجدوى المالية للمشروع.

✓ **تقدير نقطة التعادل :** تقيس نقطة التعادل كمية و قيمة المبيعات التي عندها فقط ،لا تحقق الشركة أي ربح أو خسارة و تبدأ الشركة في تحقيق الأرباح بعد هذا المستوى من المبيعات، و يمكن حساب نقطة التعادل عن طريق الرسم البياني لدالة المبيعات او الإيرادات أو التكاليف للشركة تكمن أهميتها في تحديد الحد الأدنى للمبيعات ككمية أو القيمة التي عندها فقط تبدأ المؤسسة في تحقيق الأرباح بحيث كلما انخفضت نقطة التعادل ككمية او قيمة مبيعات للشركة كلما أصبحت المؤسسة أكثر جاذبية للاستثمار و يمكن تخفيضها من خلال خفض التكاليف الثابتة السنوية و زيادة معدل مجمل الربح، و زيادة المبيعات.

✓ **تقدير تكلفة المنتج:** لتقدير تكلفة المنتج تنفذ الإدارة نظام محاسبي متكامل شاملا حساب التكاليف، وباستخدام تطبيق إلكتروني محاسبي تسجل فيه كافة المصاريف المباشرة وغير المباشرة وكذلك تحمل تلك المصاريف على مراكز التكلفة لكل منتج ووفق لذلك يتم تقدير تكلفة المنتجات على أساس تكلفة المواد الخام والعمالة المباشرة وغيرها من المصاريف المصنعة المباشرة، بالإضافة الى تحصيل مركز التكلفة لكل منتج بنسبة تحصيل من المصاريف المصنعة غير المباشرة.

✓ **التنبؤ بالبيانات المالية:** تتضمن التنبؤات المالية التخطيط للمركز المالي للشركة مستقبلا ويشمل التنبؤ بقائمة الدخل والميزانية العمومية والتدفق النقدي السنوي وذلك طوال عمر المشروع، لذلك

¹ أمنة معوج، درين بن بلقاسم، اثر مخاطر السولة على الاداء المالي في البنوك التجارية، مذكرة ماستر تخصص ادارة مالية كلية العلوم الاقتصادية و

التجاريو و علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل الجزائر 2023 ص 33

فالأداء الجيد لهذه الوظيفة ضروري لأداء الوظائف الأخرى الخاصة بتحديد هيكل الأصول والمركز المالي للشركة.

✓ **إعداد تقارير مالية شهرية:** تكمن أهمية تقييم المخزون وإعداد القوائم المالية بنهاية كل شهر في أنها تساعد على قياس وتقييم الأداء المالي والتحكم فيه وتحسينه بصفة شهرية منتظمة، وتستفيد الإدارة من هاته التقارير المالية عبر مراجعتها مع الأهداف المالية للشركة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الربحية والتدفقات النقدية.

✓ **تحسين الربحية والتدفقات النقدية:** بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من صافي الأرباح فإن أبسط طريقة لتحسين الربح هي زيادة المبيعات وترشيد المصاريف، كما يستخدم المستثمرون عادة النسب المالية مثل نسبة مجمل الربح ونسبة صافي الربح التشغيلي ونسبة صافي الأرباح للتقييم والتحقق من الربحية.

✓ **إعداد قائمة التدفقات النقدية:** تكمن أهمية إعداد هذه القائمة للشركة في تركيز الجهود على تحقيق الأهداف النقدية والتحكم بالتدفقات النقدية حيث يمكن للشركة التحكم في الميزانية النقدية عبر التحكم بالنفقات والإيرادات النقدية واكتشاف العجوزات النقدية في وقت مبكر، والتخطيط للحصول على تمويل بتكلفة مناسبة في الوقت المطلوب واتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة أي عجوزات نقدية.

✓ **تحديد مصادر التمويل:** حصول أي مؤسسة على حالة خاصة من خارج الشركة، بعد مهمة مليئة بالتحديات ويعتمد على ربحية الشركة فيمكن أن تحصل الشركات على المال داخليا من مدخرات ملاك الشركة أو من الأرباح أو الائتمان الممنوح لها، وخارجيا من خلال القروض أو بيع أسهم الشركة وغيرها.

حيث تعمل هذه العملية على تحسين إمكانية حصول الشركة على المال في الوقت المطلوب وضمن التكلفة المقبولة للمال.^{1*}

المبحث الثاني: ماهية تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي أهمية كبيرة إذ أنه يهتم بدراسة وتحليل نقاط القوة والضعف لأي مؤسسة أو جزء منها وسوف نتطرق من خلال هذا المبحث الى معرفة مفهومه بالتفصيل وأيضا الجهات المستفيدة منه ومصادر معلوماته وخطواته ومعرفة معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي.

¹ أمانة معوج، درين بن بلقاسم، نفس المصدر، ص34

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه

يُعتبر تقييم الأداء المالي أداة أساسية لقياس كفاءة المؤسسات في تحقيق أهدافها المالية، خاصة في القطاع البنكي. فهو يُساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة، ويهم عدة أطراف داخلية وخارجية كالإدارة، المستثمرين، والمراقبين الماليين. لذا، سيتم في هذا المطلب عرض مفهوم تقييم الأداء المالي وتحديد أهم الجهات المستفيدة منه.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

يُعد تقييم الأداء أداة مهمة لقياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، ويعتمد على مؤشرات مالية تُظهر كفاءتها وفعاليتها. وسيتناول هذا الفرع توضيح مفهوم تقييم الأداء وأهميته و أهدافه في المؤسسات

أولاً: تعريف تقييم الأداء المالي

يوجد العديد من تعريفات تقييم الأداء المالي نوجز منها:

_ يقصد بتقييم الأداء المالي: "دراسة وتحليل جوانب القوة التي تكثف إنجازها للأنشطة على المستوى الكلي أو الحكم على الفرد أو المؤسسة أو أي جزء من أجزائها".¹

هو الطريقة أو العملية التي يستخدمها أرباب العمل لمعرفة أي من الأفراد أنجز العمل. وفقا لما ينبغي له أن يؤدي، ويترتب على هذا التقييم وصف الفرد بمستوى كفاية أو جدارة أو استحقاق معين "ممتاز، جيد جدا، جيد، مقبول، ضعيف، ضعيف جدا"²

-يعرف تقييم الأداء المالي أيضا بأنه : " مدى القدرة الإيرادية والكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي".³

¹ خماسية أيمن، بوعنيق نور الدين، تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المركب الصناعي و التجاري مرمورة هيلم بوليس قالمة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2022، ص 16.

² نفس المصدر، ص 16

³ نبيلة قدور، حمزة العرابي، المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة مقارنة بين مجمع صيدال و مؤسسة 2 حكمة للأدوية، مجلة الدراسات المالية المحاسبة والإدارية، المجلد 5، العدد 2، 2018، ص 188.

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي

تكمّن أهمية تقييم الأداء المالي فيمايلي:¹

- تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل لمواردها.
- اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المؤسسة حيث يساعد ذلك على ممارسة الوظيفة الرقابية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لمنع تكرارها.
- تحديد المراكز الإدارية المسؤولة عن الانحرافات.
- تعد نتائج تقييم الأداء بالنسبة للمنظمة الأساس في تحديد الإستراتيجية الحالية أو تعديلها.
- يساعد على خلق نوع من المنافسة بين الإدارات والأقسام وبالتالي تحسين أداء المنظمة ككل.
- تحديد سبيل لتطوير المنظمة بالقضاء على نقاط ضعفها.
- ترتبط أهمية التقييم ارتباطا وثيقا بالتخطيط على كافة المستويات سواء على المستوى الوطني القطاعي وكذا على مستوى المؤسسة.
- تحقيق التنسيق بين مختلف نشاطات المؤسسة.
- تحقيق معايير الجودة على أساس المواصفات الموضوعية.
- المساعدة في اتخاذ القرارات ولا سيما الإستراتيجية منها.

ثالثا: أهداف تقييم الأداء المالي

إن الهدف الأساسي من عملية تقييم الأداء هو الحصول على معلومات واقعية وصادقة عن أداء وسلوك الأفراد العاملين وهذا لغرض الاستفادة منه في تحقيق الأهداف الجزئية التالية:²

1. معرفة المنظمة للمستوى العام لجميع الأفراد بها.
2. استخدام المعلومات التي يوفرها التقييم في معرفة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تدني الأداء.
3. إكتشاف نقاط الضعف لدى الأفراد وهذا بغرض تحديد الاحتياجات التدريبية.
4. المساعدة في تحديد سياسات الأفراد الأخرى مثل الترقية، النقل، الفصل والمكافئة ... الخ.
5. تحسين عملية الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين.

¹ جباس خالد، فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ENTP حاسي مسعود، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد و تسيير بترول، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص5.

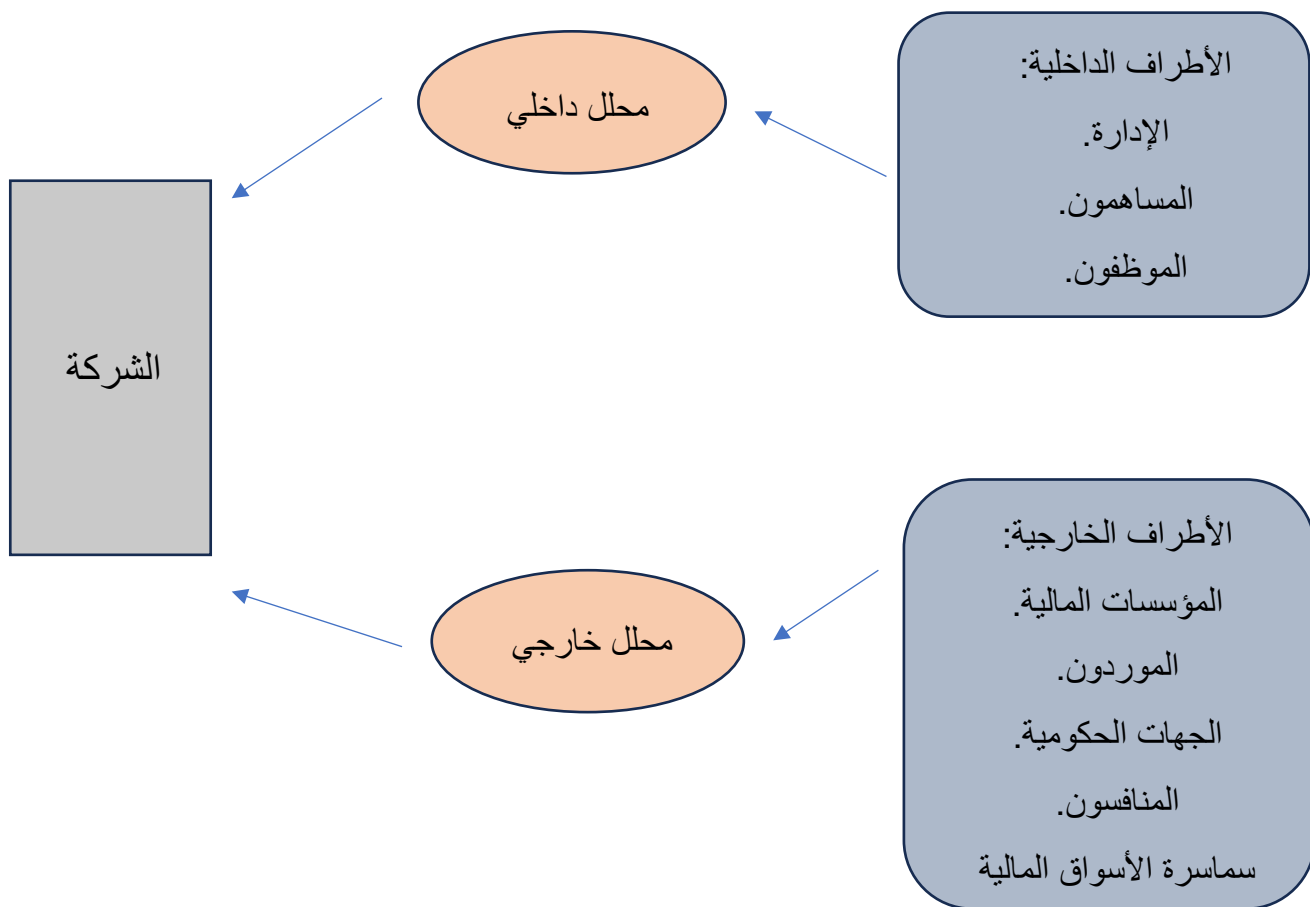
² نفس المرجع، ص5

6. إمداد العاملين بتغذية مرتدة عن أدائهم بالمقارنة مع ما كان متوقع منهم.

الفرع الثاني: الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي

تُعد نتائج تقييم الأداء المالي ذات أهمية كبيرة لعدة جهات داخل المؤسسة وخارجها، حيث تُستخدم في اتخاذ قرارات استراتيجية تتعلق بالاستثمار، التمويل، والرقابة. وفي هذا الفرع، سيتم عرض أبرز الأطراف المستفيدة من هذا التقييم ودوافع اهتمامها به. سيتم توضيح هذه الجهات في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي



المصدر: زليخة بلعطار، أثار إدراج شركات في البورصة على أدائها المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جيجل، 2015، ص82.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الأطراف التي من شأنها الاستفادة من تقييم الأداء المالي للشركة يمكن: تصنيفها ضمن مجموعتين: أطراف داخلية، أطراف خارجية:¹

¹ زليخة بلعطار، أثار إدراج شركات في البورصة على أدائها المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جيجل، 2015، ص82.

1- الأطراف الداخلية: تتمثل في :

أ- الإدارة:

تهتم الإدارة بجميع النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية للشركة مثل النسب التي تقيم السيولة والربحية،... وذلك لمعرفة نواحي القوة والضعف في الشركة، والعمل على تحسين أدائها المالي

ب- المساهمون:

حيث يهتم هؤلاء بالجوانب المرتبطة بالكفاءة التشغيلية للشركة وربحياتها والحالة المالية الشركة، وبالمعلومات المالية المرتبطة بتوزيعات الأرباح الحالية والمستقبلية وتوجيهات أسعار سهم الشركة من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء وبيع أسهم الشركة.

ت- الموظفون:

هدفهم هو الاطمئنان على مستقبل الشركة وبالتالي ضمان استقرارهم الوظيفي

2- الأطراف الخارجية: تتمثل في ¹ :

أ- المقرض:

كالبنوك التي تهتم بالأداء المالي للشركة من أجل دراسة ملائمتها وقدرتها على تسديد أصل القرض والفوائد المستحقة في آجالها حيث أن الشركة المتعثرة حالياً خلال سنوات سابقة قد تجد صعوبة في الحصول على القروض المصرفية، وقد تلجأ البنوك عادة إلى تقدير نسبة الديون إلى حقوق الملكية كمعيار لإقراض الشركة .

ب- الموردون:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات حول قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين في آجال استحقاقها من أجل الحفاظ على هذه الشركة كعميل .

¹ المرجع نفسه، ص84.

ت- المنافسون:

يبحث المنافسون في نتائج تقييم الأداء المالي للشركة عن تكاليف المنتجات وجودتها خاصة إذا كان منافسا مباشرا أو غير مباشر، فتهمه مختلف القيم المالية، ومؤشرات الأداء التي ستكون محل مقارنة مع أدائه .

ث- الجهات الحكومية:

وأهمها السلطة الضريبية، يهمها تقييم الأداء المالي للشركة من أجل حساب نسب الضرائب التي بتحملها الوعاء الضريبي للشركة

ج- سماسة الأوراق المالية:

من أجل التوقيع حول مستقبل الشركة وتوجيه المستثمرين نحو بيع أو شراء أسهم الشركة.

المطلب الثاني: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي وخطواته

يعتمد تقييم الأداء المالي على معلومات دقيقة من مصادر مثل القوائم المالية والتقارير المحاسبية، ويُنفذ وفق خطوات منهجية تبدأ بجمع البيانات وتنتهي بتحليل النتائج. سيتناول هذا المطلب أبرز هذه المصادر والخطوات

الفرع الأول: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي.

كما نعلم أن من خطوات تقييم الأداء المالي مرحلة جمع والحصول على المعلومات فهذه الخطوة تعتبر نقطة الانطلاق ويشترط أن تكون المعلومات التي جمعت ذات جودة عالية وفي الوقت المناسب، وتنقسم مصادر المعلومات الى نوعين نتناولها فيمايلي:

1- المصادر الداخلية:

تتمثل المعلومات الداخلية المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في المعلومات التي تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل هذه المعلومات في الميزانية، جدول حساب النتائج والملاحق:¹

❖ **الميزانية:** تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المديرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي

وثيقة محاسبة ختامية، هي الميزانية المحاسبية، ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2002، ص40.

الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة في عملية تقييم الأداء المالي. وتعتبر الميزانية على مجموعة مصادر أموال المؤسسة وتدعى بالخصوم وأوجه استخدامات هذه الأموال وتسمى الأصول، وذلك بزمان تاريخي معين عادة ما يكون في نهاية السنة.

و ترتب الأصول المحاسبية تبعا لمدة إستعمالها، فنجد على رأس عناصر الأصول الاستثمارات بنوعها المالية و المعنوية و تليها المخزونات (بضائع، مواد أولية، منتجات تامة...) و في أسفل الأصول نجد الحقوق (القابلة للتحقيق كالعملاء، أوراق القبض، سندات المساهمة والأموال الجاهزة كالبنك و الصندوق). أما الخصوم فيتشكل من مجموعة من العناصر يكون ترتيبا تنازليا حسب درجة استحقاقها، أي ابتداء من الأموال التي تستغرق مدة طويلة جدا لإعادتها إلى أصحابها إلى غاية الأموال التي تعاد إلى أصحابها في أدنى الآجال، فنجد الأموال الخاصة ثم الديون الطويلة و المتوسطة الأجل ثم الديون الأقصر مدة بوجودها في المؤسسة. وتكمن قيمة الميزانية المحاسبية في إعتبارها وسيلة كمية وقانونية تظهر إلتزامات المؤسسة نحو الغير من جهة وإستعمالات مواردها المالية وحقوقها على الغير من جهة أخرى. والنظر إلى الميزانية على أنها موارد وإستخدامها يشكل نظرة أو قراءة إقتصادية يمكن أن تكمل بدراستين قانونية ومالية.

❖ **جدول حسابات النتائج:** يعد جدول حسابات النتائج وثيقة محاسبية نهاية تلخص نشاط من المؤسسة دوريا، ويتمثل في جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نشاط المؤسسة في دورة معينة دون تحديد تواريخ تسجيل لها، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة فهو يعد وسيلة جد مهمة للمديرين لدراسة وتحليل نشاط المؤسسة من جهة، ولتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى.

ولقد وضع جدول يعطي النتائج على خمسة مستويات:

- **الهامش الإجمالي:** ينتج عن الفرق بين العنصرين الأساسيين في هذا النشاط وهما: مبيعات البضائع وتكلفة البضائع المباعة.
- **القيمة المضافة:** وهي القيمة التي تم إنتاجها بواسطة مختلف عوامل الإنتاج خلال العملية الإنتاجية تحسب بالعلاقة الآتية:

القيمة المضافة = الهامش الإجمالي + نتيجة الدورة - (مواد ولوازم مستهلكة + خدمات)

- **نتيجة الاستغلال:** وتتمثل في الربح الناتج عن نشاط الاستغلال الذي قامت به المؤسسة ويمكن حسابه كمايلي:

نتيجة الاستغلال = القيمة المضافة + نواتج مختلفة وتحويل تكاليف الاستغلال - (مصاريف المستخدمين + ضرائب ورسوم + مصاريف مالية + مصاريف مختلفة + مخصصات اهتلاكات والمؤونات).

- **نتيجة خارج الاستغلال:** وتنتج عن الفرق بين نواتج خارج الاستغلال ومصاريف خارج الاستغلال.

نتيجة الدورة: هي نتيجة الجمع الجبري بين نتيجة الاستغلال والنتيجة خارج الاستغلال.¹

- ❖ **الملاحق:** الملحق هو وثيقة شاملة تنشئها المؤسسة وهدفه الأساسي هو تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر، ويجب على الملاحق أن تمكن الأطراف الموجهة إليها الميزانية وجدول النتائج من الفهم الجيد لها، وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات:
- ✓ المعلومات المكملّة أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج،
- ✓ المعلومات غير المرقمة وتتمثل غي التعليقات الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج.²

2- المصادر الخارجية:

وهي المعلومات التي تتحصل عليها المؤسسة من خارج محيطها، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:³

- ❖ **المعلومات العامة:** تتعلق هذه المعلومات بالطرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة وسبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور الاقتصادي وتساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.

¹ المرجع نفسه، ص 41 40

² المرجع نفسه، ص 41

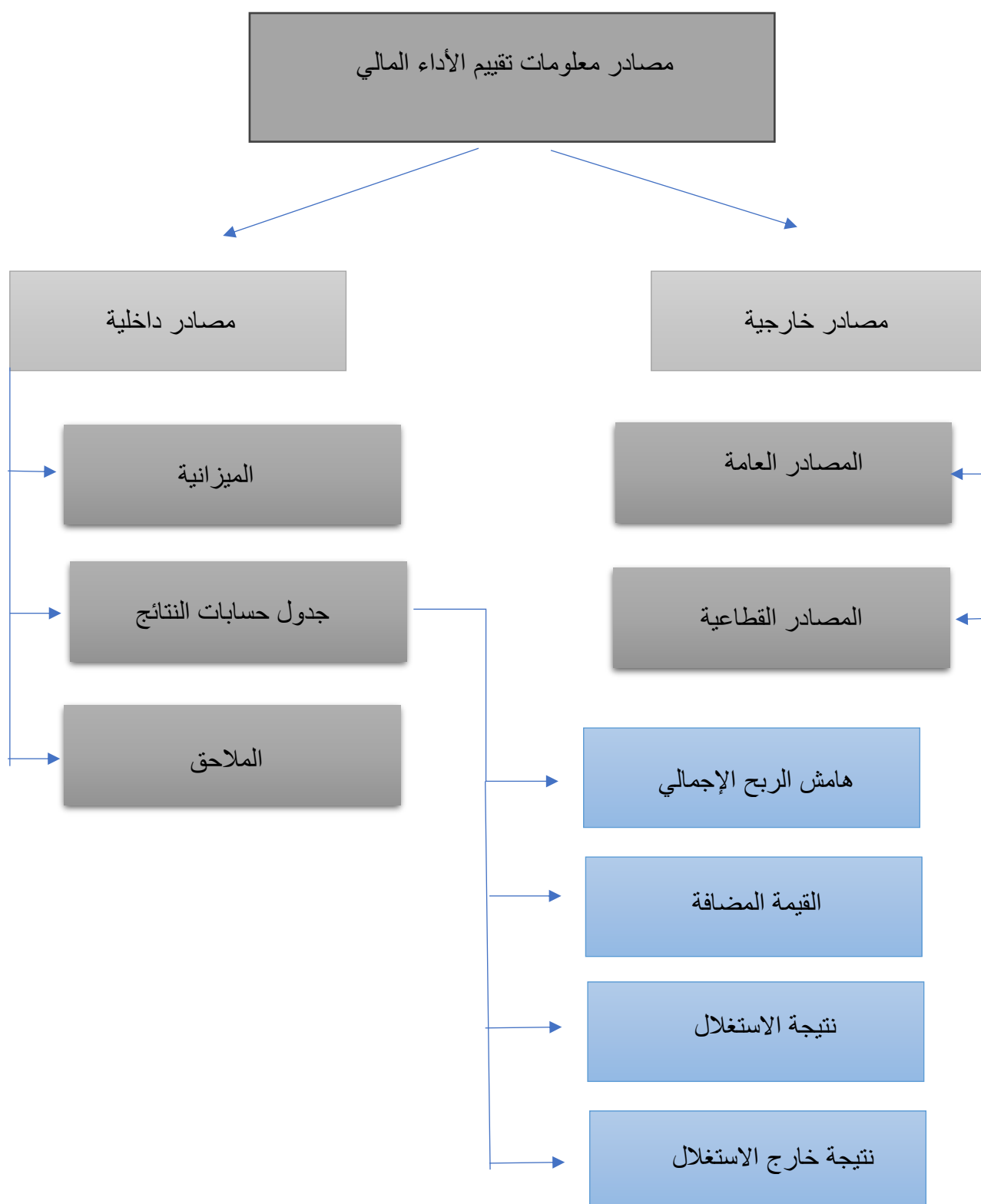
³ زواغي نورهان، بن قوح كوثر، دور الرقابة الداخلية في تفعيل أداء الإدارة المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء ميلة، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2024، ص 43.

❖ **المعلومات القطاعية:** تقوم بعض الهيئات القطاعية المتخصصة بجمع المعلومات الخاصة بقطاع معين، ونشرها لتستفيد منها المؤسسات في إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، هذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من أحد الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية، النشرات الاقتصادية، المجالات المتخصصة بهدف إجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها، واستخراج نسب قطاعية بناءا عليها يتم إجراء المقارنة.

لكن هذا النوع من المعلومات غائب في معظم الدول النامية كالجائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة.

يمكن تلخيص مصادر معلومات تقييم الأداء المالي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (02): مصادر معلومات تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات السابقة

الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:¹

✓ الخطوة الأولى: تحديد أهداف المؤسسة

لكل مؤسسة عدد من الأهداف تسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراستها للتعرف على مدى دقتها وواقعيتها وبتمثل التحديد الدقيق لأهداف المؤسسات في ترجمة الهدف العام وتحويله إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن أوجه النشاط الرئيسية تعبيراً دقيقاً وبطريقة علمية، على أن يتم ترتيب هذه الأهداف بحسب أهميتها النسبية ومدى ارتباطها بالأهداف القومية.

✓ الخطوة الثانية: جمع المعلومات الضرورية

تعد المعلومات مورداً من الموارد الأساسية في عملية التسيير في مختلف مستوياته فالمعلومات شيء ضروري في التسيير، ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية وفي الأوقات المناسبة، ويمكن حصر مصادر هذه المعلومات في ثلاث مصادر هي الملاحظة الشخصية من خلال نزول الملاحظين إلى ميادين النشاط، والتقارير الشفوية التي تتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات بين الرئيس ومروؤسيه والتقارير الكتابية ممثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج واليومية.

✓ الخطوة الثالثة: وضع معايير الأداء

حيث تعكس مستوى الأداء المطلوب لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها، وقد تم التعبير عن معايير الأداء بصورة رقمية مثل عدد الوحدات المنتجة أو المباعية، أو قد يعبر عنها في صورة مبالغ أو قيم من الإيرادات أو هامش صافي الربح، ويشترط عند وضع معايير الأداء أن تكون هذه المعايير واضحة وغير معقدة بحيث يكون من السهل على القائمين بالتنفيذ وفهمها واستيعابها.

✓ الخطوة الرابعة: قياس الأداء الفعلي:

تتمكن المؤسسة في هذه المرحلة من قياس كفاءتها وفعاليتها، وذلك باختبار المعايير والمؤشرات الموافقة لطبيعة الأداء المراد قياسه، وبتمثل قياس الأداء في العملية التي تزود مسؤولي المؤسسة بقيم رقمية فيما يخص أدائها بناءً على معايير الكفاءة والفعالية.

¹ آمنة معوج، درين بن بلقاسم، مصدر سابق، ص 39 40 41

✓ الخطوة الخامسة: مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الموضوعية

في هذه الخطوة تقوم المؤسسة بقياس الأداء الفعلي الذي تم تحقيقه ومقارنته مع المعايير التي تم وضعها مسبقا، ثم التوصل إلى النتيجة المتوقعة عن وجود أو عدم وجود أي انحرافات عن الخطة، سواءا كانت هذه الانحرافات إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.

✓ الخطوة السادسة: تصحيح الانحرافات

هي الخطوة الأخيرة التي تقوم بها الإدارة والتي تتضمن اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأن الانحرافات، وذلك بعد أن تقوم بتحديد أسبابها وتحليل أسبابها، قد تكون سلبية أو ايجابية بشأن الانحرافات فإذا كانت سلبية فإن الإدارة تقوم بتحليل أسبابها وتفسير ظروف وقوعها وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها، أما إذا كانت إيجابية فإنه يجب العمل على دعمها وتعزيزها.

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي.

تُستخدم المعايير والمؤشرات المالية لقياس كفاءة المؤسسة في مختلف الجوانب كالسيولة والربحية والنشاط. وسيتناول هذا المطلب أبرز هذه المؤشرات ودورها في تقييم الأداء المالي، خصوصا في البنوك

الفرع الأول: معايير تقييم الأداء

لا يمكن الاستفادة من نتائج التحليل المالي ما لم يكن هناك معيار أو رقم معين يستخدم كمقياس للحكم بموجبه على مدى ملائمة النسبة أو الرقم. تشمل المعايير أربعة أنواع رئيسية وهي:¹

- **المعيار النمطي المطلق:** وهي نسب أو معدلات متعارف عليها في التحليل المالي وهو مؤشر قليل الاستخدام لأنه يعتمد توحيد كل القطاعات في معيار واحد ومن الأمثلة على المعيار النمطي أن نسبة التداول يجب ألا تقل عن 2:1 ونسبة السيولة السريعة 1:1.
- **معيار الصناعة:** حيث تحدد هذه المعايير لنفس القطاع أو الصناعة ولا يجوز تطبيقه على قطاع آخر وتحدد هذه المعايير وضع الشركة مع الشركات الأخرى المنافسة في نفس القطاع أو الصناعة. وإذا كانت النسبة في الشركة مساوية لمعيار الصناعة نقول إنها ضمن المعدل السائد في الصناعة

¹ د حمادي بلعباس، د بوطالبي هشام، الأداء المالي و طرق تقييمه، الملتقى الوطني الافتراضي الأول حول: إدارة الأداء في المؤسسات الجزائرية واقع و مجال للتحسين، المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ص4.

أما إذا كانت النسبة أقل فنقول إن الشركة دون المعدل وإذا كانت النسبة أكبر فنقول إن الشركة فوق المعدل.

- **المعيار التاريخي:** وهو معيار يعتمد على استخراج نسب سابقة لبند معين ومقارنته مع سنوات لاحقة ومعرفة مدى الزيادة النسبية أو النقص النسبي في البند أو في الوضع العام للشركة. ويعاب على هذا المعيار انه يعتمد على المقارنة بين سنوات مختلفة في مجالات كثيرة منها المنافسة والتضخم والمبيعات والوضع الاقتصادي.
- **معيار التحليل المالي المخطط:** عبارة عن البيانات التي تحددها إدارة المنشأة كمعيار يوضع على أساس أهداف مخطط لها مسبقاً لأنشطة معينة، ومقارنة ما كان متوقعاً من المنشأة تحقيقه مع ما حققته فعلاً مع المقياس المعد مسبقاً وذلك خلال فترة مالية محددة.

الفرع الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تتقسم المؤشرات المالية إلى الاتجاهات التقليدية المتمثلة في النسب المالية وإلى الاتجاهات الحديثة المتمثلة في القيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية

أولاً: المؤشرات التقليدية

بالرغم من تنوع وتعدد المؤشرات المالية التقليدية ضمن مداخل التحليل المالي الا انه من الممكن تصنيف المؤشرات المالية الى أربع مجموعات رئيسية: مؤشر السيولة، مؤشر النشاط، نسب المردودية التوازن المالي. وتنطوي كل مجموعة من المؤشرات على عدد من المؤشرات سوف نتطرق إليها فيمايلي:¹

1- مؤشر السيولة:

تهدف هذه المجموعة من المؤشرات على التحليل وتقييم الأداء والتعرف على درجة التداول عناصره والغرض الأساسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية وتهتم المؤسسة بالسيولة بغرض أداء الالتزامات قصيرة الأجل عند حلول آجال الاستحقاق.

¹ قعموسي أمال ،علاهم جميلة،مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية:دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC فرع السوكر تيارت 2016-2015 ،مذكرة ماستر،تخصص إدارة مالية،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة ابن خلدون تيارت،الجزائر،2018،ص64.

أ- مؤشر التداول:

تحتسب نسبة التداول بقسمة الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وفق العلاقة:

$$\text{مؤشر التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتبين عدد مرات قابلية أصول المؤسسة المتداولة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل ولقد جرى العرف على اعتبار 1.2 مؤشر التداول النموذجي. والنسبة المقبولة هي 2.0 مرة. أي أن الأصول المتداولة تكون ضعف ديون قصيرة الأجل.

ب- مؤشر السيولة السريعة (السائلة):

ويحسب بقسمة الأموال السائلة (الأصول المتداولة مطروحا منها المخزون والمصروفات المدفوعة مقدما) على الخصوم المتداولة وفق العلاقة:

$$\text{مؤشر السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزون - المصروفات المدفوعة مقدما}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويستخدم هذا المؤشر المعيار الأكثر تشددا في قياس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل والنسبة النموذجية هنا هي 1.1. إن نسبة السيولة تشمل المخزون مع اقتراض قدرة الشركة على بيع مخزونها بالسرعة والسعر العادل لذلك يتم طرح المخزون من الموجودات المتداولة للوصول إلى ما يسمى بالسيولة السريعة.

ث- مؤشر النقدية:

تحتسب بقسمة النقدية وما هو في حكمها الأصول شبه النقدية سريعة التحول التي تقدم مثلا الأوراق المالية القابلة للتداول كأذونات الخزينة والأوراق التجارية على الخصوم المتداولة وفق العلاقة:

$$\text{مؤشر النقدية} = \frac{\text{النقدية + شبه النقدية}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

ويبين مؤشر النقدية عدد مرات قابلية الأصول النقدية وشبه النقدية على تغطية الالتزامات المتداولة وترجع قيمة هذا المؤشر إلى اهتماماته بدوافع المعاملات عند الحياة، فارتفاع سرعة الدوران يعني الاستخدام الفعال للنقدية لتسهيل المعاملات المختلفة.

2- مؤشر النشاط:

وتقيس هذه المجموعة مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها واستخدامها بأفضل الطرق تعتبر نسب النشاط مؤشرا هاما إذا كان الاستثمار في الأصول أقل أو أكبر من اللازم، فالاستثمار الزائد عن الحاجة شأنه شأن الاستثمار الذي لا يكفي لتغطية الملاك.

أ- **معدل دوران الأصول:** ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول وفق المعادلة:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

يستخدم هذا المعدل لقياس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها لتوليد المبيعات أو الإيرادات حيث يقيس حجم المبيعات المتولدة عن كل وحدة نقدية عن طريق الأصول.

ب- **معدل دوران الأصول الثابتة:** ويتم حساب هذا المعدل بالعلاقة التالية

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

هذا المعدل يقيس مدى كفاءة المؤسسة في استغلال موجوداتها بكفاءة وبشكل يحقق العائد المرسوم لها، وكلما كان هذا المعدل مرتفعاً كان هذا المؤشر إيجابياً والعكس صحيح أيضاً.

ج- معدل دوران الأصول المتداولة: ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بالعلاقة التالية

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{الأصول المتداولة}$$

ويقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات.

3- نسب المردودية:

ان حساب المردودية يسمح لنا بحساب الربح على رأس المال وكذا مدى فعالية استخدام الموارد

أ- **المردودية الاقتصادية:** تهتم هذه المردودية بالنشاط الرئيسي وتستبعد النشاطات الثانوية والاستثنائية وتشير الى كفاءة استخدام الأصول الثابتة في المؤسسة بمقارنة النتائج المحققة بالأموال المستثمرة يمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{مجموع الأصول}$$

ب- **المردودية المالية:** تعبر عن العوائد التي ترجع للمؤسسة حيث أن معدل المردودية المالية يعبر عن معدل مردودية الأموال الخاصة وتحسب على أساس العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

ج- **أثر الرافعة المالية:** يدرس العلاقة بين المردودية الاقتصادية والمردودية المالية ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{أثر الرافعة المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} - \text{المردودية المالية}$$

4- التوازن المالي:

حتى تكون المؤسسة في وضعية مالية متوازنة يجب عليها أن تحترم قاعدة تمويل أصولها الثابتة بمصادر تمويل طويلة الأجل، وتمويل أصولها المتداولة عن طريق مصادر التمويل قصيرة الأجل، وتعرف هذه القاعدة بإسم قاعدة التوازن المالي الأدنى، وعليه فإن مفهوم التوازن المالي يركز على مدى التوافق بين مصادر التمويل واستخداماتها في الأصول من حيث الأجل الزمنية للاستحقاق ، وتتمثل هذه المؤشرات في:

1

أ- رأس المال العامل: يعرف بأنه مجموع الأصول المتداولة، أما الفرق بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة فيعرف بصافي رأس المال العامل، الذي يمنح لدائني المؤسسة نسبة الأمان التي تتمتع بها الخصوم الجارية، وإن ارتفاع نسبة الأصول الجارية على الخصوم الجارية يدل على مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها ببسر.

➤ يتم حساب صافي رأس المال العامل من أعلى الميزانية و من أسفل الميزانية كما يلي
✓ من أعلى الميزانية :

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

حيث أن الأموال الدائمة = أموال خاصة + خصوم غير جارية،

إذن:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = (\text{أموال خاصة} + \text{خصوم غير جارية}) - \text{الأصول غير الجارية}.$$

✓ من أسفل الميزانية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}.$$

¹ زوليخة بلعطار ،مرجع سبق ذكره،ص 112

➤ ويكون صافي رأس المال العامل على ثلاث حالات:

✓ **صافي رأس المال العامل معدوم:** هذا يدل على أن المؤسسة في حالة توازن أمثل، حيث نجحت في تمويل أصولها الثابتة من خلال الموارد الدائمة دون تحقيق فائض ولا عجز.

✓ **صافي رأس المال العامل سالب:** هذا يدل على أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وأصولها الثابتة باستخدام مواردها الدائمة وبالتالي فهي بحاجة لمصادر تمويل إضافية أو عليها تقليص استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها الدائمة.

✓ **صافي رأس المال العامل موجب:** يعني أن المؤسسة استطاعت تمويل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام مواردها طويلة الأجل، وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

✓ إضافة الى رأس المال العامل الصافي هناك أصناف أخرى:

- **رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.**
- **رأس المال العامل الخاص:** وهو المقدار من الأموال الخاصة المسؤولة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ب- **الاحتياج في رأس المال العامل:** هو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة

الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفيات المصرفية من جهة ثانية.

تعبّر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ. ويحسب الاحتياج من رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الاحتياج من رأس المال العامل (إ.ر.م.ع)} = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

حيث أن:

استخدامات الاستغلال = الأصول المتداولة - خزينة الأصول.

موارد الاستغلال = الخصوم المتداولة - خزينة الخصوم.

➤ الحالات التي يكون عليها الاحتياج من رأس المال العامل:

- ✓ إ.ر.م.ع موجب: يعني أن استخدامات الدورة أكبر من مواردها وهذا يدل على أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية طويلة الأجل، وذلك لتغطية احتياجات الدورة، وتقدر قيمة تلك المصادر بقيمة احتياجات رأس المال العامل مما يتوجب وجود رأس مال عامل لتغطية العجز.
- ✓ إ.ر.م.ع سالب: هذا يعني أن موارد الدورة أكبر من استخداماتها وبالتالي فالمؤسسة قد غطت احتياجات دورتها، ولا تحتاج إلى موارد أخرى كما أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة.

✓ إ.ر.م.ع معدوم: عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجاتها، وهنا يتحقق توازن

المؤسسة وهو الاستغلال الأمثل للموارد.

- ت-الخبزينة TN: تعبر الخبزينة على درجة كبيرة من الأهمية في المؤسسة لأنها تعبر عن وجود أو عدم وجود توازن مالي، خاصة إذا ما علمنا أن رأس المال العامل ما هو غلا مفهوم نظري لا يعبر عن سيولة جاهزة لذلك تعتبر كهامش ضمان بالنسبة للمؤسسة يجنبها حالة التوقف أو العجز عن السداد.
- إذن فالخبزينة هي إجمال النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية، ويتم حساب الخبزينة من خلال الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

الخبزينة = صافي رأس المال العامل - الاحتياج من رأس المال العامل

➤ الحالات التي تكون عليها الخبزينة:

- ✓ **الخزينة موجبة:** أي أن صافي رأس المال العامل أكبر من الاحتياج من رأس المال العامل، وهذا يدل على أن المؤسسة قمت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل مما يطرح أمامها تكلفة الفرصة الضائعة.
- ✓ **الخزينة سالبة:** أي أن صافي رأس المال العامل أقل من الاحتياج من رأس المال العامل، وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة عجز وهي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل وجود تكاليف إضافية فتضطر المؤسسة إلى المطالبة بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تمديد أجال ديونها، أو تلجأ إلى الاقتراض من البنوك أو التنازل عن بعض استثماراتها.
- ✓ **الخزينة معدومة:** أي أن صافي رأس المال العامل يساوي الاحتياج من رأس المال العامل، وهذا يدل على أن الخزينة مثلى، كما أن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة، وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

ثانيا: المؤشرات الحديثة

تختلف مؤشرات قياس الأداء المالي باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء وكون عملية تقييم الأداء البنكي عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجميع جهات المراقبة حيث استخدمت عدة مؤشرات حديثة لقياس الأداء البنكي وتتمثل في:¹

1- القيمة الاقتصادية المضافة EVA:

نتيجة للتطورات الحاصلة في مجال الصناعات البنكية، أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية لا يظهر حقيقة المركز المالي للبنوك بشكل دقيق وعلى هذا الأساس كان لازما على المسيرين البحث عن أساليب قياس جديدة لصنع القرار وتقييم الأداء، كاستخدام نموذج القيمة الاقتصادية المضافة.

أ- تعريف القيمة الاقتصادية المضافة

لقد تم تطوير هذا المفهوم ليعكس الأداء المؤسسي بدقة أكبر من المقاييس التقليدية للأداء، يستخدم في قياس و تقييم أداء المنشآت و التي تأخذ في الاعتبار مصالح المساهمين ،و يتميز عن الربح المحاسبي بأنه لا يتجاهل تكلفة رأس المال، بل إنه يستهدف تحديد كلفة رأس المال، وبذلك فهو يعكس التكاليف الكلية للموارد

¹ خليفة فاطيمة الزهراء، مناد رانيا، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام المؤشرات المالية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2012-2021، مذكرة ماستر، تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2023، ص 29

المحدودة التي تستخدمها المنشأة خلال الفترة، كما أنه يعمل على تحديد كفاية أو عدم كفاية الإيرادات لتغطية تكلفة رأس المال، لذلك فإن المنشأة التي تحقق عوائد أكبر من تلك التي يطلبها المستثمرون تكون قد حققت الربح الاقتصادي، أي أنها أضافت قيمة إقتصادية و بعبارة أخرى فإن المساهمين عليهم أن يحصلوا على عوائد مقابل مخاطر إستثماراتهم، وبالتالي فإذا زادت القيمة الاقتصادية المضافة على تكلفة رأس المال، فعندها تكون الشركة قد عظمه القيمة لمساهميها،

ب- مزايا القيمة الاقتصادية المضافة:

- لها ارتباط مع تكوين القيمة السوقية لأي مقياس من الربحية. وذلك باعتبار القيمة الاقتصادية المضافة أكثر دقة من مقياس الربحية.
- يمكن استخدامها كأساس لجميع عمليات صنع القرارات ووضع الإستراتيجيات المالية على أساس النتائج الدقيقة المتحصل عليها باستخدام مقياس القيمة الاقتصادية المضافة تتمكن الإدارة من اتخاذ القرارات المالية السليمة. ووضع الاستراتيجيات الملائمة.
- كونها فعالة كبرنامج للحوافز: ينتج عن استخدام القيمة الاقتصادية المضافة برامج تحفيز العاملين والتي تتميز بالعدالة والاعتماد على الإنتاجية من خلال الاستفادة من معلومات الأداء كأساس للأجور حيث يمكن للمدراء أن يحفزوا القادرين على المنافسة، ويتم قياسها وفق العلاقة التالية:

$$\text{القيمة الاقتصادية المضافة EVA} = (\text{صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة} - \text{تكلفة رأس المال}) \times \text{المبلغ المستثمر}$$

2- القيمة السوقية المضافة MVA

أ- تعريف القيمة السوقية المضافة MVA:

هو معيار لتقييم القيمة السوقية للأسهم حيث تعتمد على القيمة الاقتصادية المستقبلية بشكل مباشر، حيث تعبر عن الفرق بين القيمة السوقية للشركة، ورأس مال المستثمر من قبل المالكين والمقترضين، في حين يمكن اعتبارها الفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركة والقيمة الدفترية لحقوق المالكين.

وفقا للمفهوم السابق فإن القيمة السوقية المضافة تكون مشابهة في تعريفها لمفهوم مضاعف القيمة الدفترية لسهم MBV حيث يكمن الفرق البسيط بينهما في كون القيمة السوقية المضافة عبارة عن قيمة مضافة، بينما المضاعف عبارة عن وزن نسبي، فإذا كانت الأولى موجبة فإن الثانية تكون أكبر من الواحد، والعكس عندما تكون MVA سالبة يأخذ MBV قيمة أقل من الواحد. تعتبر القيمة السوقية المضافة وفقا للشركة المسوقة

إحدى الأدوات المهمة في خلق القيمة لثروة المساهمين، و لذلك فإن معيار قياس الأداء الجيد للشركات الناجحة يكمن في تحقيق قيمة سوقية مضافة موجبة، كونها مقياس جوهري يلخص الأداء الإداري و التشغيلي لشركة و قدرتها على إدارة مواردها بهدف تعظيم ثروة المساهمين.

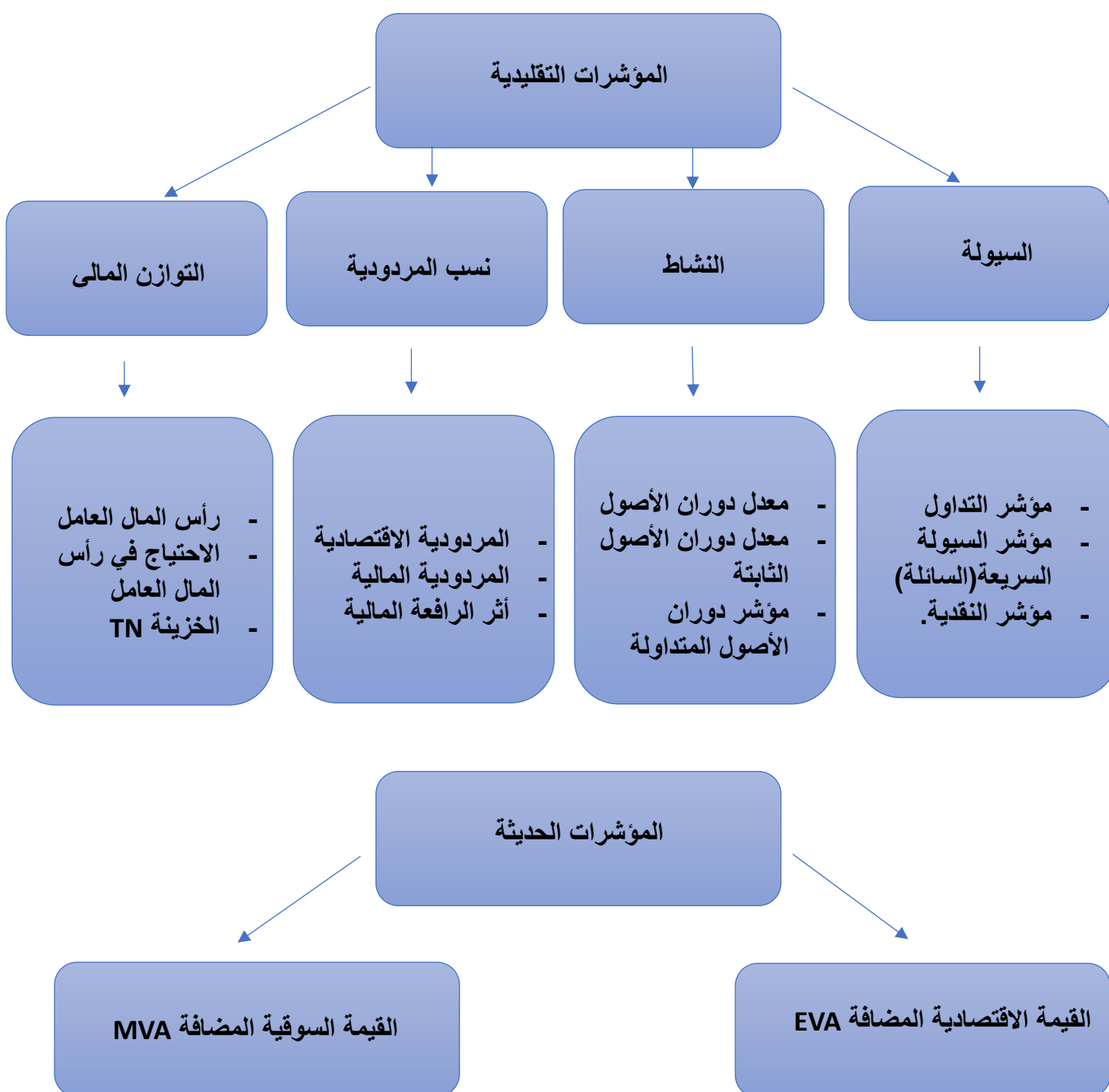
ب- كيفية حساب القيمة السوقية المضافة

يفترض ثبات القيمة للديون طويلة الأجل حيث تكون مساوية لقيمتها الدفترية، ولهذا تعتبر القيمة السوقية مساوية للفرق بين القيمة السوقية لأسهم الشركات والقيمة الدفترية لحقوق المالكين، لذا تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{القيمة السوقية المضافة} = \text{القيمة الاقتصادية المضافة} / 1 + \text{التكلفة الوسطية لمرجح رأس المال}$$

يمكن تلخيص مؤشرات تقييم الأداء المالي في المخطط التالي:

الشكل رقم (03): مؤشرات تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات السابقة

المبحث الثالث: محددات الأداء المالي

من خلال هذا المبحث سوف نتعرف على العوامل التي تؤثر على الأداء المالي اضافة الى ذلك التعرف على نماذج تقييم الاداء المالي مثل العائد على حقوق الملكية ونموذج القيمة المضافة EVA ونموذج CAMELS.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك عدة عوامل داخلية ادارية وفنية مؤثرة على الأداء المالي والتي سنلخصها فيما يلي:¹

- الهيكل التنظيمي
- المناخ التنظيمي
- التكنولوجيا
- الحجم

1- الهيكل التنظيمي:

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي في الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في المؤسسات والتمايز الرأسي وهو عدد المستويات الإدارية في المؤسسة وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقييم العمل والاستثمار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين.

ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداة المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة الى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسة اتخاذ القرارات بأكثر فعالية وكفاءة.

2- المناخ التنظيمي:

هو شفافية التنظيم واتخاذ القرار بأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري أي إدراك العاملين أهداف المؤسسة ومهامها ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة

¹ خماسية أيمن، بوعنيق نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص 31-32

الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وتقديم معلومات لمتخذي القرارات لتحديد صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء عند التصرف في أموال المؤسسة.

3- التكنولوجيا:

هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المتعمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندمج تحت التكنولوجيا، عدد من أنواع مثل تكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب، والتي تكون وفقا للمواصفات التي يطلبها المستهلك، وتكنولوجيا الإنتاج المستمر والتي تلتزم بمبدأ الإستمرارية، وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة.

وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الملائمة بين التقنية والأداء، وتعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطر بالإضافة الى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

4- الحجم:

يقصد بالحجم هو تنسيق المؤسسات الى مؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لتصنيف أو قياس حجم المؤسسة منها: اجمالي الموجودات، اجمالي الودائع، اجمالي المبيعات، اجمالي القيمة المضافة، ويعتبر الحجم مع العوامل المؤثرة على أداء المؤسسات، فقد يشكل الحجم عائقا على أداء المؤسسة حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا و منه يصبح أداؤها أقل فعالية، وبشكل إيجابي من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة وأن سعر المعلومة للوحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم المؤسسة، وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء المؤسسات تبين من خلالها أن العلاقة بين الحجم و الأداء علاقة طردية.¹

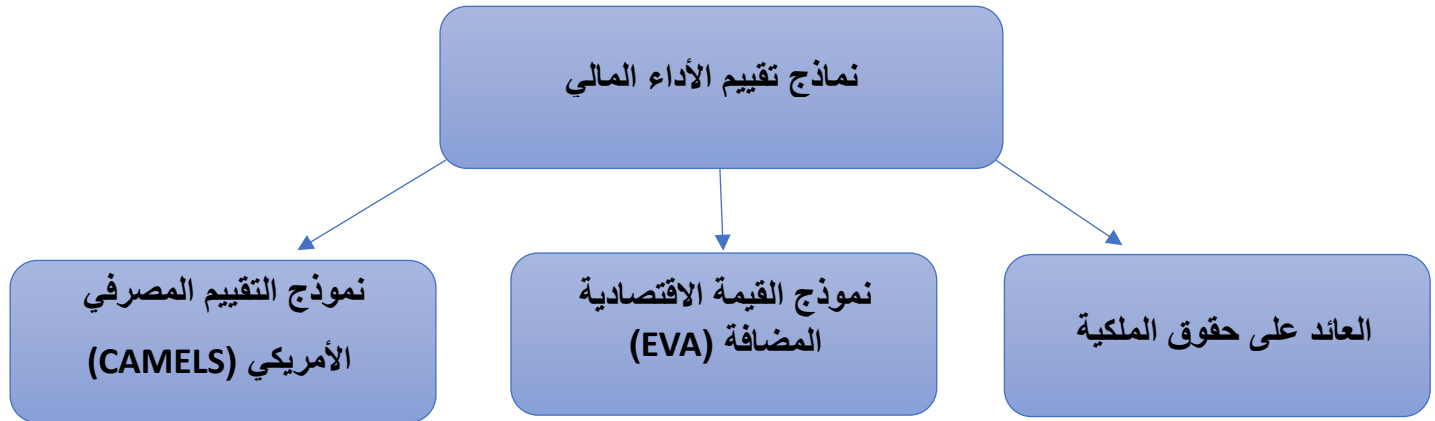
المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي

توجد العديد من النماذج التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، نذكر من بينها نموذج العائد على حقوق الملكية والذي يعد النموذج الأمثل لتقييم الأداء الكلي للبنك عن طريق قياس مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك والعائد الذي يحققه، ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة،

¹ نفس المرجع، ص 33

بالإضافة الى نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS. حيث تعد هذه النماذج الأكثر استخداما في تقييم الأداء المالي للبنوك. قبل التطرق اليها يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم(04): نماذج تقييم الأداء المالي



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات السابقة

الفرع الأول: العائد على حقوق الملكية:¹

يعتبر مؤشر متكامل لوصف العلاقة المتبادلة بين العوائد والمخاطرة، وهو نموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر حجم أرباح البنك بمخاطر تم اختيارها، وبالتالي تحقيق أقصى عوائد ممكنة بأقل مخاطر من أجل تعظيم الربح. يتم بناء هذا النموذج بالاعتماد على مجموعتين:

حيث أن المجموعة الأولى تتعلق بتقييم الأجزاء المكونة لعائد البنك على حقوق المساهمين وتحديد الأنشطة المالية التي تساهم أكثر في إحداث تغيرات في مستوى العائد على حقوق المساهمين وذلك من خلال نموذج (DuPont) أو نموذج الربح الإستراتيجي كما يتم تسميته في بعض المراجع.

نموذج DuPont ذو قيمة كبيرة لأنه لا يريد فقط معرفة ماهية العائد بدلا من ذلك يتيح معرفة المتغيرات المحددة التي تسبب العائد في المقام الأول، وبقياس تلك المتغيرات الأساسية وتبسيط الضوء عليها يصبح من السهل استهدافها وتطوير سياسات البنك لتحسين أو تعديل ما يمكن تحسينه.

تم تطوير هذا النموذج عام 1920 حيث في بادئ الأمر اقتصر على قياس معدل العائد على الأصول من خلال اشتقاقه لنسبتين (نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات، ونسبة صافي المبيعات إلى إجمالي الموجودات) ليتحول من نموذج معدل العائد على الاستثمار إلى معدل العائد على حقوق الملكية عن طريق

¹ بلهامل نورة، غشام حنان، أثر المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2023، ص 38.

إضافة نسبة ثالثة تتعلق بمضاعف الرفع المالي، وهي أحد نسب هيكل رأس المال والمتمثلة بنسبة إجمالي الأصول إلى حقوق الملكية، إذا نموذج DuPont هو عائد موسع على معادلة حقوق الملكية، ويتم التعبير عنه كما هو موضح في المعادلة:

معادلة نموذج DuPont = هامش الربح × معدل دوران الأصول × الرفع المالي

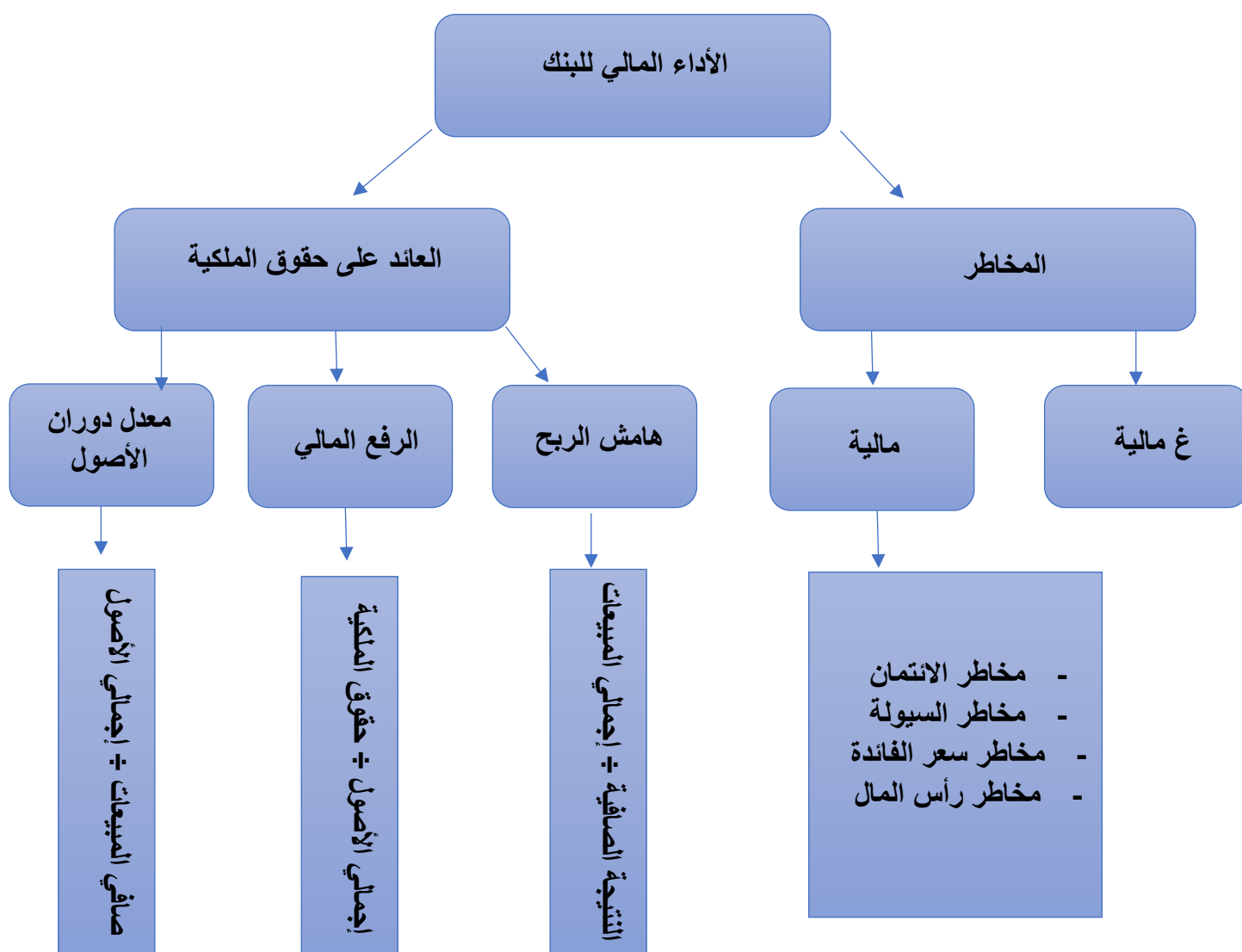
هامش الربح = النتيجة الصافية ÷ إجمالي المبيعات

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول

الرفع المالي = إجمالي الأصول ÷ حقوق الملكية

أما المجموعة الثانية، فتتضمن المخاطر التي تواجه البنوك على أدائها لأنشطتها والتي يعبر عنها بنسبة واحدة أو عدة نسب، ومن بين هذه المخاطر: مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل. الشكل الاتي يوضح هذا النموذج:

الشكل رقم (04-01): نموذج العائد على حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الطالبين بناء على المعلومات المقدمة سابقا

الفرع الثاني: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)

يعد من أهم المقاييس التي تسمح بتقييم الأداء وهو مقياس للربح المبني على المفهوم الاقتصادي الذي يأخذ بعين الاعتبار تكلفة رأس المال لجميع مصادر التمويل وتم تطوير هذا المقياس ليصبح أداة متكاملة للربط بين الأداء لخلق القيمة وتعظيم ثروة المساهمين. ويحسب مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وفق المعادلة التالية:¹

¹ رمضاني زينب /موني، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 03، 2019، ص 53، 52

$$EVA = NOPAT - WACC \times I$$

حيث: - EVA: القيمة الاقتصادية المضافة

- NOPAT: صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة

- WACC: كلفة رأس المال

- I: مبلغ الاستثمار

إذا كانت نتيجة القيمة الاقتصادية المضافة أكبر من الصفر معناه أن كلفة الاستثمار سوف تزيد من تأثيرها الإيجابي على ثروة المساهمين من خلال تأثيرها في أسعار الأسهم السوقية، أما إذا كانت النتيجة سالبة معناه أن كلفة الاستثمار أكبر من الربح التشغيلي والأثر السلبي لهذا المقدار يتجلى واضحا على القيمة السوقية للسهم وبالتالي على ثروة المساهمين.

وقد قدمت شركة ستورت إضافات جديدة على معيار EVA ووفقا لتصورات الشركة فإن هذه التعديلات تكون كما يلي:¹

صافي الربح التشغيلي بعد الضرائب
+ الزيادة في مخصص الديون المعدومة
+ الزيادة في كلفة البحث والتطوير
+ الزيادة في احتياطي تقييم المخزون
+ إطفاء شهرة المحل
+ الخسائر غير العادية
+ الأرباح الغير العادية
+ كلفة الاستثمار
القيمة الاقتصادية المضافة

وبالتالي تحسب EVA كما يلي:

$$EVA = NOPATA - WACC \times I$$

- NOPATA: صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة (المعدل).

يتضح من مفهوم القيمة الاقتصادية أن هناك ثلاث عناصر أساسية لحسابها:

✓ صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة

¹ نفس المرجع، ص 53

✓ القيمة الدفترية رأس المال المستخدم في بداية السنة

المتوسط الموزون لكلفة رأس المال ويحسب كما يلي:

$$WACC = (D / D+E) KD(1-t) + (E / (D+E)) KE$$

حيث: D - القيمة الدفترية للديون ذات الفائدة.

- E : القيمة الدفترية لحق الملكية.

- T : نسبة ضريبة الدخل.

- KD : معدل الفائدة على الديون قبل الضريبة.

- KE : تكلفة الأموال الخاصة.

وما يعاب على هذا النموذج أن هناك مؤسسات يصعب عليها تطبيق هذا النموذج مثل المؤسسات المالية والشركات الحديثة جداً، كما أنه يركز على الاستخدام الكفء لرأس المال غير أنه لا يعتبر الهدف الأسمى للمؤسسات وإنما هناك أهداف أخرى مهمة للابتكار وتوجيه الإستراتيجيات، فضلاً عن أرقام الدراسة تمثل فترات سابقة وليست لاحقة ولا تأخذ بعين الاعتبار مفهوم التدفقات النقدية المستقبلية فهو يعتمد على النتيجة الصافية للدورة الحالية فقط.

الفرع الثالث: نموذج الإنذار المبكر¹ CAMELES

يعتبر نموذج الإنذار المبكر أداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل العوائد الربع سنوية المرسله من المصارف للبنك المركزي، ولمن نم عمل تقييم وتصنيف ربع سنوي لها، وهو مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه وبالتالي وسيلة رقابية مباشرة تتم عن طريق التفتيش الميداني وتعتمد عليه السلطات الرقابية في أمريكا لاتخاذ قراراتها،

وترجع تسمية هذا النموذج بـ CAMELS إلى الحروف الأولى للترجمة الإنجليزية للمصطلحات التالية:

✓ **C-Adequacy Capital**: بمعنى كفاية رأس المال (لحماية المودعين و تغطية المخاطر)

✓ **A-(AssetQuality)**: بمعنى جودة الأصول (جودة المنتوجات و ما يتوقع تحصيله من

قيمتها الصافية داخل و خارج الميزانية و مدى وجود المخصصات لمقابلة الموجودات المشكوك في تحصيلها).

¹ بلهامل نورة ، غشام حنان، مرجع سبق ذكره ص 42.43

✓ **M-(management)**: بمعنى كفاءة الإدارة (مستوى كفاءة الإدارة و تعمقها و التزامها

بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي).

✓ **E-(Earning)**: بمعنى الربحية (مدى مساهمتها في نمو المصرف و زيادة رأس المال).

✓ **L-(Liquidity)**: بمعنى السيولة (سلامة السيولة و مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته

الحالية و المستقبلية المتوقعة و غير المتوقعة).

✓ **S- (Sensibility to market risks)**: بمعنى الحساسية لمخاطر السوق.

يمكن تصنيف تقييم البنوك حسب معيار CAMELES على خمس درجات ويأخذ هذا التقييم بعين الاعتبار حجم البنك ومخاطر البنك الكلية ويشير كل تصنيف إلى مستوى معين من الأداء ويمكن تلخيص هذا التصنيف في الجدول التالي:

الجدول (01): تصنيف البنوك التجارية حسب معيار CAMELE

نتائج تصنيف البنك	درجة التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1% - 1,4%	1* قوي	الموقف سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
1,5% - 2,4%	2* مرضي	سليم نسبيا مع بعض القصور	معالجة السلبات
2,5% - 3,5%	3* معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة لصيقة
3,6% - 4,4%	4* هامشي	خطر قد يؤدي الى الفشل	برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
4,5% - 5%	5* غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة - إشراف

المصدر: بالعباد سيف الإسلام النوى، دور نموذج CAMEL في تقييم أداء المصارف التقليدية والإسلامية - دراسة مقارنة بين القرض الشعبي الجزائري ومصرف السلام خلال الفترة 2016-2020، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد رقم 08، العدد 03، ديسمبر 2022، ص 274.

1- **تصنيف قوي**: يعطى هذا التصنيف للبنك الذي يتصف بالمتانة من جميع النواحي ولا توجد لديه أية نقاط ضعف، وكذلك تكون البنوك التي تقع ضمن هذا التصنيف بنوكا قوية وعندها القدرة على مقاومة أي ظروف خارجية مؤثرة مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، وتكون أيضا هذه البنوك ملتزمة

بشكل كامل بالقوانين والأنظمة، وبالتالي فإن هذه البنوك تتمتع بأداء قوي وإدارة كفؤة للمخاطر ولا تشكل أي قلق للسلطات الرقابية .

2- **تصنيف مرضي**: إن البنوك في هذه المجموعة تكون في الأساس متينة، ولكنها تعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة كل من مجلس الإدارة والإدارة، وتكون هذه البنوك مستقرة وقادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، وتلتزم هذه البنوك بشكل كبير بالأنظمة والقوانين، وتكون إدارة المخاطر لدى هذه البنوك إلى حد ما مرضية مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيد عملياته، ولا يوجد هناك قلق ذو أثر مادي من قبل السلطات الرقابية وبالتالي فإن تدخل هذه السلطات يكون عادة محدود وغير رسمي .

3- **تصنيف متوسط**: تشكل البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة قلق للسلطات الرقابية بسبب أن هذه البنوك تعاني من بعض نواحي الضعف والتي تتراوح ما بين متوسطة إلى حادة، ويمكن أن ينقص إدارة البنك القدرة أو الرغبة للتعامل مع نقاط الضعف ضمن إطار زمني محدد، أما إدارة المخاطر لدى هذه البنوك تكون أقل من مرضية بالنسبة إلى حجم البنك ودرجة تعقيدات أنشطتها وكذا حجم مخاطرها، كما أن هذه البنوك تحتاج إلى اهتمام من قبل السلطات الرقابية وان فشلها غير مؤكد في ظل سلامتها ومثابرتها

4- **تصنيف حدي**: إن البنوك التي تقع ضمن هذه المجموعة تعاني من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتكون هناك مشاكل إدارية ومالية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى أداء غير مرض، كما أن إدارة المخاطر لدى هذه البنوك غير مقبولة مقارنة بحجم البنك ودرجة تعقيداته ودرجة مخاطره، وتتطلب هذه الأمور رقابة كبيرة من قبل السلطات الرقابية مما يعني في معظم الأحيان طلب منها القيام بخطوات إجبارية لتصويب الوضع، وتشكل هذه البنوك نوعاً من التهديد لمؤسسات ضمان الودائع، كما أن احتمال الفشل في هذه البنوك كبير جداً إذا لم يتم التعامل مع نقاط الضعف بشكل جيد .

5- **تصنيف غير مرضي**: البنوك التي تقع ضمن هذه الفئة تعاني وبشكل كبير من ممارسات غير آمنة وغير متينة وتعاني من ضعف كبير في الأداء، وضعف كبير في إدارة المخاطر بالنسبة إلى حجم البنك ودرجة تعقيد أنشطته، وحجم المخاطر لديه، وتشكل قلق كبير للسلطات الرقابية، كما أن حجم ودرجة حدة المشاكل تقع خارج إطار مقدرة الإدارة لضبطها، ولتصحيحه تحتاج هذه البنوك إلى مساعدات طارئة إذا ما أريد لها الاستمرار، كما تحتاج أيضاً إلى رقابة مستمرة وذلك لأن احتمال فشلها يكون كبير جداً¹.

- مؤشرات معيار CAMELS:

¹ نفس المرجع، ص 44.

اعتمد هذا المعيار على مجموعة من المؤشرات لتقييم وترتيب البنوك الخاضعة لتقدير السلطات النقدية وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:¹

1- كفاية رأس المال:

يحدد هذا المؤشر صلاية البنوك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في كونها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك مثل أسعار الصرف ومخاطر ائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية الى البنود خارج الميزانية مثل التعامل مع المشتقات، وتحسب هذه المؤشرات وفق المعادلات التالية:

✓ نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الموجودات.

✓ نسبة رأس المال = رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر المالية.

✓ نسبة كفاية رأس المال = رأس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية والسوقية

والتشغيلية.

2- جودة الأصول:

يعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة البنك على التوظيف لما هو متاح لديه من موارد ومدى قدرته على تغطية ما منحه من قروض، وعادة ما تركز تلك المؤشرات على جودة القروض باعتبار النشاط الافتراضي هو النشاط الرئيسي للبنوك يمكن تقييم جودة الاصول من خلال المؤشرات التالية:

✓ نسبة التصنيف المرجح = المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات.

✓ نسبة إجمالي التصنيف = القروض المتعثرة / حقوق الملكية + المخصصات.

3- جودة الإدارة:

يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في: الحوكمة، المراد البشرية، الإجراءات، المراقبة، التدقيق ونظام المعلومات والتخطيط الإستراتيجي، وتعني هذه المؤشرات بمستوى ونوعية معرفة مجلس الإدارة كل حسب اختصاصه للتخطيط والتعامل مع المخاطر مع كفاية أنظمة ضبط الرقابة الداخلية للتعامل مع المخاطر كافة، دقة وتوقيت وفعالية أنظمة المعلومات وأنظمة مراقبة المخاطر، هذا إضافة الى كفاية أنظمة التدقيق وأنظمة الضبط من أجل تفعيل كفاءة العمليات وعملية كتابة التقارير.

¹ حمزة رملي، عمار قرفي، قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر - CAMELS دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM CH ، مجلة دراسات إقتصادية المجلد 8، العدد 1، جوان 2021، ص 156 - 155.

4- إدارة الربحية:

إن انخفاض نسب الربحية يمكن أن يعطي إشارة الى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر، وهناك عدة نسب لتقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها: العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE، ومعدلات الدخل والإنفاق.

5- السيولة:

تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملاءة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائنين و خاصة المودعين، و تعني عموما وجود سيولة نقدية أو جاهزية الموجودات القابلة للتحويل الى نقد بدون خسائر ، و يتم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول ،كما تقاس السيولة بنسبة التوظيف الى الودائع ،أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء ،و هي نسبة التوظيف ،و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية،و يفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة و شبه السائلة الى الودائع.

6- الحساسية لمخاطر السوق:

إن تقييم الحساسية لمخاطر السوق لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى لنموذج CAMELS، وإنما يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها وبالتالي فإن هذا البند يحتاج الى عناصر من المفتشين يتمتعون بخبرة وكفاءة فنية عالية وهناك العديد من العوامل التي يجب اتخاذها بعين الاعتبار عند اجراء التفتيش أهمها:

- ✓ مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغيرات العكسية في أسعار الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر .
- ✓ درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك جراء المتاجرة بالأوراق النقدية.
- ✓ مدى ملائمة ومرونة هيكل الميزانية في مواجهة مخاطر السوق.
- ✓ مدى جودة وتطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات الجارية في البيئة التنافسية المصرفية.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى أهم المفاهيم و الأساسيات المتعلقة بالأداء المالي حيث في المبحث الأول تطرقنا الى مفهوم الأداء المالي و أهدافه بالإضافة الى طرق تحسينه و المبحث الثاني تطرقنا الى تقييم الأداء المالي لما له من أهمية كبيرة اذ انه يهتم بدراسة و تحليل نقاط القوة و الضعف لاي مؤسسة اذ تعرفنا على مفهومه و الجهات المستفيدة منه مصادر معلوماته و خطواته و أخيرا الى مؤشرات تقييم الأداء المالي ، و أخيرا تناولنا في المبحث الثالث الذي كان تحت عنوان محددات الأداء المالي الذي من خلاله تم التعرف على العوامل الداخلية و الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي بالإضافة الى التعرف على نماذج تقييم الأداء المالي

الفصل الثاني:

مخاطر السيولة

تمهيد

تعتبر السيولة عنصر مهم لاستمرارية البنوك التجارية وكسب ثقة وولاء الزبائن والمتعاملين معه، وفي ظل المنافسة الشرسة أصبح على البنوك أن تولي اهتماما لمواجهة مختلف التحديات من أجل ضمان السيولة اللازمة والتي تمثل مقياسا للحكم على كفاءة وفعالية البنك، فأى إشاعة عن نقص السيولة لدى البنك تدخله ضمن دوامة خطر السيولة التي تعد من المخاطر الشائعة التي تواجه النشاط البنكي نتيجة لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته عند تواريخ الاستحقاق.

وخلال هذا الفصل تطرقنا إلى مدخل للبنوك التجارية، مفاهيم عامة عن السيولة البنكية وأساسيات حول مخاطر السيولة.

المبحث الأول: ماهية السيولة البنكية

المبحث الثاني: أساسيات حول مخاطر السيولة البنكية

المبحث الثالث: محددات مخاطر السيولة

المبحث الاول: ماهية السيولة البنكية.

يعد توفير السيولة من أهم الصعوبات التي تواجه البنوك في مزاولتها لنشاطها، إدارة سيولتها النقدية بكفاءة عالية، تحقيق التوازن بين مطلب تحقيق الأرباح ومطلب الوفاء بالتزامات التي عليها، وفي سبيل ذلك تلجأ البنوك إلى العديد من الأدوات التي تساعد على تحقيق المرونة في إدارتها لسيولتها النقدية، دون أن تتعرض لمخاطر من جراء ذلك.

المطلب الاول: مفهوم السيولة البنكية.

تُعد السيولة البنكية عاملاً أساسياً في قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته والمحافظة على استقراره المالي. وسيتناول هذا المطلب تعريف السيولة البنكية وأهميتها في أداء البنوك التجارية

الفرع الأول: تعريف السيولة البنكية.

هناك عدة تعاريف للسيولة نذكر منها:

- ان سيولة البنك التجاري تعني قدرته على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان، أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفير نقد سائل لدى البنك، أو امكانية الحصول عليه عن طريق تسيير بعض أصوله.¹

- احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذلك الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم من ذلك ارتباك في أعماله.²

- قابلية الأصل للتحويل الى نقدية بسرعة وبدون خسارة، حيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصوله سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا وفي غضون فترة قصيرة.³

وعليه، فيمكن تعريفها بأنها مدى قدرة البنك على الايفاء بالتزامات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار الى تسييل الموجودات بأسعار غير عادلة أو اللجوء الى مصادر أموال ذات التكلفة العالية.

¹ بن مبروك نور حمري امانى. ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية. مذكرة ماستر. مالية المؤسسة. كلية

العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة 8 ماي 1945 قالمة. الجزائر. 2023. ص16

² بن سعدون سيف الاسلام. أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة و الخاصة للفترة 2013-

2017. مذكرة ماستر. مالية المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير. جامعة 8 ماي 1945 قالمة. الجزائر. 2019. ص5

³ عبد الحميد عبد المطلب . البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها. الدار الجامعية. الاسكندرية. 2002. ص230

الفرع الثاني: أهمية السيولة البنكية.

تظهر أهمية السيولة من خلال أثرها على كل وظائف المؤسسة. وباعتبار أن كل العمليات ونشاط المؤسسة تترجم الى تدفق نقدي داخل أو تدفق نقدي خارج. لذا يجب ان تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات. لأن مثل هذا الاستعداد يحقق العديد من المزايا والايجابيات من بينها:

- * تعزيز الثقة بالمؤسسة من قبل المتعاملين معها ومن قبل مقرضيها. والتأكيد لهم عن امكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- * الوفاء بالالتزامات عند حلول تواريخ استحقاقها وتقادي خطر الافلاس.
- * مؤشر ايجابي للسوق المالية، المحللين، المودعين، الادارة.
- * الظهور في السوق المالي الحساس تجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.¹
- * أحد الأهداف الإستراتيجية بجانب الربحية لضمان بقاء البنك واستمراريته ونموه.
- * تكسب البنك سمعة طيبة لدى الأطراف التي يتعامل معها كالعلاء، الموردين، الجهات الحكومية، العاملين، الملاك... مع الحفاظ على هذه السمعة وتنميتها.
- * تؤدي ادارتها الجيدة الى سهولة الحصول على مصادر تمويل وانخفاض تكلفة الحصول عليها.
- * تؤدي ادارة السيولة الجيدة الى منع وجود أموال عاطلة دون استخدام من ناحية، والى عدم الوقوع في ثغرات نقدية او مازق العجز النقدي في الفترات القصيرة وبالتبعية المخاطر المالية.
- * تؤدي ادارتها الجيدة الى زيادة ربحية البنك وقدرته على البناء والنمو.
- * تؤدي الدارة السيولة الجيدة الى زيادة ثقة مجتمع الأعمال في ادارة البنك.²

المطلب الثاني: مصادر السيول البنكية.

للسيولة البنكية مصدرين رئيسيين:

الفرع الأول: المصادر الداخلية

وتشمل الاحتياطات الأولية والثانوية.

1- الاحتياطات الأولية:

¹ بن العمودي حنان الساسي بن ناصر عصام بوزيد. تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة قياسية على عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة من 2016 الى 2020. مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية المالية. جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-الجزائر. المجلد 7/العدد 02.

2023.ص53

² طارق عبد العال حماد. ادارة السيولة و المصارف. قياس و ضبط السيولة. الدار الجامعية. القاهرة. 2012-2013.ص13-14

وتتكون هذه الاحتياطات من:

- أ- **النقد في الصندوق:** وهو مقدار الأموال النقدية والصكوك والعملة الأجنبية في خزنة البنك التجاري، وتسعى البنوك الى أن يكون مستوى النقد في الصندوق لأدنى حد ممكن للأسباب التالية:
- احتمال التلاعب بالنقدية ن قبل الموظفين.
 - احتمال السرقة والسطو على البنوك خاصة في المناطق الريفية وغير المستقرة.
 - لأنه يعتبر أموالا مجمدة ولا تدر ربحا على البنك.
- ب- **النقد لدى البنك المركزي أو البنوك الأخرى.**
- ج- **المستحقات لدى البنوك التجارية الأخرى:** والتي تتضمن كل الودائع التي يودعها البنك لدى البنوك الأخرى، ويتوجب على البنوك أن تحتفظ باحتياطات مباشرة أو غير مباشرة في بنوك أخرى وأن البنوك الأخرى تقوم بتعويض البنوك التي تضع الودائع لديها من خلال تقديم خدمات مختلفة مثل المشاركة في منح القروض والتعاملات الدولية.
- د- **الصكوك تحت التحصيل:** وتمثل الصكوك المودعة في البنوك الأخرى والتي لم يتم استلام قيمتها لحد الان.¹

2- الاحتياطات الثانوية:

وهي عبارة عن الاستثمارات قصيرة الأجل وغالبا ما تشتمل على الأوراق التجارية المضمونة والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطات في مجال السيولة فوائد متعددة منها: تساهم في تدعيم الاحتياطات الدولية وتساهم كذلك في تحقيقها لبعض أرباح البنك.²

وان الغاية من هذه الاحتياطات هو تحقيق الدخل بالدرجة الأولى، والسيولة بالدرجة الثانية ويتكون هذا من الأوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل، ونتيجة لذلك يكون تحديد الموجودات اما اختياريا أو اجباريا، فالتعديلات غير الاختيارية هي التي تتم دون خيار من البنك مثل تسديد الزبائن قروضهم وفوائد الأوراق المالية واستحقاقاتها.³

¹ سيرين سميح أبو رحمة. السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة. رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير. الجامعة الإسلامية.

غزة. 2009. ص 21-22

² الحسيني فلاح. الدوري مؤيد. ادارة البنوك (مدخل كمي و استراتيجي معاصر) . الطبعة الأولى . دار وائل للطباعة و النشر . عمان . 2000 . ص

36

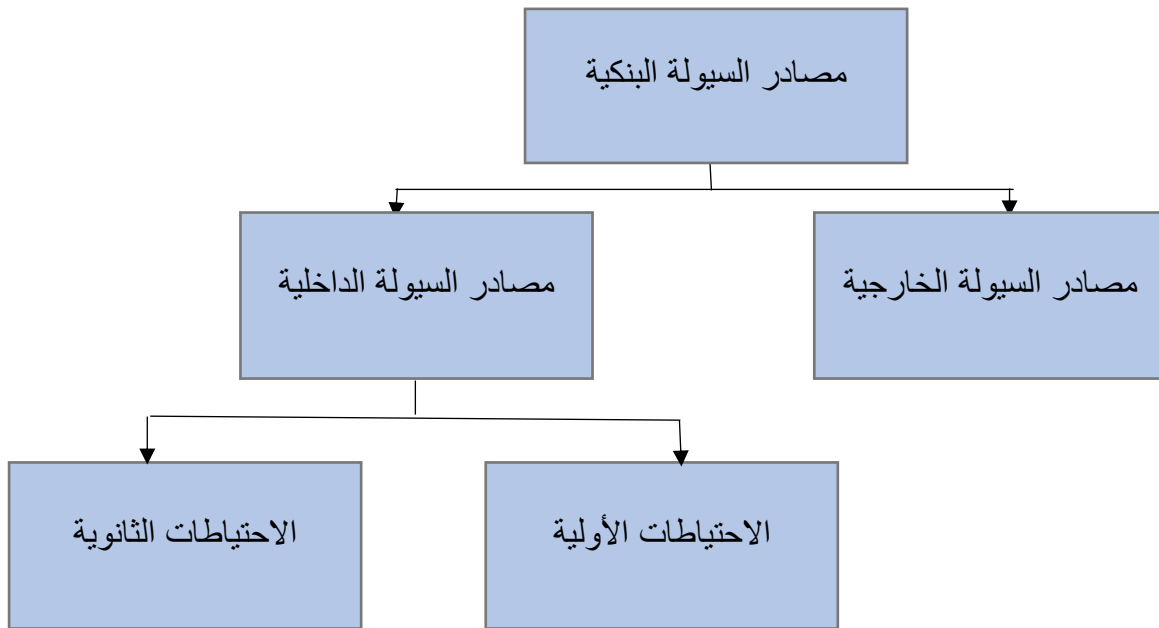
³ عقل مفلح. وجهات نظرية مصرفية. الطبعة الأولى . مكتبة المجتمع العربي. عمان. 2006 ص 161

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للسيولة.

لقد بدأت العديد من البنوك في الستينات والسبعينات بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال الاستدانة في سوق المال وتدعى هذه الاستراتيجية بإدارة الديون، وتدعو الى الاستدانة الكافية للأموال وان المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للبنك يتضمن شهادات الايداع، اتفاقيات اعادة البيع والشراء، واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي.

وتعتمد الجرأة التي يتبعها البنك في ادارة مطلوباته وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين المخاطرة والعائد فالسياسة المتحفظة تؤدي الى تقليص سياسة الاعتماد على ادارة المطلوبات، وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوفر المصدر الخارجي للسيولة لجميع البنوك وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة البنك المقترض وسلامة مركزه الائتماني، وان من اهم اجابيات ادارة المطلوبات اعطاء البنوك مرونة في ادارة جانبي ميزانياتها، كما أجرت الادارة على اهتمام جانبي الميزانية كوسيلة لإدارة السيولة.¹

الشكل رقم (05): مصادر السيولة البنكية



المصدر: من اعداد الطالبين

¹ سيرين سميح أبو رحمة. مرجع سبق ذكره . ص 23

المطلب الثالث: وظائف السيولة البنكية.

ان للسيولة البنكية عدة وظائف يمكن ذكرها فيما يلي:

أ- السيولة لمقابلة سحب الودائع: تتوقف متطلبات السيولة الى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى البنك فهي تمثل التزامات من قبل المودعين، والتي تتفاوت من حيث السيولة، فليس المهم تصنيف الودائع تحت الطلب، توفير، آجلة...الخ، أو وفقا لمصادرها الى ودائع أفراد، ودائع حكومية...الخ، ولكن الأهم هو معرفة درجة او احتمال سحب كل نوع من هذه الودائع خلال الفترة القصيرة.

إذ تصنف الودائع من حيث اغراض السيولة الى ثلاثة انواع:

* ودائع مؤكدة السحب.

* ودائع محتملة السحب.

* ودائع غير مؤكدة السحب، ولكن يحتمل سحبها في ظروف خاصة.

وبصفة عامة كلما زاد احتمال سحب الوديعة، كلما تطلب ذلك سيولة أكبر ومن امثلة الودائع المؤكدة السحب: المراتبات المحولة على البنك، فقد يتم سحبها خلال اسبوع وكذلك الحال ايضا بالنسبة للزيادة الموسمية في بعض الودائع فهي مؤقتة ويعاد سحبها فيما بعد.

عموما تسمى الودائع التي يتم سحبها خلال سنة بالودائع غير المستقرة، لذلك من الأنسب استثمارها في اصول أكثر سيولة تتناسب وتواريخ استحقاقها مع ازمة سحب هذه الودائع

ب- السيولة لأغراض تلبية القروض والسلفيات: تزيد الحاجة للسيولة نتيجة لزيادة الطلب على القروض بدرجة أكبر من الانخفاض في الودائع ولتجنب هذا الوضع، يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السداد، لذلك يجب تلبية الاحتياجات المحلية من القروض والسلفيات، تسمى هذه بالسيولة لمقابلة الزيادة في القروض والسلفيات وقد تكون هذه المتطلبات من السيولة موسمية أو مؤقتة والتي تماثل الودائع غير المستقرة.¹

¹ محمد سعيد انور سلطان. ادارة البنوك. دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية. 2005. ص158

المبحث الثاني: اساسيات حول مخاطر السيولة البنكية.

ان خطر السيولة يعد من المخاطر الكبرى التي تواجه النشاط المصرفي أو الوساطة البنكية والتي لها دور كبير في زعزعة ثقة المودعين والزبائن لدى البنك أو حتى انهياره، فمخاطر السيولة تنشأ من حاجة المؤسسة المالية إلى النقدية قبل حلول استحقاق والأصول الكافية لمواجهة هذه الحاجات، وقياس هاته المخاطر ومراقبتها يساعد في الحد منها، وهذا ما سنتطرق إليه خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر السيولة.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر.

توجد للمخاطر تعريفات متعددة ومختلفة من مختلف الباحثين، فيمكن تعريفها بأنها: امكانية التعرض الى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، ومن هنا فان المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها، والمخاطرة كذلك هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، أو هي درجة تقلب العائد في المستقبل.¹

* وتعرف أيضا: هي احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح او المتوقع على الاستثمار.²

* ويعرف الخطر لمشروع ما: هو درجة الاختلافات في تدفقه النقدي عن تدفق نقدي مقدر أو متوقع، وكلما زاد مدى هذه الاختلافات كان ذلك معناه زيادة الخطر، والخطر مرتبط بتلك المواقف التي يمكن فيها القيام بتقدير التوزيع الاحتمالي لمشروع معين.³

مما سبق يمكن أن نستنتج أن مصطلح المخاطر يدل على احتمالية تعرض المؤسسة المالية الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلا عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.

الفرع الثاني: تعريف مخاطر السيولة.

أدت التطورات المالية والاقتصادية الى ارتفاع في مخاطر السيولة لكل البنوك والمؤسسات المالية، ومنها البنوك التجارية التي تحتاج الى فرض رقابة على سيولتها حتى تضمن استمرارها، وذلك بإدارة وقياس وتحليل السيولة.

¹ احلام بوعبدلي. سياسة إدارة البنوك التجارية. دار جنان للنشر و التوزيع. 2015. ص42

² محمد مطر و فايز تيمم. إدارة المحفظة الاستثمارية. دار وائل للنشر عمان 2005. ص32

³ صالح الحناوي محمد الادارة المالية و التمويل. الاسكندرية. الدار الجامعية للنشر. 2000. ص230

* تعريف مخاطر السيولة: تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليها عند استحقاقها او سدادها بتكلفة أعلى، وكذلك عدم قدرة المؤسسة على تمويل الزيادة في جانب الموجودات دون الاضطرار الى تسهيل الموجودات بأسعار غير عادلة او اللجوء الى مصادر أموال ذات تكلفة عالية.¹

* وتعرف ايضا على انها: تنشأ من عجز البنك على الوفاء بالتزاماته عندما يحل موعد استحقاقها دون تحمل خسارة غير مقبولة، ويمكن أن يؤثر هذا الخطر سلبا على أرباح او رأس مال البنك، لذلك يصبح من اولويات الادارة العليا للبنك ضمان توفير الأموال الكافية لتلبية المتطلبات المستقبلية بتكاليف مقبولة.²

* مخاطر السيولة عادة تعتبر المخاطر الناجمة عن عدم تمكن المؤسسة من الوفاء بالالتزامات عند حلول اجل الاستحقاق.³

مما سبق يتبين أن خطر السيولة ينتج عن عدم كفاية الأصول قصيرة الأجل لمقابلة المطلوبات قصيرة الأجل، وهذا بسبب وجود فارق بين الأصول والخصوم، ويزداد هذا الخطر عندما لا يتمكن البنك من توفير الأموال اللازمة، يمكن أن يؤدي هذا الى افلاس البنك.

المطلب الثاني: اسباب وانواع مخاطر السيولة.

الفرع الأول: أسباب مخاطر السيولة.

يمكن ان تنشأ مخاطر السيولة من عدة مصادر مختلفة، فعلى سبيل المثال قد تنشأ هذه المخاطر من جانب الالتزامات او جانب الأصول او البنود خارج الميزانية او مزيج بينهم على النحو التالي:

* عدم الملائمة الصحية بين تواريخ سيولة الاصول واستحقاق الخصوم.

* عدم متابعة الانحرافات بين المتوقع والمحقق من الفائض النقدي.

* سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة ويصعب تحويلها الى ارصدة سائلة.

* عوامل خارجية كالركود الاقتصادي والازمات الحادة التي تنشأ في أسواق رأس المال.

¹ نضال رؤوف احمد.دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق مع بيان اثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي.مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.معهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية.جامعة بغداد.العدد السادس و ثلاثون.2013.ص306

² طيبي عائشة . ادارة مخاطر السيولة و اثرها على المردودية المالية الاقتصادية.دراسة مقارنة.اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في علوم التسيير.جامعة غرداية.2017.ص32

³ كارلا بورم. ادارة الأصول و الخصوم لدى المؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع.مذكرة مناقشة مركزة.العدد55. 2009 . ص 4

* قد تنشأ من جانب الالتزامات، عندما يقوم المودعين بسحب ايداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ، مما يتطلب من البنك توفير أموال اضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ.

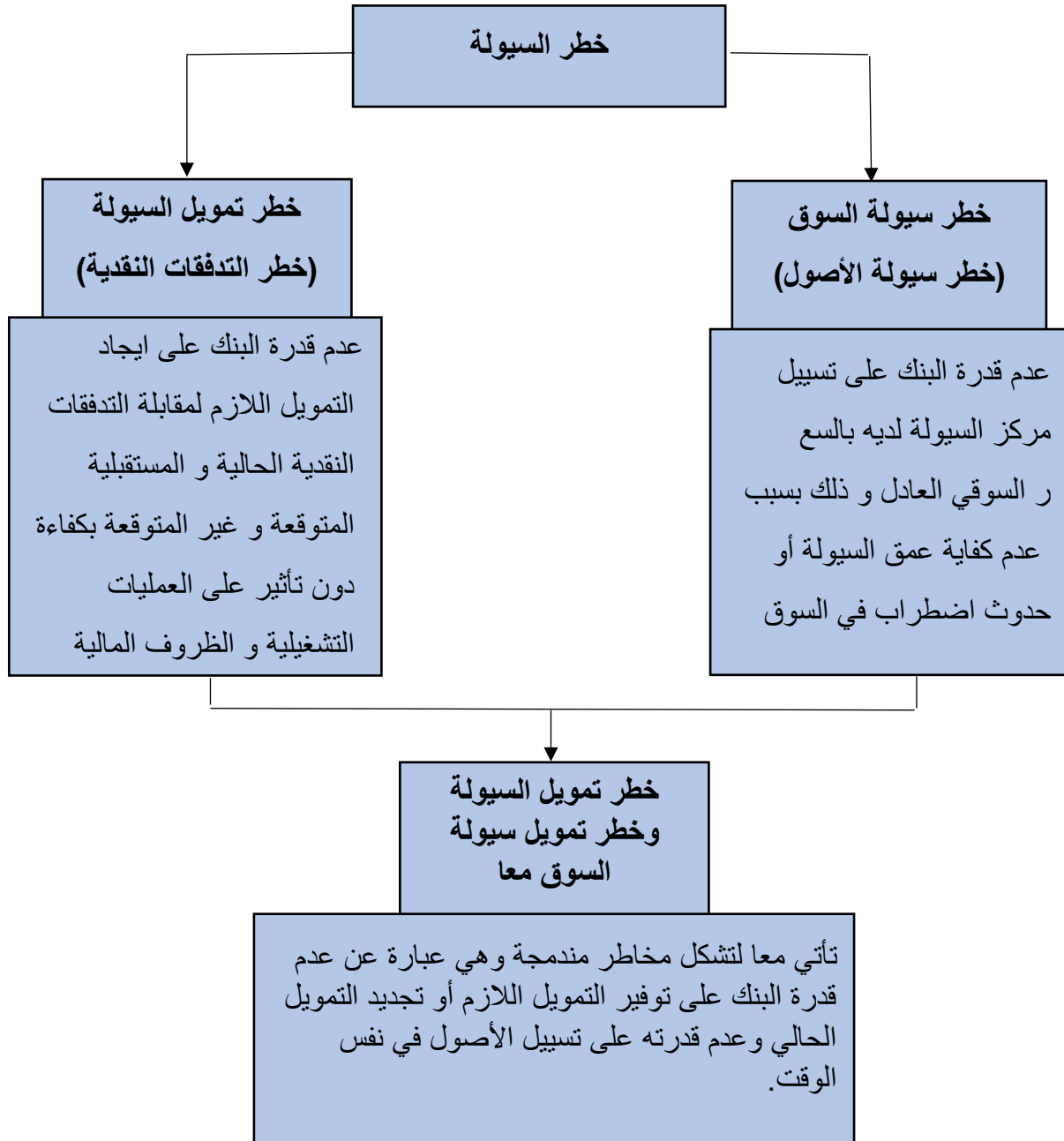
* كما قد تنشأ من الأصول، مثلاً عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجية.

* قد تنشأ كذلك مخاطر السيولة من جانب البنود الخارج الميزانية على سبيل المثال، عندما يتم سحب بصورة أكبر عن المقدّر من الحدود الائتمانية السابقة والتي تمت الموافقة عليها من قبل البنك، مما يتطلب ان يقترض البنك أموال اضافية.¹

يوضح الشكل التالي المصادر الأساسية لخطر السيولة:

¹ جمال قدام أسماء شاكر. أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية-دراسة قياسية لبك الرياض خلال الفترة 2010 إلى 2022-.مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير. جامعة محمد الصديق بن يحي. جيجل. 2022-2023. ص 20-21

الشكل رقم (06): المصادر الأساسية لخطر السيولة.

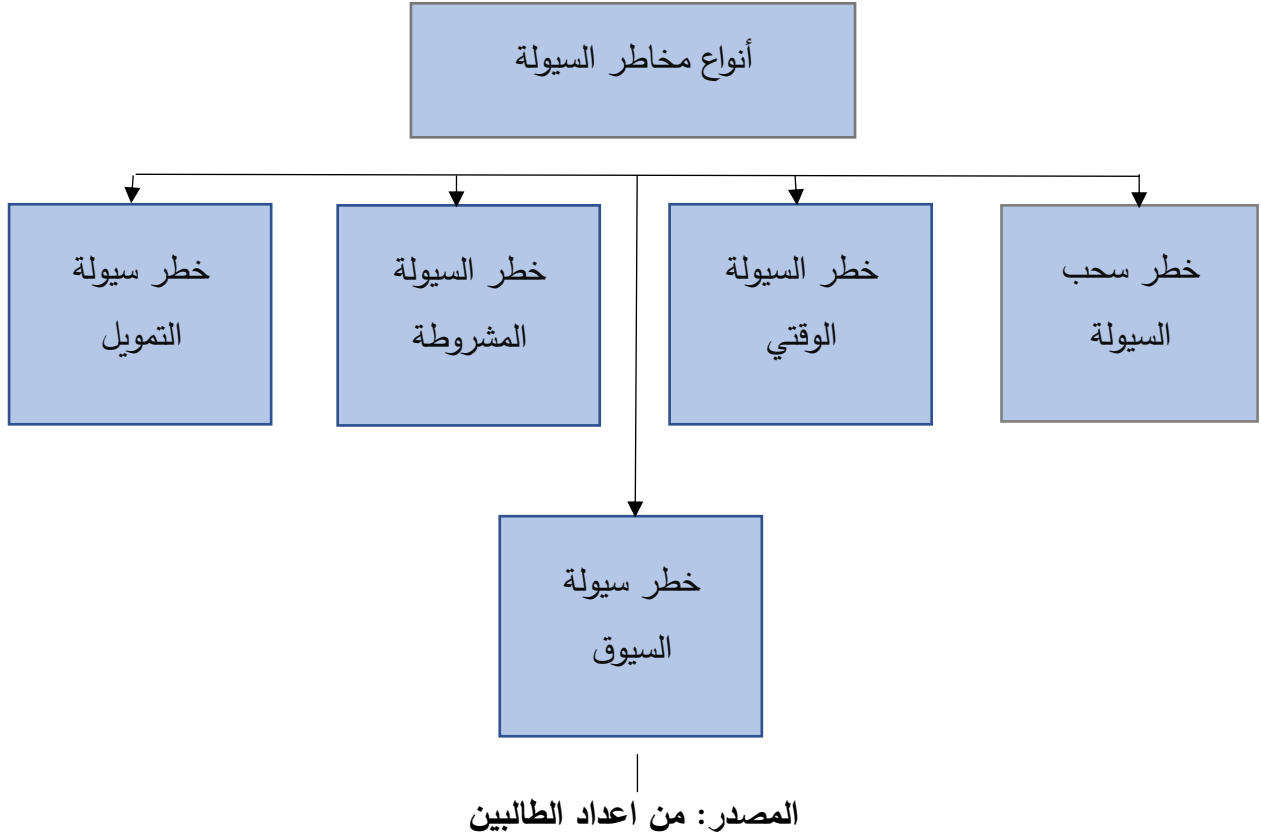


المصدر : Suresh Padmalatha. Justin Paul. Management of Banking and Financial Services. Second Edition. Pearson Dorling Kindersley. India. 2011

الفرع الثاني: انواع مخاطر السيولة.

وصنف خطر السيولة الى 5 انواع كما يلي: خطر سحب السيولة، خطر السيولة الوقتي، خطر السيولة المشروطة، خطر سيولة التمويل، خطر سيولة السوق، حيث يمكن تلخيص هذه الأنواع في الشكل التالي:

الشكل رقم (07): أنواع مخاطر السيولة.



أ- **خطر سحب السيولة:** مرتبط بالأصول والخصوم معا، والمتعلق بالسحوبات المفاجئة والكبيرة للودائع في تواريخ مسبقة بدل تمديد اجالها، وهذا ما يجعل البنك غير قادر على مواجهة التزامات التسديد.

ب- **خطر السيولة الوقتي:** ينتج عن التمديد غير المتوقع لفترة التزام رأس المال في المعاملات الاقراضية، اي التأجيل غير المتوقع للسداد، حيث ان التسديدات يمكن ان تتحرف عن الشروط التعاقدية، اي الحاجة لتعويض عدم استلام التدفقات النقدية الداخلة المتوقعة مثلا: الأصول العامة تتحول الى أصول غير عاملة.

ج- **خطر السيولة المشروطة:** وهو الخطر المرتبط بالأموال الاضافية للتمويل او تحويل الخصوم المستحقة خلال ظروف الضغط المحتملة والمستقبلية للسوق.

د- **خطر سيولة التمويل:** ويعني عدم قدرة الأموال المتاحة على مواجهة الالتزامات عند استحقاقها، وهو مرتبط أكثر بالإدارة النقدية، أي عدم قدرة البنك مواجهة التدفقات النقدية المستقبلية والحالية المتوقعة وغير المتوقعة، والاحتياجات المضمونة دون التأثير على العمليات اليومية للبنك.¹

¹ رقية عبد الحميد شرون. ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية و البنوك التجارية. الطبعة الاولى. دار وائل. الجوانر. 2018. ص144-145

هـ- خطر سيولة السوق: يظهر عندما لا تستطيع المؤسسة تعويض او التخلص من وضعية ما بسعر السوق بسبب عدم كفاية أو اختلال السوق.¹

المطلب الثالث: مؤشرات قياس المخاطر وضوابط الحد منها.

الفرع الأول: مؤشرات قياس المخاطر

تعد مؤشرات مخاطر السيولة من أولى المؤشرات التي تؤثر على النظام المالي للبنوك، لأن نقص السيولة الكافية ينعكس في انخفاض الودائع ويجبر البنوك على التخلص من بعض الأصول الأكثر أماناً أو الأكثر سيولة لمواجهة الديون المتزايدة وسيكون لانخفاض حجم القروض بسبب زيادة المخاطر وارتفاع أسعار الفائدة تأثير سلبي على النظام المالي بأكمله وبالتالي زعزعة استقراره.

ومن أهم المؤشرات التي تقيس مخاطر السيولة هي:²

¹ نفس المرجع ص 144-145

² ضحى ذياب أحمد، صبحي حسون عباس. تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2005-2019 مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 129، ايلول، 2021، ص 206

الجدول رقم (02): المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر السيولة.

النسبة	المدلول الاقتصادي
الموجودات السائلة (اجمالي الموجودات)	تشير الزيادة في هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يسمح بزيادة النقد والاستثمارات أي تحويل الاستثمارات القصيرة الأجل الى سيولة في فترة زمنية قصيرة من أجل الوفاء بالتزامات البنك بموجب الشروط المحددة، ووضعت بعض الدول نسبة معيارية بأن لا تقل هاته النسبة عن 30% .
اجمالي القروض (اجمالي الودائع)	يشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع مخاطر السيولة، لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يمكن للبنك تصفيتها بسهولة، ومن جانب اخر فان ارتفاع نسبة هذا المؤشر يؤدي الى توفير مصادر نقدية اخرى وجديدة ليتمكن البنك من تلبية طلبات القروض، والنسبة المعيارية التي حددتها بعض الدول هي 70% .
الموجودات المتداولة (اجمالي الودائع)	يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يعكس الزيادة في الموجودات قصيرة الأجل التي يواجهها البنك التزاماته الأخرى بها من سحوبات المودعين، حددت بعض الدول نسبة معيارية يجب عدم تجاوزها قدرها 70% .
النقد والأرصدة لدى البنك (اجمالي الموجودات)	يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى البنك والتي يواجهها البنك التزاماته المختلفة.

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على (عاشور حفيظة. دور ادارة الخصوم في الحد من مخاطر السيولة البنكية.

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر. جامعة العربي بن مهيدي. ام بواقي. 2020/2019. ص29)

الفرع الثاني: ضوابط الحد من مخاطر السيولة

إن العلاقة بين السيولة ورأس المال من الأمور التي يجب أن تأخذها الإدارة العليا للبنوك بعين الاعتبار لأن مخاطر السيولة يمكن أن تؤثر على رأس المال، الأمر الذي قد يزيد من خطورة وضعية السيولة، كما أنه من الضروري أن يقوم البنك بتكوين احتياطي قوي من السيولة لتحمل فترات طويلة من الضغط في الأسواق المالية والافتقار إلى السيولة.¹

¹ حسام الدين نبيل أبو تركي، إدارة مخاطر السيولة، المصرفي، العدد 61، سبتمبر 2011، ص 6.

كما أن الغرض من إدارة السيولة هو التأكد أن البنك قادر على مقابلة كافة التزاماته التعاقدية، ولذلك يجب أن يشتمل النظام القوي لإدارة السيولة على عدة عناصر هي:¹

- ✓ نظام جيد لإدارة المعلومات.
- ✓ سيطرة مركزية على السيولة.
- ✓ تحليل صافي التمويل اللازم في ضوء بدائل مختلفة.
- ✓ تنوع مصادر التمويل.
- ✓ وضع خطة للطوارئ.

ويجب على المراقبين أن يكونوا على علم بأسلوب إدارة البنك لأصوله التزاماته وكذلك البنود خارج الميزانية، مع التحقق من أن هذا الأسلوب يوفر السيولة الكافية للبنك لمواجهة كافة التزاماته التعاقدية.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار الحدود الدنيا الموضوعة من قبل البنك المركزي بشأن نظام السيولة في حالة إلزام البنوك بتطبيق نظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات من قبل البنك المركزي.

المبحث الثالث: محددات مخاطر السيولة.

تتأثر مخاطر السيولة بعدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على قدرة البنك في الوفاء بالتزاماته. ويهدف هذا المبحث إلى عرض أبرز محددات مخاطر السيولة وتحليل تأثيرها على أداء البنوك

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في السيولة المالية.

من أهم العوامل التي تؤثر في السيولة ما يلي:

* **عملية الايداع والسحب على الودائع:** تؤثر عملية السحب على الودائع الى تقليص سيولة البنك، أما عمليات الايداع فتعمل على تحسين سيولته.

* **رصيد عمليات المقاصة بين البنوك:** حيث تزداد سيولة البنك إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك الأخرى، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة الى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية.

* **موقف البنك المركزي اتجاه البنوك:** يمتلك البنك المركزي سلطة نقدية للتأثير على السيولة النقدية، من خلال تزويد البنوك التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية و المعدنية فإذا اعتمد البنك المركزي

¹ عبد العزيز علي مرزوق محمد فتحي محمد النسيري هبة محمود سعد مراد، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، المجلد، 6 العدد، 10 الجزء الأول، 2020، ص 223

سياسة تقليص عرض العملة، فانه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة، أو الاحتياجات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي الى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك ويوسع سيولتها، مما يسمح بتوسيع قدرتها الافتراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

* **رصيد رأس المال الممتلك:** يؤثر رصيد رأس المال الممتلك في سيولة البنك، حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة والعكس، ومن ثم تحددت قدرته الافتراضية، وانخفضت قدرته على تسديد التزاماته الجارية.¹

* **الحالة الاقتصادية السائدة:** إذا كان الوضع الاقتصادي انكماشيا تزداد درجة السيولة المحتفظ بها في البنوك، تخوفا من عدم امكانية السداد، عما ان الطلب على النقود سيقل، اما إذا كان الاقتصاد في حالة رواج فان الطلب يزداد والبنوك ستقوم بالتمويل وبالتالي تتناقص درجة السيولة في حدود السلامة المالية التي تحددها ظروف كل بنك.²

المطلب الثاني: العلاقة بين مخاطر السيولة المالية والاداء المالي.

تتعرض البنوك التجارية من حين الى اخر الى حركة سحبات مفاجئة من قبل المودعين لا يمكن مقابلتها، ولهذا يضطر البنك للقيام ببيع بعض اصوله خلال فترة قصيرة وبمعدلات منخفضة.

وبما أن البنوك التجارية شأنها شأن اي منشأة أعمال فان مجهوداتها ووظائفها التي تقوم بها تكون ببغية تحقيق جملة من الغايات من أهمها الربحية، والتي تعتبر من الأولويات المسطرة لأي بنك، اذ أن تحقيق هذه الغاية من شأنه المحافظة على استمرارية البنك، تدعيم مركزه المالي ومقابلة معظم المخاطر التي يتعرض لها والتي يتأثر بدورها على الاداء المالي للبنك.³

وتعد السيولة والربحية عنصران متلازمان غير أنه يمكن أن تتعارض أهدافهما إذا لم أحسن ادارة العلاقة بينهما، فالتركيز على أحدهما ومنحه الأفضلية، سيؤدي الى واحدة من النتائج التي لا ترغب فيها ادارة البنك، فالسيولة تتطلب الاحتفاظ بجزء مهم من أصوله على شكل نقد أو شبه النقد، والربحية تتطلب الابتعاد عن ذلك.

¹ رضا صاحب أبو حمد، ادارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)، دار الفكر للطباعة و النشر، الكعبة الاولى، عمان، 2002. ص 185-187

² هاجر زرارقي، أثر مخاطر السيولة على الاداء المالي للمصارف الاسلامية. اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، الجزائر. 2020/2019. ص 40

³ رميسة كلاش، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الاداء المالي، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2022/2021. ص 11.

اذ يستطيع البنك أن يحتفظ بقدر كبير من السيولة يكفيه لتغطية احتياجاته، لكنه في المقابل يفقد أرباحا كان يمكن أن يحققها لو أنه قام بتوظيف هذه السيولة، وفي نفس الوقت إذا ما استثمر البنك كل أمواله قد يحقق أرباحا كبيرة لكن هناك مخاطرة في حال زيادة القروض المتعثرة أو حدوث سحبيات مفاجئة، فان ذلك يؤدي الى طارئة مالية قد تؤدي بالبنك الى الفشل والافلاس ومن هنا يأتي التعارض أو العلاقة العكسية بين الربحية والسيولة.

لذا يقع على عاتق الادارة البنكية الناجحة مهم التوفيق بين الربحية التي يسعى اليها البنك والسيولة التي يجب الاحتفاظ بقدر مناسب منها.

بما أن هناك علاقة عكسية بين ربحية الأصل وسيولته، فان البنك التجاري عليه أن يوزع موارده بين الأشكال المختلفة للأصول بطريقة يضمن معها أن يحقق أعلى ربحية ممكنة وفي نفس الوقت الذي يحتفظ فيه على مستوى مناسب من السيولة بالنسبة لأصوله.¹

كما أنه على البنك أن يختار القروض والاستثمارات التي تتناسب مع قدرته على تحمل المخاطر، فالربحية تتناسب طرديا مع المخاطرة وذلك عند مستوى معين والا سيحدث العكس، حيث تؤدي الاستثمارات الخطيرة أحيانا الى حدوث خسائر كبيرة تؤثر على سمعة البنك وثقة المودعين.

وعليه يمكن أن تتمثل مخاطر السيولة في الوضع التي ينشأ في البنك، اما نقص السيولة أو وجود فائض فيها وهذا ينعكس على حجم الودائع المستثمرة من قبل البنك وبالتالي على حجم العائد المتحقق من عملية الاستثمار.

ختاما يمكن القول إن الهدف النهائي لأي بنك تجاري هو تعظيم ربحيته لكن سيولة البنك هي هدف مهم أيضا ولهذا فان المعضلة التي تواجه ادارة البنوك التجارية هي أن زيادة ربحيتها على حساب السيولة يمكن أن يجلب مخاطر للبنك، لذلك يجب ألا يكون أحد الأهداف على حساب الآخر لا كلاهما له لأهمية، ولهذا تصبح الأولوية القصوى لإدارة البنك هو ضمان توفير الأموال الكافية لتلبية الطلبات المستقبلية وفي نفس الوقت تحقيق الربحية وبالتالي ضمان أداء مالي جيد للبنك.²

¹ سامي السيد. النقود و البنوك التجارية الدولية. منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. القاهرة. 2018. ص 165.

² امنة معوج و درين بن قاسم. مرجع سبق ذكره ص 56/55

خلاصة الفصل

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد، في المقام الأول كوسطاء. بين من لديه فائض مالي ومن يحتاج إلى فائض مالي، فهي بحاجة إلى مصادر تستمد منها ما تحتاجه لاستمرارية نشاطها وتحقيق أهدافها مثل السيولة، فتناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث حيث تحدثنا في المبحث الأول عن مفهوم السيولة ومعرفة مصادرها و وظائفها داخل البنوك، و في المبحث الثاني تطرقنا إلى أساسيات حول مخاطر السيولة البنكية، حيث تحدثنا عن مفهوم المخاطر و مفهوم مخاطر السيولة، و أيضا تحدثنا عن أسباب مخاطر السيولة وعن أنواعها، ومؤشرات قياسها و ضوابط الحد منها، و في الأخير تحدثنا في المبحث الثالث بعنوان محددات مخاطر السيولة الذي تعرفنا فيه عن العوامل المؤثرة في السيولة المالية بالإضافة الى معرفة العلاقة بين مخاطر السيولة و الاداء المالي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة القرض الشعبي

CPA

تمهيد

استكمالاً للجانب النظري الذي تطرقنا له في الفصلين السابقين، سيتم في هذا الفصل دراسة و تحليل اثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، وذلك من خلال دراسة القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري لمعرفة العلاقة بين مخاطر السيولة و الاداء المالي للبنك.

المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري

المبحث الثاني: عرض منهجية وادوات الدراسة

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج

المبحث الأول: تقديم عام للقرض الشعبي الجزائري

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري أحد البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي، وعلى ضوء هذا سنحاول في هذا المبحث بالقيام ببحث شامل على بنك القرض الشعبي الجزائري من خلال نشأته، والتعرف على هيكله التنظيمي ومختلف أنشطته ومهامه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف القرض الشعبي الجزائري.

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري، وذلك من خلال عرض نشأة البنك وتعريفه.

الفرع الأول: نشأة القرض الشعبي الجزائري.

تم تأسيس القرض الشعبي الجزائري بمقتضى المرسوم الصادر في 14/05/1967، وهو ثاني بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر بعد الاستقلال، وقد تأسس على أنقاض القرض الشعبي للجزائر، وهران، عنابة وقسنطينة، والصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي.¹

ثم اندمجت فيه ثلاث بنك أجنبية أخرى هي:²

* البنك الجزائري المصري بتاريخ 01 جانفي 1968.

* الشركة المرسلية للبنوك (SMC) بتاريخ 30 جوان

* الشركة الفرنسية للإقراض و البنوك (CFCB) سنة 1971.

* البنك المختلط ميسر (BMAM) MISR

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري لينبثق عنه بنك التنمية المحلية سنة 1985، وتحول إليه 40 وكالة و 550 موظفا و 8900 حسابا من حسابات عملائه، كما عرف التحولات التالية:³

* أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية "مؤسسة ذات أسهم" يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، حيث قدر رأسماله الاجتماعي ب 800 مليون دج مقسمة إلى 800 سهم بقيمة اسمية 01 مليون دج.

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة.

² وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة

³ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة

* تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته.

* يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين.

* يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة

بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة DG على رأسها الرئيس المدير العام PDG .

نشأة وتعريف بوكالة القرض الشعبي الجزائري 333:

تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 333 في سنة 1984 كواحدة من بين الوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال بقسنطينة رقم 834 كوكالة من الرتبة الثانية، حيث تقع بشارع لخصر بن قربة، ولاية ميلة. بلغ عدد المستخدمون فيها 26 فردا.

في البداية كان مقرها حي 333 مسكن ونظرا لتوسع نشاطاتها وزيادة عدد زبائنها، أدى بالوكالة الى تغيير مقرها سنة 1994 لحي لخصر بن قربة.

وكالة ملة 333 عرفت تطورا كبيرا خلال السنوات عن طريق دعم الأنشطة النقدية التي أدخلت منذ 1990 أو الانطلاق في أنواع جديدة من التمويل والمؤسسات الصغيرة والقروض العقارية وأخرى موجهة بشكل خاص نحو الزبائن.¹

جدول تطور رأس مال البنك:

تطور رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري منذ تأسيسه كما يلي:

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة

الجدول رقم (03): تطور رأس مال البنك القرض الشعبي الجزائري.

السنة	رأس المال
1966	15 مليون دينار جزائري
1983	800 مليون دينار جزائري
1992	5.6 مليار دينار جزائري
1994	9.31 مليار دينار جزائري
1996	13.6 مليار دينار جزائري
2000	21.6 مليار دينار جزائري
2004	25.3 مليار دينار جزائري
2006	29.3 مليار دينار جزائري
2019	48 مليار دينار جزائري

المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة.

التعليق على الجدول:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس مال بنك القرض الشعبي الجزائري يتزايد مع مرور السنوات، حيث بلغ رأس مال البنك بداية تأسيسه 15 مليون دينار جزائري، في حين أنه بلغ رأس ماله 48 مليار دينار جزائري سنة 2019.

الفرع الثاني: تعريف القرض الشعبي الجزائري.

يعتبر القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية، شركة ذات رأسمال يقدر ب 48000000000 دج، يعتبر بنك ودائع حيث يقوم بتقديم كل أشكال القروض لمختلف القطاعات.

ان القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري ويعتبر بنكا عاملا وشاملا مع الغير، ويتخذ هذا الأخير من نهج عميروش بالجزائر العاصمة مقرا له.

يضم هذا الأخير مجموعة من الفروع والوكالات والمكاتب التي تحقق نشاطاته المختلفة.¹

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة

المطلب الثاني: مهام وأنشطة القرض الشعبي الجزائري.

في هذا المطلب سيتم عرض مهام والأنشطة التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري.

الفرع الأول: مهام القرض الشعبي الجزائري.

مهام القرض الشعبي الجزائري:

من بين المهام التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري ما يلي: ¹

- * القيام بجميع العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التجارية.
 - * إقراض الحرفيين، الفنادق، القطاعات السياحية، الصيد، التعاونيات (غير الزراعية) في ميدان الإنتاج أيا والتوزيع والمتاجرة، وعموما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحرة PME كان نوعها، وكذلك إقراض المهن وقطاع المياه والري.
 - * تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل خاصة تمويل السكن، البناء والتشييد.
 - * تمويل القطاع السياحي والأشغال العمومية، البناء، الري والصيد البحري.
 - وبالإضافة إلى الوظائف المذكورة فقد تطور دور القرض الشعبي الجزائري في تمويل القطاع الخاص وكذا العام، وأصبح له حرية التعامل مع كافة النشاطات الاقتصادية مالية كانت أو تجارية، وقد وضع أهدافا لمسيرة هذا التطور منها:
 - * تحقيق لا مركزية القرار لإعطاء نوع من المرونة لكسب الوقت والزبائن.
 - * تحسين وجعل التسيير أكثر فعالية من أجل ضمان التحويلات اللازمة.
 - * التوسع ونشر الشبكة واقتراجه من الزبائن.
 - * تحسين وتطوير شبكة المعلومات وكذا الوسائل التقنية الحديثة.
 - * التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
 - * تقوية الرقابة على مستوى مختلف مراكز المسؤولية.
- الفرع الثاني: الأنشطة التي يقوم بها بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة-

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة

تتمثل الأنشطة التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة- فيما يلي:¹

* **قبول الودائع:** يستقبل القرض الشعبي الجزائري الودائع من المودعين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات بالعملة الوطنية كانت أو العملة الأجنبية.

* **تقديم القروض:** أي أن القرض الشعبي الجزائري يقوم بتقديم قروض قصيرة، متوسطة أو طويلة الأجل للقطاع العام أو الخاص.

* **مختلف عمليات التجارة الخارجية:** حيث يمول القرض الشعبي الجزائري عمليات التجارة الخارجية من خلال توفيره لوسائل الدفع المختلفة، منها الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي والتحويل الحر أو المباشر.

* **تحسين نظام المعلومات من خلال توسيع استخدام الاعلام الالي.**

* **مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم:** وذلك بتطوير منتجات مصرفية، والاعتماد على التكنولوجيا في إنتاج منتجات وخدمات مصرفية جديدة.

* **توفير مختلف بطاقات السحب والدفع للزبائن.**

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.

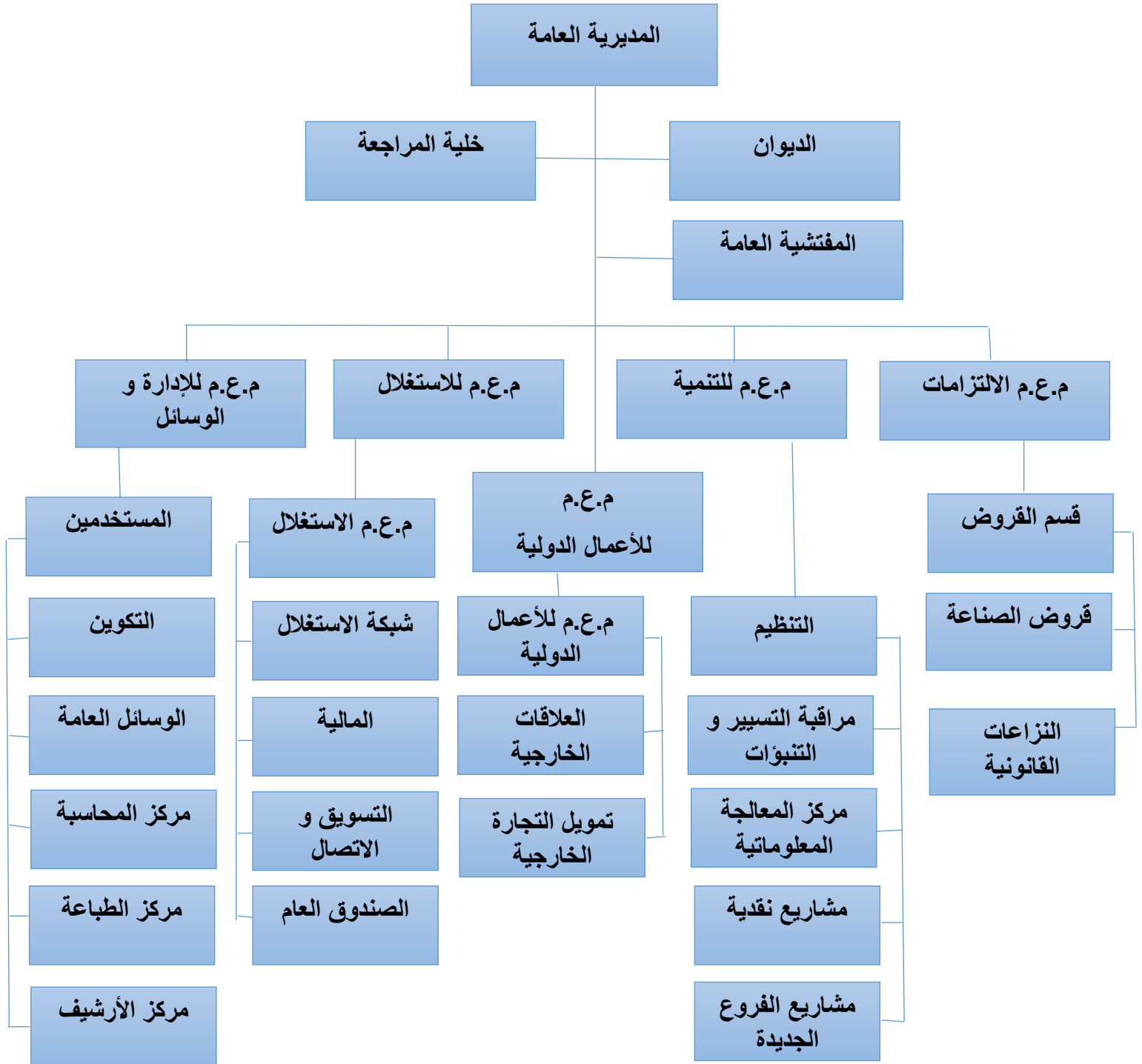
في هذا المطلب سنتناول اشكال الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري والقرض الشعبي الجزائري لوكالة ميلة.

الفرع الأول: هيكل المديرية.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة

الشكل رقم (08): الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري.

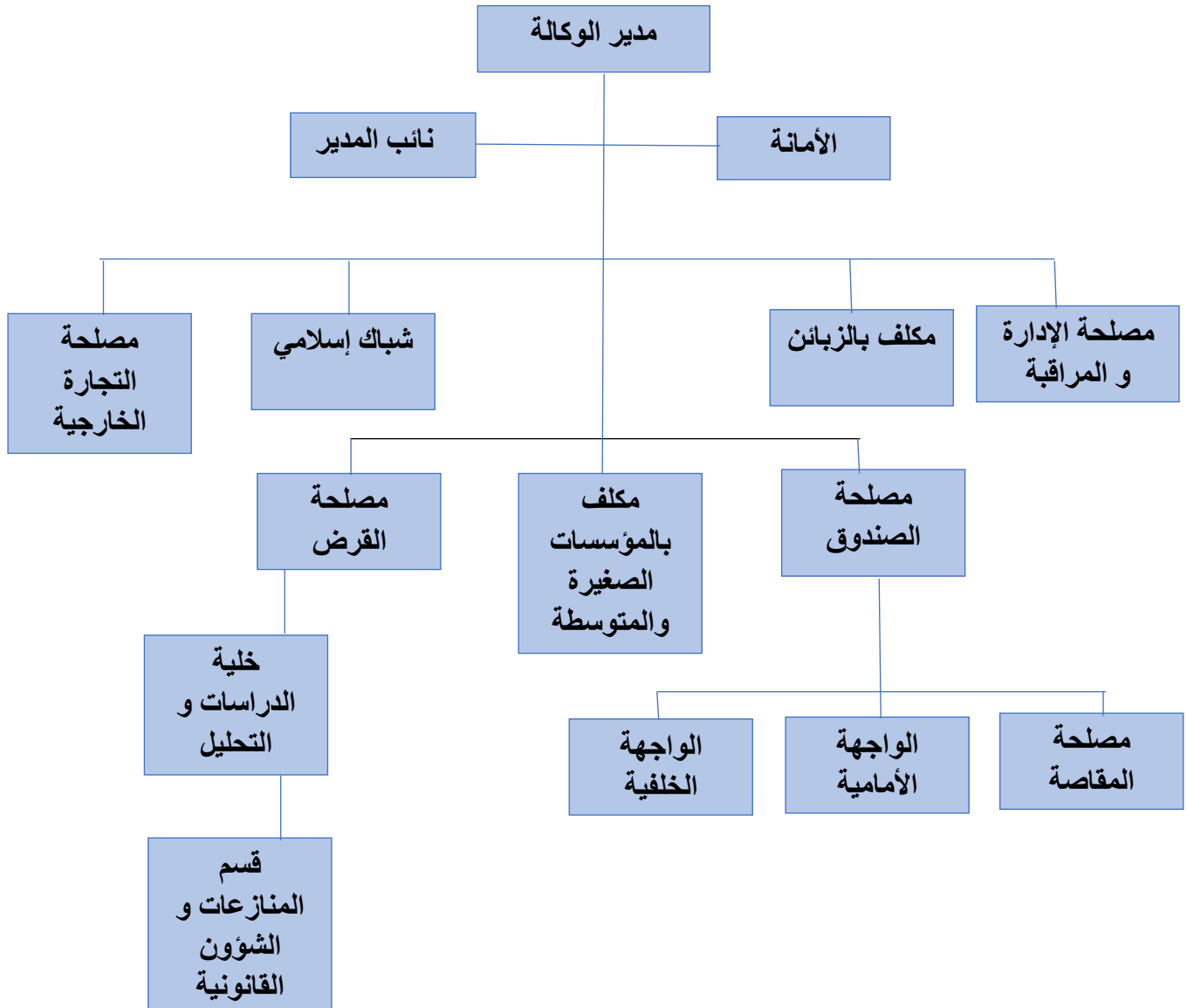


المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري-ميلة-

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري-وكالة ميلة:-

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري وكالة ميلة.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميلة.

المبحث الثاني: عرض منهجية وادوات الدراسة

سوف نتطرق في هذا المبحث مجتمع الدراسة أي المؤسسة محل الدراسة، ونفصل في المتغيرين التابع والمستقل لهذه الدراسة، ثم نمر إلى الأدوات المعتمد في هذه الدراسة من برامج إلى أدوات إحصائية.

المطلب الأول: تقديم مجتمع الدراسة والمتغيرات المستخدمة.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة الركيزة الأساسية لإجراء الدراسة التطبيقية. وكما رأينا فإن هذا البحث الذي يناقش تأثير مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنك، إذ أن مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية وقد تم اختيار بنك القرض الشعبي الجزائري CPA كعينة منها.

لمحة عن البنك: تأسست وكالة القرض الشعبي الجزائري رقم 333 في سنة 1984 كواحدة من بين الوكالات التابعة لمجموعة الاستغلال بقسنطينة رقم 834 كوكالة من الرتبة الثانية، حيث تقع بشارع لخصر بن قربة، ولاية ميلة. بلغ عدد المستخدمين فيها 26 فردا.

الفرع الثاني: المتغيرات المستخدمة في الدراسة.

أ- **المتغيرات المستقلة: X** على ضوء تحليل الدراسة وهدفها تم الاعتماد على متغير أساسي وذلك حسب المعطيات الموجودة لدينا وهو مبين كالتالي:

الجدول رقم (04): يوضح لنا نسب السيولة المعتمد في الدراسة وكيفية حسابها

نسب السيولة	طريقة الحساب
نسبة التوظيف LR: يشير ارتفاع هذا المؤشر الى ارتفاع مخاطر السيولة	=إجمالي القروض/ إجمالي الودائع

المصدر: من اعداد الطالبين

ب- **المتغير التابع: Y** تم اختيار العائد على الاصول ROA والعائد على حقوق الملكية ROE

حيث يتمثل في متغير كمي يتطلب قياسه من خلال المعلومات المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري، وذلك من أجل الحصول تمثيل الأحسن اعتمدنا على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال فترة 2016-2020.

المطلب الثاني: الأدوات المعتمدة في الدراسة.

تم اعتماد في دراستنا على مصادر مختلفة منها مصادر الثانوية (يتعلق بالجانب النظري بالاعتماد على الكتب والمجلات والمذكرات ...)، والمصادر الأولية (القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري والمقابلات الشخصية).

الفرع الاول: نسب السيولة ومؤشرات قياس الأداء المالي المستخدمة في الدراسة.

بالنسبة لنسب السيولة تم اختيار النسب التي نتمكن من حسابها على حسب المعطيات المتاحة في القوائم المالية لدى بنك القرض الشعبي الجزائري، أما مؤشرات قياس الأداء المالي فقد استخدمنا المؤشرات الخاصة بالربحية وهي كالتالية:

أ - **مؤشر العائد على الأصول ROA**: تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل للأصول في تحقيق الأرباح، وتقاس هذه النسبة بالسنوات السابقة فكلما ارتفعت دل ذلك على ارتفاع كفاءة المصرف في استخدام أصوله. حيث يتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

هامش الربح PM: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

منفعة الأصول AU: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال الأمثل للأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

وعليه فإن العائد على الأصول = هامش الربح × منفعة الأصول

ب - **مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE**: ويدل على كفاءة البنك التجاري في استخدام موارده الذاتية من خلال مدى قدرة هذه الموارد على توليد الأرباح أي يبين ربحية الوحدة النقدية الواحدة المستثمرة من قبل المالكين، كلما ارتفعت دل على الكفاءة بضمان تحقيق عائد أكبر ويتشكل من ثلاث مؤشرات وهي الرافعة المالية والمؤشرين السابقين.

مضاعف حقوق الملكية أو الرافعة المالية EM: ويقاس بالعلاقة التالية:

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / حقوق الملكية

أي مؤشر العائد على حقوق الملكية = العائد على الأصول × مضاعف حق الملكية

من أجل تسهيل عملية التحليل والوصول إلى العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري استخدمنا برنامج:

:MICROSOFT OFFICE EXCEL

وهو أحد البرامج الموفرة ضمن حزمة أوفيس وهو مخصص للعمليات الحسابية حيث أنه عبارة عن أوراق افتراضية يمكن إضافة معادلات حسابية عليها ومن ثم إضافة الأرقام ويقوم البرنامج بالعمليات الحسابية بشكل آلي كما يتم من خلاله ترجمة الأرقام والدوال الرياضية إلى أشكال بيانية.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة النتائج

سيتم في هذا المبحث تقديم النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للبنك فيما يخص نتائج الأداء المالي للبنك والعلاقة الموجودة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنك.

المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة

بعد تجميع المعلومات والمعطيات واستخدام مؤشر الربحية وذلك من أجل قياس أداء المالي للبنك، وكذلك نسب السيولة التي استخدمت في الدراسة، سيتم في هذا المطلب تقديم نتائج الدراسة.

الفرع الأول: نتائج نسب السيولة والأداء المالي للبنك

1- نتائج نسب السيولة: بالاعتماد على والجدول (04) والقوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA، تم التوصل الى النتائج الموضحة في الجدول التالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2016 الى 2020:

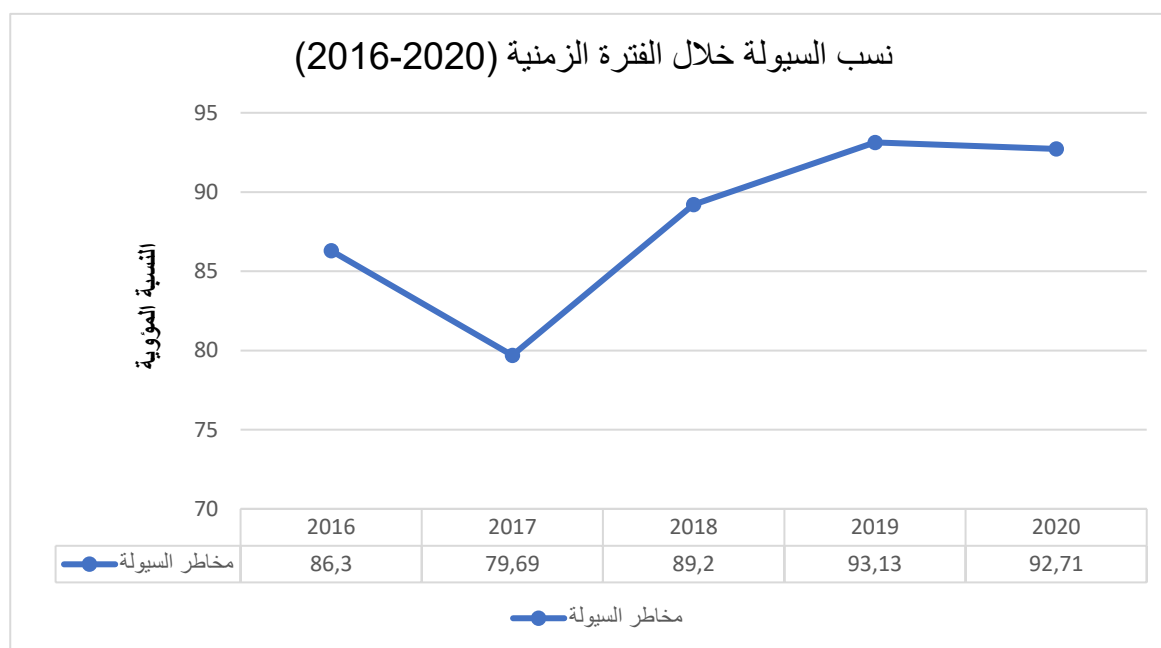
جدول رقم (05): يلخص لنا نسب مخاطر السيولة للبنك محل الدراسة

المخاطر	2016	2017	2018	2019	2020
مخاطر السيولة (%)	86,30	79,69	89,20	93,13	92,71

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية لبنك القرض الشعبي الجزائري CPA

نوضح النتائج السابقة في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): منحني يوضح تطور مخاطر السيولة خلال الفترة الزمنية 2016-2020



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (05) وبرنامج EXCEL

2- **نتائج الأداء المالي للبنك:** بالاعتماد على المؤشرات الخاصة بالربحية التي ذكرنا سابقا والقوائم المالية الخاصة بالبنك محل الدراسة، سوف نقوم بتلخيص كل ما توصلنا اليه من خلال الجدول الاتي وذلك خلال السنوات قيد الدراسة

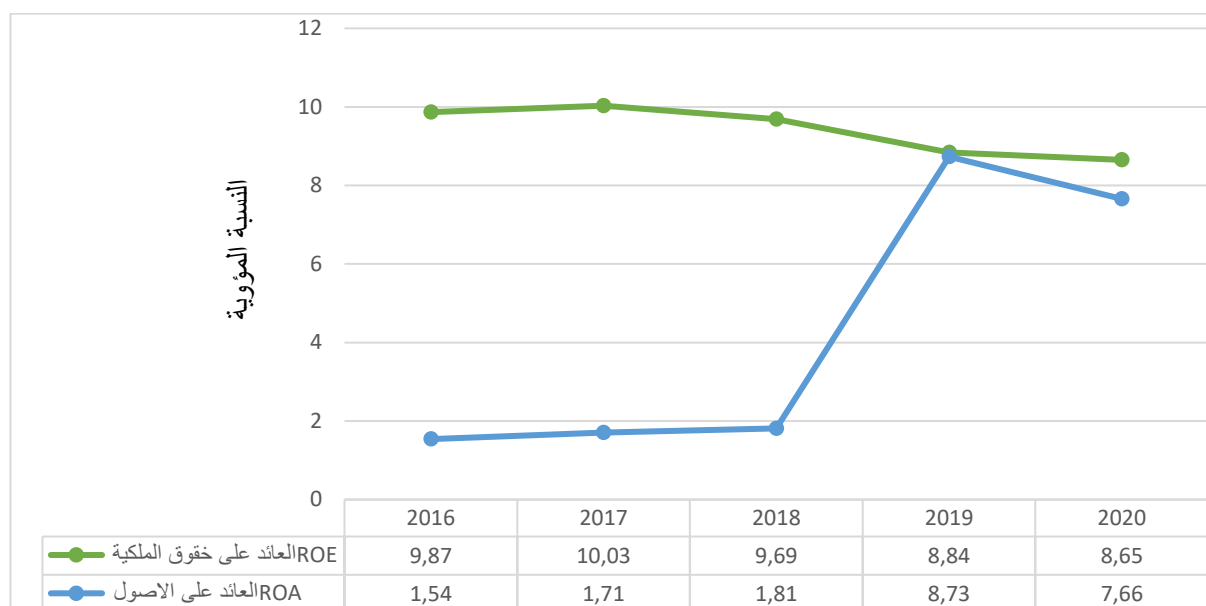
الجدول رقم (06): يوضح نتائج الأداء المالي للبنك فترة الدراسة

المؤشرات \ السنة	2016	2017	2018	2019	2020
هامش الربح (PM) %	36,53	40,88	48,17	23,59	20,28
منفعة الأصول (AU) %	4,21	4,19	3,76	3,70	3,77
الرافعة المالية (EM) %	10,13	9,96	10,31	11,32	11,54
العائد على حقوق الملكية (ROE) (%)	9,87	10,03	9,69	8,83	8,65
العائد على الاصول (ROA) (%)	1,54	1,71	1,81	8,73	7,66

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق من 1 الى 5

النتائج السابقة موضحة في الشكل التالي:

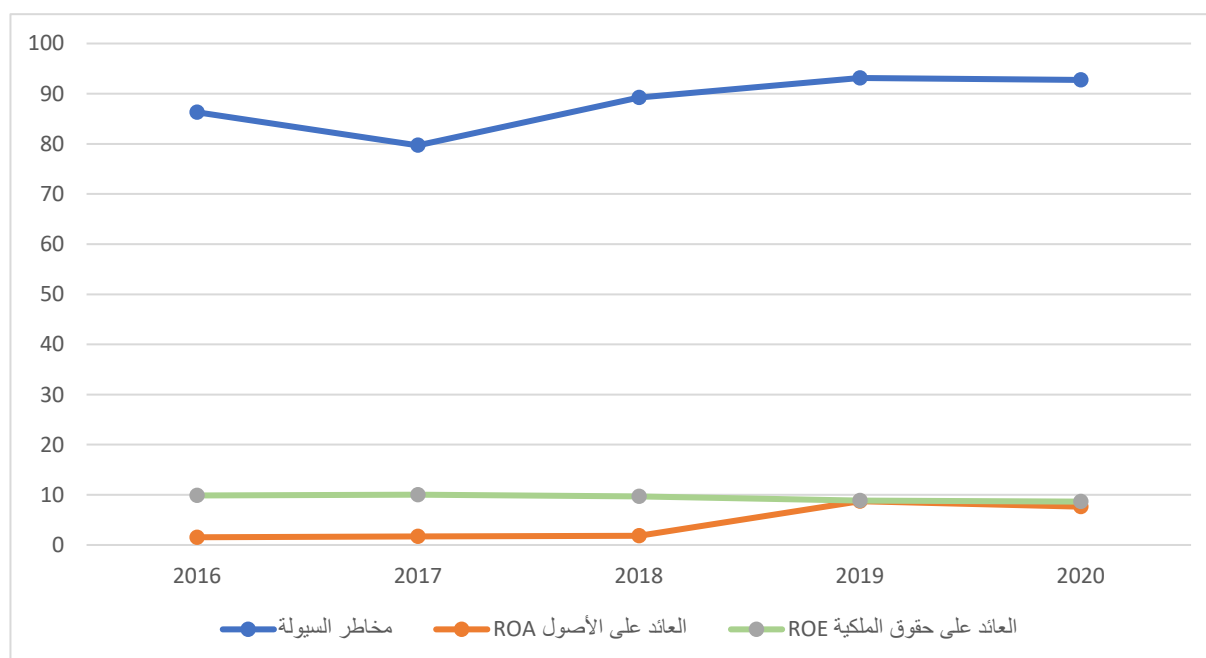
الشكل رقم (11): يلخص لنا العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول خلال الفترة الزمنية (2016-2020)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (06) وبرنامج EXCEL

من خلال المنحنى الأول والثاني تحصلنا على الشكل التالي:

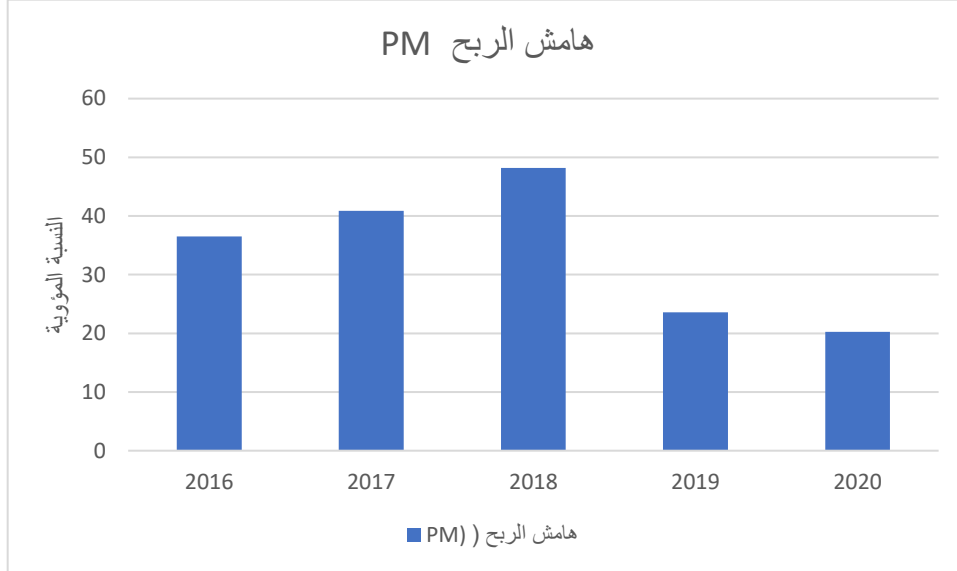
الشكل رقم (12): منحنى يبين لنا العلاقة بين نسب السيولة والأداء المالي لبنك CPA



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الشكل رقم (10) و (11) وبرنامج EXCEL

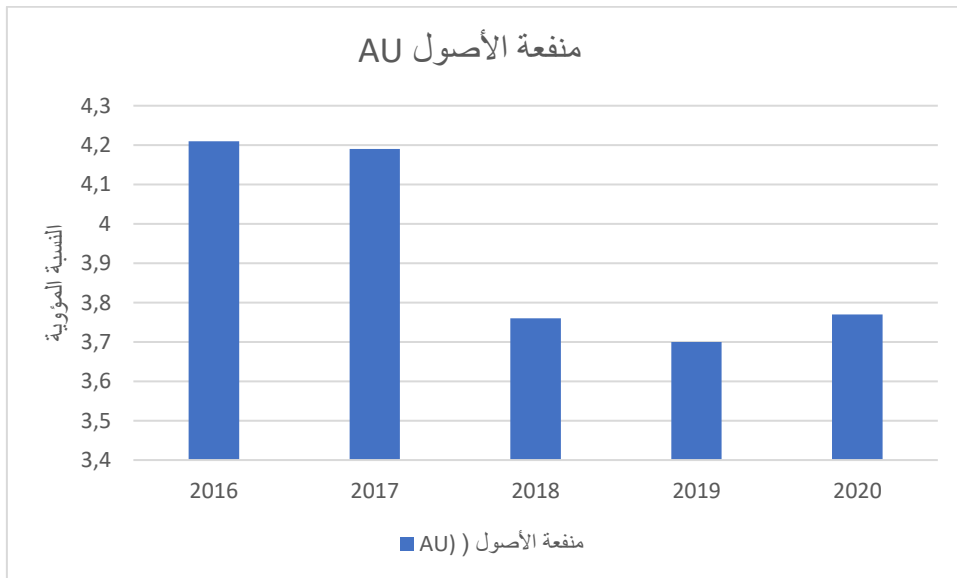
بالاعتماد على الجدول السابق الخاص بنتائج الأداء المالي للبنك محل الدراسة نلخص تطور كل من هامش الربح، منفعة الأصول والرافعة المالية بالترتيب في البيانات التالية:

الشكل رقم (13): يمثل تطور مؤشر هامش الربح لبنك CPA



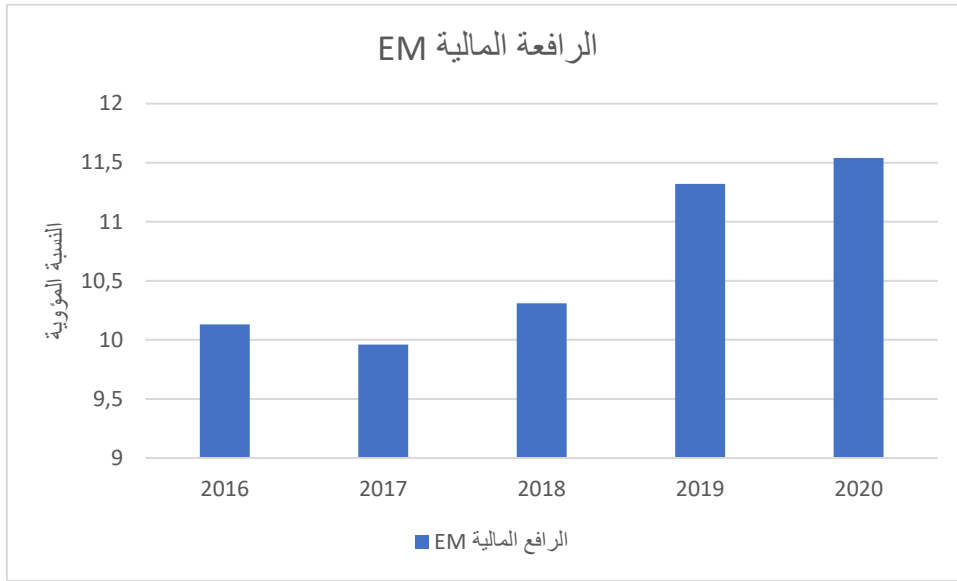
المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (06) وبرنامج EXCEL

الشكل رقم (14): يمثل تطور مؤشر منفعة الأصول لبنك CPA



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (06) وبرنامج EXCEL

الشكل رقم (15): يمثل تطور مؤشر العائد على الرافعة المالية لبنك CPA



المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الجدول (06) وبرنامج EXCEL

3- نتائج تطور الربحية والسيولة في نموذج CAMELS لبنك القرض الشعبي CPA للفترة (2020-2016)

- نسبة الربحية: يمثل الجدول التالي تطور نسبة الربحية لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة

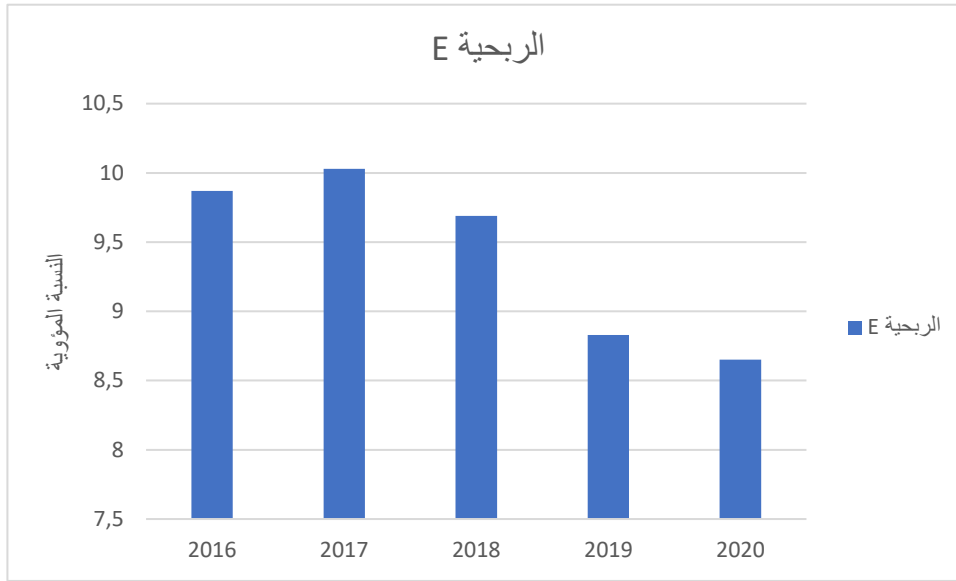
الجدول رقم (07): نسبة الربحية لبنك CPA فترة الدراسة

البيان \ السنة	2020	2019	2018	2017	2016
الربحية E	8,65	8,83	9,69	10,03	9,87

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق من 1 الى 5

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (16): تطور الربحية لبنك CPA للفترة (2016-2020)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (07) وبرنامج EXCEL

- نسب السيولة L: يوضح الجدول التالي تطور نسبة السيولة لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (08): نسب السيولة لبنك CPA للفترة (2016-2020)

البيان \ السنة	2016	2017	2018	2019	2020
السيولة L	13,83	17,56	14,15	10,05	11,93

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على الملاحق من 1 الى 5

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (17): تطور السيولة لبنك CPA للفترة (2016-2020)



المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول (08) وبرنامج EXCEL

المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

بالاعتماد على البيانات المالية المجسدة في القوائم المالية لبنك القرض الشعبي خلال السنوات قيد الدراسة سيتم المقارنة بينهم وذلك من خلال النتائج التي تم التوصل اليها في المطلب الأول المتعلق بعرض نتائج دراسة كل من السيولة والأداء المالي

الفرع الأول: تحليل نتائج الدراسة

من خلال قراءة نتائج الجداول المتحصل عليها في المطلب الأول نلاحظ ان:

- مخاطر السيولة: في بنك القرض الشعبي الجزائري في زيادة مستمرة طيلة فترة الدراسة حيث: سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب 86,30% ثم تراجعت سنة 2017 بنسبة تقدر ب 79,69% لتتواصل في الارتفاع سنتي 2018 و2019 بنسبة تقدر ب 89,20% و 93,13% على التوالي ثم انخفضت مرة أخرى بنسبة تقدر ب 92,71% سنة 2020، ويدل ذلك على صعوبة البنك في مواجهة التزاماته المالية، كما ان زيادة هذه النسبة تشير الى حاجة البنك الى زيادة مصادر تقديره جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة.
- الأداء المالي: من خلال نتائج المؤشرات المالي (مؤشر العائد على الأصول (ROA)، ومؤشر العائد على حقوق الملكية (ROE)، مؤشر هامش الربح، مؤشر منفعة الأصول مؤشر الرفع المالي)، الخاصة ببنك القرض الشعبي الجزائري كذلك بعض النماذج الأخرى.

- ✓ **بالنسبة للعائد على الأصول ROA** : من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن بنك القرض الشعبي الجزائري سجل انخفاض في معدل العائد على الأصول خلال السنوات قيد الدراسة (2020-2016) حيث: شهد أدنى نسبة سنة 2016 قدرت ب 1,54% لترتفع سنة 2017، 2018، 2019، بنسبة 1,71%، 1,81%، 8,73% على التوالي، و هذا الارتفاع يدل على التوظيف الجيد للأصول و تحقيق البنك لأرباح صافية معتبرة ،وهو دليل على كفاية البنك في رسم سياسته الاستثمارية و التمويلية، ثم انخفضت سنة 2020 بنسبة تقدر ب 7,66% و يفسر ذلك سوء توظيف البنك لأصوله و عدم الاستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة .
- ✓ **بالنسبة للعائد على حقوق الملكية ROE** : من خلال قراءة نتائج الجدول الخاص ب ROE نلاحظ ان بنك القرض الشعبي الجزائري سجل تذبذبا في معدل العائد على حقوق الملكية خلال سنوات الدراسة بين الارتفاع و الانخفاض حيث: سجلت سنة 2016 نسبة تقدر 9,87% لترتفع سنة 2017 بنسبة 10,03% و يعود هذا الارتفاع الى كفاءة البنك في استخدام موجوداته و زيادة درجة اعتماده على الاقتراض، ثم انخفضت سنة 2018، 2019، 2020 بنسبة 9,69%، 8,83%، 8,65% على التوالي ،و هذا الانخفاض يدل على عدم مقدرة البنك على الحصول على عوائد جيدة من خلال توظيفه لحقوق الملكية و اعتماد البنك على التمويل بواسطة الأموال الخاصة بشكل كبير بدلا من التمويل بالقروض .
- ✓ **هامش الربح PM** : من خلال النتائج نلاحظ ان البنك محل الدراسة سجل تذبذبا في مؤشر هامش الربح خلال فترة الدراسة بين الارتفاع و الانخفاض حيث: سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب 36,53% ليرتفع الى نسبة 40,88% سنة 2017 ثم سجل ارتفاع طفيف سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 ليبلغ 48,17% وهذا الارتفاع يشير الى مدى قدرة البنك على السيطرة على النفقات و كذلك مدى فعالية ادارته في تسعير الخدمات المصرفية و التي من شأنها أن تعطي صورة جيدة عن مردودية البنك ثم انخفض سنة 2019، 2020 بنسبة 23,59%، و 20,28% على التوالي و هذا الانخفاض راجع الى عدم كفاءة البنك في إدارة و مراقبة و التحكم في التكاليف المصرفية.
- ✓ **منفعة الأصول AU** : من خلال نتائج الجدول نلاحظ ان مؤشر منفعة الأصول لبنك القرض الشعبي الجزائري سجل انخفاضا خلال سنوات الدراسة حيث : شهدت سنة 2016 ارتفاع في معدل منفعة الأصول بنسبة 4,21 % حيث تعتبر أعلى نسبة في الفترة المدروسة و يعود هذا الارتفاع الى جودة الأصول أي الاستغلال الجيد للأصول و توظيفها في الأوجه الأكثر ايرادا مما جعلها أكثر إنتاجية، لتعرف بعدها سنة (2017-2018-2019) انخفاض مستمر بنسبة (4,19%، 3,76%، 3,70%) على التوالي بسبب التوظيف و الاستغلال الغير كفء للأصول أي نقص جودة الأصول

ثم سجل بعدها في السنة الأخيرة 2020 ارتفاع طفيف بنسبة 3,77% و هي أدنى نسبة لسنوات الدراسة .

✓ **الرافعة المالية EM :** من خلال النتائج أعلاه نلاحظ ان بنك القرض الشعبي الجزائري سجل ارتفاعا في مؤشر الرفع المالي خلال سنوات الدراسة حيث : سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب 10,13% لتتخفص سنة 2017 بنسبة 9,96% و هو ما يفسر ان البنك اصبح يعتمد على الأموال الخاصة في التمويل بدلا من الاستدانة مما لا شك فيه انه تبنى استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر و حماية أصوله من الخسارة و تجنبه الوصول الى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته ،ثم تعود للارتفاع سنة (2018-2019-2020) على التوالي و هذا دليل على ارتفاع اجمالي الأصول و تراجع اجمالي حقوق الملكية و منه ان البنك في هذه الحالة يعتمد على مصادر مالية خارجية و بالتالي فهو يخاطر بأموال الغبر في استثماراته .

• **تحليل نتائج الربحية (E) والسيولة (L) في نموذج CAMELS لبنك القرض الشعبي الجزائري:**

✓ **نتائج الربحية E :** من خلال قراءة النتائج نلاحظ ان نسب مؤشر الربحية غير مستقرة لبنك القرض الشعبي الجزائري خلال فترة الدراسة حيث: سجل سنة 2016 نسبة تقدر ب 9,87% لترتفع سنة 2017 بنسبة 10,03% ثم انخفضت سنة 2018 و 2019 بنسبة (9,69% ، 8,83% ، 8,65%) على التوالي ،و يفسر ذلك أن البنك حقق نسب ربحية تفوق 1% خلال سنوات الدراسة الامر الذي يشير الى كفاءة هذا البنك و بالتالي درجة التصنيف المتعلق بالربحية لبنك القرض الشعبي الجزائري هي الدرجة 1 (ممتاز) حسب تصنيف CAMELS بمعنى ان البنك محل الدراسة يتمتع بمستوى ربحية عالي و يوفر دخل كافي للعمليات البنكية لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال و الحفاظ على كفاءته.

✓ **نتائج السيولة L :** نلاحظ من خلال قراءة النتائج أعلاه ان بنك القرض الشعبي الجزائري حقق نسب متذبذبة و ضئيلة من السيولة خلال فترة الدراسة بين الانخفاض و الارتفاع حيث: عرفت سنة 2016 نسبة تقدر ب 13,83% ثم ارتفعت سنة 2017 بنسبة 17,56% لتتراجع سنة 2018 و 2019 بنسبة (14,15% ، 10,05%) على التوالي ثم ارتفعت بنسبة ضئيلة سنة 2020 وصلت الى 11,93% مقارنة ب 2019،يبين ذلك ان البنك محل الدراسة سجل نسب سيولة اقل من 32% لذلك تمنح البنك حسب تصنيف CAMELS التصنيف 5 (ضعيف) مما يعني ان البنك يحقق أداء غير مرضي تماما فيما يتعلق بالسيولة و هذا ما يجعل البنك يقع في خطر السيولة و عدم تلبية احتياجات المودعين بسبب توظيف اغلب الودائع في شكل قروض و منه فالبنك بحاجة الى مصادر

تمويلية خارجية لمقابلة الدائنين و المودعين و اتخاذ الإجراءات الرقابية الدائمة و الاشراف على تتبع النقاط السلبية و تصحيحها داخل البنك و القيام بالتخطيط المكثف للتعامل مع احتياجات السيولة الغير متوقعة.

الفرع الثاني: مناقشة النتائج

سيتم في هذا الفرع مناقشة النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا الميدانية في بنك القرض الشعبي الجزائري، وتفسير العلاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي في البنك خلال فترة الدراسة، بناءً على المؤشرات المالية المدروسة والبيانات المستخرجة من القوائم المالية الرسمية وتأتي هذه المناقشة لتسليط الضوء على كيفية تأثير ضعف أو اختلال السيولة على قدرة البنك في تحقيق أداء مالي مستقر ومربح.

■ مخاطر السيولة

تشكل السيولة إحدى الركائز الأساسية التي تحدد استقرار البنك المالي وقدرته على الاستمرارية في تقديم خدماته. وقد بيّنت نتائج الدراسة أن بنك القرض الشعبي الجزائري يعاني من مستويات مرتفعة لمخاطر السيولة خلال الفترة محل الدراسة، حيث تراوحت النسب بين 79.69% و 93.13% هذا الاتجاه التصاعدي يعكس ضعف قدرة البنك على إدارة السيولة بفعالية ويؤشر الى وجود فجوة بين الأصول السائلة والالتزامات قصيرة الاجل ومن المحتمل ان يكون السبب في ذلك هو الاعتماد الكبير على توظيف الودائع في شكل قروض دون توفر احتياطات نقدية كافية لمقابلة الطلبات المفاجئة للمودعين او الالتزامات التشغيلية العاجلة، اي أن البنك واجه صعوبات كبيرة في تلبية التزاماته قصيرة الأجل وتحويل أصوله إلى نقد دون تكبد خسائر، مما يشير إلى وجود اختلالات هيكلية في إدارة الأصول والخصوم. ومما زاد من تعقيد الوضع، هو تزامن السنة الأخيرة من الدراسة (2020) مع تفشي جائحة كورونا، والتي أدت إلى تفاقم الضغوط المالية نتيجة ارتفاع السحب من الودائع وتراجع النشاط الاقتصادي.

■ العائد على الأصول ROA

شهد المؤشر تحسناً ملحوظاً في عامي 2018 و 2019، إلا أنه انخفض في 2020 إلى 7.66% هذا التغير يدل على توظيف فعال للأصول خلال سنة 2019، الا ان عدم استمرارية هذا الأداء يعكس تحديات في استدامة ربحية الأصول ما قد يرتبط بسوء توزيع التمويلات او تراجع جودة بعض القروض الممنوحة في ظل ارتفاع مخاطر السيولة، يصبح البنك أقل قدرة على توظيف أصوله في استثمارات مربحة، خاصة إذا اضطر للاحتفاظ بأصول غير مدرة للربح لضمان تغطية احتياجاته النقدية. وقد زادت هذه الإشكالية بفعل

جائحة كورونا، التي قلصت الفرص الاستثمارية وضاعفت من حاجة البنك للاحتياطات النقدية، مما أثر سلباً على الكفاءة التشغيلية.

■ العائد على حقوق الملكية ROE

سجل المؤشر تراجعاً من (2017) 10.03% إلى (2020) 8.65%، وهو ما يعكس تراجع القدرة على تحقيق العوائد على أموال المساهمين ويفسر هذا التراجع بانخفاض ربحية البنك مقارنة بحجم حقوق المساهمين وربما أيضاً بسبب زيادة التمويل الذاتي على حساب القروض ما أدى إلى انخفاض العوائد المتولدة من رأس المال المستثمر. عندما ترتفع مخاطر السيولة، ينخفض صافي الدخل بسبب ارتفاع التكاليف التمويلية وانخفاض الإيرادات، ما يؤدي إلى تقليص الربح القابل للتوزيع. وقد كان هذا الأثر أكثر وضوحاً خلال 2020، حيث فرضت الجائحة ضغطاً مزدوجاً: تراجع العائد وارتفاع التكاليف، ما أدى إلى تقليص ROE.

■ هامش الربح PM

شهد هامش الربح تراجعاً حاداً في 2019 و2020 على التوالي وذلك بعد أن بلغ ذروته سنة 2018 ويعود هذا الانخفاض إلى انخفاض فعالية البنك في ضبط النفقات وتحقيق التوازن بين الإيرادات والتكاليف وقد يكون ناتج عن سوء إدارة التكاليف أو انخفاض أسعار الخدمات البنكية نتيجة المنافسة وتأثير مباشر لمخاطر السيولة، حيث دفعت الأزمة الصحية البنك إلى تقديم تسهيلات إضافية، والتقليل من بعض الرسوم أو الفوائد بهدف الحفاظ على قاعدة العملاء والسيولة، ما أثر على صافي الربح التشغيلي

■ منفعة الأصول AU

سجلت منفعة الأصول انخفاضاً مستمراً بين 2016 و2019، مع تحسن طفيف في (2020) 3.77%، لكنها بقيت أقل من مستواها الابتدائي هذا التراجع يوحي بضعف استغلال البنك لأصوله لتحقيق إيرادات مما يدل على وجود أصول غير نشطة أو موجهة نحو استثمارات ضعيفة العائد. ويظهر هذا المؤشر ضعف جودة الأصول المستغلة أو توجيه الأصول نحو توظيفات أقل إنتاجية تحت ضغط الحاجة للسيولة. في 2020، قد يكون التحسن الطفيف مرتبطاً بإجراءات رقابية مؤقتة، وليس ناتجاً عن تحسن جوهري في استغلال الموارد

▪ الرفع المالي EM

ارتفعت الرافعة المالية تدريجيًا بعد 2017، ما يدل على زيادة اعتماد البنك على الديون كمصدر تمويل بدلاً من الأموال الذاتية . ما يشكل خطر على الاستقرار المالي في حال لم تكن الاستثمارات المقابلة قادرة على تغطية تكلفة هذه الالتزامات وهذا مؤشر على تفاقم مخاطر السيولة، حيث اضطر البنك إلى تعويض نقص السيولة الداخلية باللجوء إلى مصادر تمويل خارجية، رغم تكلفتها العالية .وقد تفاقم هذا الوضع مع الجائحة، التي دفعت البنك لمزيد من الاستدانة لتأمين السيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات المتزايدة.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية التعرف على أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري حيث اعتمدنا في قياس الأداء المالي على المؤشرات الخاصة بالربحية (العائد على الأصول ROA، العائد على حقوق الملكية ROE، هامش الربح PM، منفعة الأصول AU، الرافعة المالية EM)، كمتغيرات تابعة، و على نسبة القروض الى اجمالي الودائع LR كمتغير مستقل، و من خلال القيام بدراسة تحليلية لنتائج المتحصل عليها و تفسيرها تم التوصل الى انه توجد علاقة بين مخاطر السيولة و الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع اتضح لنا ان السيولة البنكية تعد من العوامل الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي وربحية المؤسسات المالية وخاصة البنوك، اذ يؤدي اختلال السيولة الى الحد من قدرة البنك على تلبية التزاماته مما ينعكس على أدائه المالي العام.

وقد أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على بنك القرض الشعبي الجزائري CPA خلال الفترة (2016-2020) ان ارتفاع مخاطر السيولة كان مصحوبا بتراجع في عدد من مؤشرات الأداء المالي على غرار العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهامش الربح، كما كشفت الدراسة وجود علاقة طردية سالبة بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنك محل الدراسة حيث كلما كانت مخاطر السيولة كبيرة كلما تراجع الأداء المالي للبنك وهذا ما يؤثر عليه سلبا.

أولاً: اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا لأثر مخاطر السيولة على الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري، توصلنا الى نتائج اختبار الفرضيات الفرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد أكثر من طريقة لتقييم الأداء المالي في البنك

من خلال دراستنا والنتائج المتوصل اليها تم الاعتماد على طريقتين في قياس الأداء المالي للبنك CPA التحليل بالنسب المالية (العائد على حقوق الملكية،العائد على الأصول ،هامش الربح،منفعة الأصول،الرافعة المالية) و نموذج CAMELS و هو من الأساليب المعتمدة دوليا لتقييم أداء البنوك،و قدر استخدمنا عنصرين أساسيين في دراستنا (الربحية E و السيولة L) و منه تقييم الأداء المالي للبنوك يتم باستخدام عدة طرق متكاملة و كل طريقة تساهم في كشف جانب مختلف من كفاءة البنك المالية و بناءا على النتائج السابقة نثبت صحة الفرضية الاولى الي تقول توجد اكثر من طريقة لتقييم الأداء المالي للبنك.

الفرضية الثانية: تؤثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للبنك ويكون هذا التأثير سلبا

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية نلاحظ بوضوح ان السنوات التي شهد فيها البنك ارتفاع في مخاطر السيولة سجل في المقابل تراجع ملحوظ في مؤشرات الأداء المالي ويؤدي ارتفاع مخاطر السيولة الى انخفاض قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وأيضا انخفاض صافي الأرباح وبالتالي يمكن القول انا الفرضية صحيحة وتؤثر مخاطر السيولة بشكل سلبا على الأداء المالي للبنك.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة بين مخاطر السيولة والأداء المالي في بنك القرض الشعبي الجزائري

من خلال دراستنا وتحليل وتفسير النتائج المتوصل اليها وبالاتماد على البيانات والمنحنى البياني الذي يوضح العلاقة بين تطور السيولة والأداء المالي نلاحظ انا هناك ترابط زمني بين المتغيرين وبالتالي تظهر الدراسة وجود علاقة واضحة بين مخاطر السيولة والأداء المالي ومنه يمكن القول ان الفرضية الثالثة صحيحة ومثبتة وهذه العلاقة سلبية أي انه كلما ارتفعت المخاطر تراجع الأداء المالي.

ثانيا: نتائج الدراسة

بعد تطرقنا لموضوع أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في الجانب النظري و تحليلنا له من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري -وكالة ميلة- في الجانب التطبيقي تمكنا من الوصول الى إعادة نتائج نوجزها كمايلي:

1- النتائج النظرية: تتمثل النتائج الخاصة بالجانب النظري فيمايلي:

- ✓ الأداء المالي هو مؤشر لمدى مساهمة الأنشطة في خلق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.
- ✓ الأداء المالي يتأثر بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها الى عوامل داخلية يمكن للبنك التحكم فيها، وأخرى خارجية لا يمكنه التحكم بها بل يجب عليه التأقلم معها وتخفيف اثارها السلبية
- ✓ يعمل تقييم الأداء المالي في بيان كفاءة القرارات المالية في البنك وتشخيص وضعه المالي وكشف الانحرافات وتصحيحها وذلك باستخدام طرق تقليدية وأخرى حديثة.
- ✓ يمكن قياس مخاطر السيولة بعدة طرق ولكل بنك حرية اختيار الطريقة التي تلائمه
- ✓ تعتبر السيولة من اهم ما تركز عليه البنوك التجارية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في وضع الثقة بالبنك

✓ السيولة المفرطة او قلتها كلاهما يؤدي الى نتائج سلبية على البنك

✓ السيولة والربحية هدفان متلازمان للبنك ولكنهما في نفس الوقت متضادان

2- النتائج التطبيقية: يمكن حصر اهم النتائج التي تم التوصل اليها في النقاط التالية

- ✓ يحقق بنك القرض الشعبي أداء غير مرضي تماما فيما يتعلق بالسيولة وهذا يجعل البنك يقع في مخاطر السيولة.

✓ تعد السيولة عنصرا حاسما في الأداء المالي لبنك القرض الشعبي الجزائري

✓ مخاطر السيولة تؤثر بشكل سلبي على مؤشرات الأداء المالي الأساسية

✓ توجد علاقة ارتباط فعلي بين مخاطر السيولة والأداء المالي للبنك

✓ الظروف الاقتصادية الخارجية مثل جائحة كورونا 2020 ساهمت في تعميق اثار مخاطر السيولة

✓ تعتمد استدامة الأداء المالي للبنوك على مدى كفاءة إدارة السيولة
✓ عدم وجود مرونة كافية في إدارة السيولة يعرض البنك لمخاطر مضاعفة اثناء الازمات

ثالثا: التوصيات

بناءا على ما ورد وما تم التوصل اليه في هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات التي قد تساعد في إدارة مخاطر السيولة وهي كالتالي:

- ✚ التعمق أكثر وذلك بالحصول على معلومات اوفر من المعلومات الموجودة في بحثنا فيما يخص السنوات والعينة لتغطية أكبر ونتائج أحسن
- ✚ العمل على محاولة التنبؤ بالاحتياجات المالية للبنك
- ✚ على البنك استقطاب المزيد من الودائع والتي تسمح له بمنح المزيد من القروض وتحصيل فوائد او استغلالها في عمليات استثمارية تعود بشكل إيجابي في تحسين ربحية البنك
- ✚ الموازنة بين السيولة والربحية، السيولة لمواجهة الازمات المالية والربحية من خلال تشغيل الأموال المتاحة واستثمارها لتحقيق أرباح
- ✚ إعطاء إدارة البنك أهمية كبيرة والتركيز على السيولة وإدارتها بشكل جيد لكي لا تقع في خطر السيولة فقد تؤدي مخاطر السيولة الى افلاس او زوال البنك
- ✚ يجب على الميسرين إيجاد نسب سيولة تعطي الصورة الجيدة لحالة السيولة في البنك من اجل تقادي الوقوع في مخاطر السيولة

رابعا: افاق الدراسة

مما لا شك فيه اننا حاولنا الالامام بجميع جوانب الدراسة، الا ان هذا لا ينفي وجود بعض الجوانب التي لم يتم التدقيق فيها، ولذلك نقترح بعض الافاق التي يمكن ان تستخدم وتستحق البحث فيها في دراسة أخرى وهي كالتالي:

- ✚ اجراء دراسة حول تقلبات أسعار الصرف على ربحية البنوك التجارية
- ✚ دراسة دور تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في التحسين من ربحيتها.
- ✚ استخدام نسب مختلفة لقياس السيولة ومؤشرات قياس الأداء المالي مختلفة

✚ إجراء نفس الدراسة في بيئة أخرى وعلى مجموعة من البنوك عن طريق قياس مخاطر السيولة باستخدام مؤشرات حديثة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. احلام بوعبدلي. سياسة ادارة البنوك التجارية. دار جنان للنشر و التوزيع. 2015.
2. احمد سيد مصطفى، إدارة الموارد البشرية "رؤية استراتيجية معاصرة"، مطابع دار الهندسة، الطبعة الثانية، القاهرة، 2008.
3. الحسيني فلاح. الدوري مؤيد. ادارة البنوك (مدخل كمي و استراتيجي معاصر) . الطبعة الأولى . دار وائل للطباعة و النشر . عمان . 2000.
4. رضا صاحب أبو حمد. ادارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر) . دار الفكر للطباعة و النشر. الطبعة الاولى. عمان. 2002.
5. رقية عبد الحميد شرون. ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية و البنوك التجارية. الطبعة الاولى. دار وائل. الجزائر. 2018.
6. صالح الحناوي محمد الادارة المالية و التمويل. الاسكندرية. الدار الجامعية للنشر. 2000.
7. طارق عبد العال حماد. ادارة السيولة و المصارف . قياس و ضبط السيولة، الدار الجامعية. الاسكندرية. 2002.
8. عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها و ادارتها. الدار الجامعية. الاسكندرية. 2002.
9. عقل مفلح. وجهات نظرية مصرفية. الطبعة الأولى . مكتبة المجتمع العربي. عمان. 2006.
10. محمد سعيد انور سلطان. ادارة البنوك. دار الجامعة الجديدة. الاسكندرية. 2005.
11. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره مع عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
12. محمد مطر و فايز تيمم. ادارة المحفظة الاستثمارية. دار وائل للنشر عمان 2005.

ثانياً: المذكرات و الأطروحات

1. امنة معوج، درين بن بلقاسم، اثر مخاطر السولة على الاداء المالي في البنوك التجارية، مذكرة ماستر تخصص ادارة مالية كلية العلوم الاقتصادية و التجاريو و علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل الجزائر 2023
2. بلهامل نورة، غشام حنان، أثر المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2023.

3. بن سعدون سيف الاسلام. أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية: دراسة مقارنة لعدد من البنوك الجزائرية العامة و الخاصة للفترة 2013-2017. مذكرة ماستر. مالية المؤسسة. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير. جامعة 8 ماي 1945 قالمة. الجزائر. 2019.
4. بوعلاق صبرينة، دور الرقابة المالية في تحسين الأداء المالي في مراكز البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ،مذكرة ماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،تخصص تدقيق و مراقبة تسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر، 2017.
5. تمارا القاضي. استراتيجية ادارة السيولة في المصارف التجارية. مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في المصارف و التأمين. قسم المصارف و التأمين. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. 2011.
6. جباس خالد، فعالية نظام تقييم أداء العاملين في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأشغال في الأبار ENTP حاسي مسعود، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.
7. جمال قدام أسماء شاكر. أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي في البنوك التجارية-دراسة قياسية لبك الرياض خلال الفترة 2010 الى 2022-. مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير. جامعة محمد الصديق بن يحي. جيجل. 2022-2023.
8. حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية و محاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
9. خليفة فاطيمة الزهراء، مناد رانيا، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بإستخدام المؤشرات المالية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2012-2021 ،مذكرة ماستر، تخصص مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة إبن خلدون تيارت، الجزائر، 2023.
10. خميسية أيمن، بوعنيق نور الدين، تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية :دراسة حالة المركب الصناعي و التجاري مرمورة هيلم بوليس قالمة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2022.

11. د. حمادي بلعباس، د. بوطالبي هشام، الأداء المالي و طرق تقييمه، الملتقى الوطني الافتراضي الأول حول: إدارة الأداء في المؤسسات الجزائرية واقع و مجال للتحسين، المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر
12. رمضان زينب /موني، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية: أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر 03، 2019
13. رميسة كلاش. المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الاداء المالي. اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. جامعة العربي بن مهيدي. ام بواقي. 2022/2021
14. زواغي نورهان، بن قوح كوثر، دور الرقابة الداخلية في تفعيل أداء الإدارة المالية دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء ميلة، مذكرة ماستر، تخصص مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، 2024
15. زوليخة بلعطار، أثار إدراج شركات في البورصة على أدائها المالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، جامعة جيجل، 2015
16. سيرين سميح أبو رحمة. السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة. رسالة مقدمة للحصول على شهادة ماجستير. الجامعة الإسلامية. غزة. 2009
17. طبي عائشة . ادارة مخاطر السيولة و اثرها على المردودية المالية الاقتصادية. دراسة مقارنة. اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة غرداية. 2017
18. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر بسكرة، الجزائر، 2002
19. عمر تمجدين، دور إستراتيجية التنوع في تحسين أداء المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013
20. قعموسي أمال ،علاهم جميلة، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للمنتجات الكهروكيميائية ENPEC فرع السوقر تيارت 2015-2016 ،مذكرة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2018
21. كارلا بورم. ادارة الأصول و الخصوم لدى المؤسسات التمويل الأصغر المتلقية للودائع. مذكرة مناقشة مركزة. العدد 55. 2009

22. هاجر زرارقي. أثر مخاطر السيولة على الأداء المالي للمصارف الإسلامية. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه. جامعة الجزائر 3. الجزائر. 2020/2019

ثالثا: المجالات والمقالات

1. بن البار موسى، بوساق أمين، نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية: عينة من المؤسسات الناشطة بالمنطقة الصناعية بالمسيلة، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 4، العدد، 1، 2019
2. بن العمودي حنان الساسي بن ناصر عصام بوزيد. تأثير السيولة على ربحية البنوك التجارية الجزائرية دراسة حالة قياسية على عينة من البنوك الجزائرية للفترة الممتدة من 2016 الى 2020. مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية المالية. جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر. المجلد 7/العدد 02. 2023
3. حسام الدين نبيل أبو تركي، إدارة مخاطر السيولة، المصرفي، العدد، 61، سبتمبر، 2011
4. حمزة رملي، عمار قرفي، قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر – CAMELS دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM CH، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 8، العدد 1، جوان 2021
5. سامي السيد. النفود و البنوك التجارية الدولية. منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. القاهرة. 2018
6. سباع أحمد صالح، محمد البشير بن عمر، فعالية مبادئ الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسة: دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد، 3 العدد، 1، 2018
7. سبني إسماعيل، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي "scf"، دراسات اقتصادية، المجلد 16، العدد 33، 2018
8. شريف غياط، نهري عبد المالك، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مؤشر قياس المردودية: دراسة حالة مؤسسة البناء و الاشغال العمومية (ORTP) خلال الفترة (2011-2013)، دراسات اقتصادية، المجلد، 6 العدد 13، 2013
9. الشيخ الداري، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 7، 2009_2010
10. ضحى ذياب أحمد. صبحي حسون عباس. تأثير مخاطر السيولة المصرفية في مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2005-2019 مجلة الادارة و الاقتصاد. العدد 129. ايلول. 2021
11. عبد العزيز علي مرزوق محمد فتحي محمد النسييري هبة محمود سعد مراد، تأثير مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة مقارنة بين البنوك

- المدرجة في البورصتين المصرية والسعودية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة،
المجلد، 6 العدد، 10 الجزء الأول، 2020
12. مولود فتحي، قطاف عبد القادر، دراسة تحليلية لأثر الهيكل التمويلي على الأداء المالي
للمؤسسة الاقتصادية: حالة مجمع صيدال، 2013-2015 مجلة إضافات اقتصادية،
المجلد، 2 العدد، 4، 2018
13. نبيلة قدور، حمزة العرابي، المقارنة المرجعية كآلية حديثة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة
الاقتصادية: دراسة مقارنة بين مجمع صيدال و مؤسسة 2 حكمة للأدوية، مجلة الدراسات
المالية المحاسبة والإدارية، المجلد 5، العدد، 2، 2018
14. نضال رؤوف احمد. دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدقيق مع بيان اثرها
على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية. معهد العالي
لدراسات المحاسبية و المالية. جامعة بغداد. العدد السادس و ثلاثون. 2013.

رابعاً: الملتقيات و المنتديات

1. د حمادي بلعباس، د بوطالبي هشام، الأداء المالي و طرق تقييمه، الملتقى الوطني الافتراضي
الأول حول: إدارة الأداء في المؤسسات الجزائرية واقع و مجال للتحسين، المدرسة العليا لإدارة
الأعمال تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر
2. دادن عبد الغاني، كماسي محمد أمين، الأداء المالي من منظور المحاسبة المالية، المؤتمر
العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحوكمات، جامعة ورقلة، يومي 08/09
مارس 2005

خامساً: موقع الأنترنت

1. [https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/la-banque/etats-](https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/la-banque/etats-financiers)
[financiers](https://www.cpa-bank.dz/index.php/fr/la-banque/etats-financiers) 2025/04/27، 15:25

سادساً: التقارير

وثائق مقدمة من طرف بنك القرض الشعبي الجزائري، وكالة ميله

سابعاً: المراجع باللغة الإنجليزية

Suresh Padmalatha. Justin Paul. Management of Banking and Financial Services.
Second Edition. Pearson Dorling Kindersley. India. 2011

الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات عن مصرف القرض الشعبي الجزائري

بيانات عن مصرف القرض الشعبي الجزائري					
2020	2019	2018	2017	2016	الوحدة: ألف دج
256535000	267559576	244334658	214206364	181261472	رأس المال الأساسي
2689134000	2514424453	2258543699	1922533695	1706566642	إجمالي الأصول
51370000	24995542	3112604	3507939	3695365	المخصصات
195457000	183482143	162500764	144562795	126259209	حقوق الملكية
16424000	16938915	15512932	14732943	13370163	المصاريف التشغيلية
2063000	21974446	40981379	32937968	26303586	الربح الصافي
2138710000	2038914876	1754493171	1323418179	1283291859	القروض
2306821000	2188550162	1965529479	1659275088	1483393454	الودائع
190549000	186019595	15329137	233112364	162720866	إجمالي الأوراق المالية

المصدر: بلعابد سيف السالم النوى، دور نموذج CAMEL في تقييم أداء المصارف التقليدية والإسلامية -دراسة مقارنة بين القرض الشعبي الجزائري و مصرف السالم خلال الفترة 2016-2020، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد رقم 08، العدد، 03 ديسمبر 2022، ص.286.

الملحق (02): القائمة المالية لسنة 2016

Passif	31/12/2016	U=Milliers DA	Actif	31/12/2016	U=Milliers DA
Banque Centrale	-		Caisse Banque Centrale, Trésor Public, CC P	236 070 751	
Dettes envers les institutions financières	230 925 166		Actifs financiers détenus à des fins de transaction	8 867 113	
Dettes envers la clientèle	1 214 746 528		Actifs financiers disponibles à la vente	137 836 483	
Dettes représentées par un titre	37 721 760		Prêts et créances sur les institutions financières	100 110 264	
Impôts courants-Passif	3 501 973		Prêts et créances sur la clientèle	1 180 124 153	
Impôts différés - Passif	95 464		Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	3 057 442	
Autres passifs	16 699 270		Impôts courants - Actif	2 415 996	
Comptes de régularisation	5 734 181		Impôts différés - Actif	1 652 960	
Provisions pour risques et charges	3 695 365		Autres actifs	7 808 544	
Subventions d'équipement-Autres subventions	-		Comptes de régularisation	26 322	
Fonds pour risques bancaires généraux	25 003 312		Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 959 828	
Dettes subordonnées	-		Immobilisations de placement	0	
Capital	48 000 000		Immobilisations corporelles	15 515 270	
Primes liées au capital	-		Immobilisations incorporelles	121 516	
Reserves	78 259 209		Ecart d'acquisition	0	
Ecart d'évaluation	-39 908				
Ecart de réévaluation	15 920 734				
Report à nouveau	0				
Résultat de l'exercice	26 305 586				
TOTAL DU PASSIF	1 706 566 640		TOTAL DE L'ACTIF	1 706 566 640	
HORS BILAN AU	31/12/2016		HORS BILAN AU	31/12/2016	
ENGAGEMENTS RECUS	611 605 376		ENGAGEMENTS DONNES	982 066 524	
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-		ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES	-	
ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES	611 595 732		ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE	332 674 436	
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	9 644		ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES	411 410 134	
			ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE	237 981 954	
			AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	-	



CRÉDIT POPULAIRE D'ALGÉRIE
Siège social : 02, Bd Colonel Amouchi,
Alger
Capital social : 48 000 000 000 DA
Tél : 023 50 32 63 / 63 67 88 / 69 79
023 50 35 78 / 50 36 25
Fax : 023 50 31 94 / 50 31 96

DIVISION DE L'EXPLOITATION
02, Bd Colonel Amouchi, Alger
Tél : 023 50 32 60 / 50 36 82
Fax : 023 50 31 88

**DIRECTION GÉNÉRALE ADJOINTE
CHARGÉE DES ENGAGEMENTS**
02, Bd Colonel Amouchi, Alger
Tél : 023 50 32 63 / 63 67 88
Fax : 023 50 31 74

DIVISION FINANCIERE
50, rue des Frères Bouadou, cité financière
nom de la femme saouga, Bp. Mourad Rais, Alger
Tél : 023 56 94 32 / 33
Fax : 023 56 94 50

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES
Cité 05 juillet, route de l'hôtel international,
Bab ezouar, Alger
Tél : 023 88 47 50
Fax : 023 88 47 59

INSPECTION GÉNÉRALE
33, rue Khaldi Boualem, Alger
Tél : 021 6 82 81 / 03 5 2711
Fax : 021 6 81 15

Centre d'Appel : 021 6 41 15 15
www.cpa-bank.dz

COMPTES DE RÉSULTATS

Comptes de résultats	31/12/2016	31/12/2015
(+) Intérêts et produits assimilés	71 999 194	34 124 075
(-) Intérêts et charges assimilés	(13 851 890)	884 117
(+) Commissions (Produits)	7 066 310	-
(-) Commissions (Charges)	(613 887)	-
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	218 995	-
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	(146 600)	-
(+) Produits des autres activités	421 677	-
(-) Charges des autres activités	(21 999)	-
Produit Net Bancaire	68 228 139	164 389 850
(-) Charges générales d'exploitation	(133 701 683)	-
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	(884 117)	-
Résultat brut d'exploitation	59 973 888	164 389 850
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	(197 225 400)	-
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 871 537	-
Résultat d'exploitation	34 122 855	164 389 850
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	12 280	-
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	-	-
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	-	-
Résultat avant impôts	34 124 075	164 389 850
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	(7 820 489)	-
Résultat net de l'exercice	26 303 586	164 389 850

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE (méthode indirecte)

	31/12/2016	31/12/2015
Résultat avant impôts	34 124 075	164 389 850
(+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	884 117	-
(+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-	-
(+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	16 851 004	-
(+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	(4 755 568)	-
(+/-) Charges / produits des activités de financement	-	-
(+/-) Autres mouvements	(310 361)	-
= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements total des éléments 2.1.7.1	12 669 093	164 389 850
(+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	145 814 957	-
(+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	(268 833 659)	-
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	(2 331 136)	-
(+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	(3 280 160)	-
(-) Impôts versés	(10 690 391)	-
= Diminution / augmentation nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 9 à 13)	(139 520 186)	164 389 850
Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	(22 720 918)	164 389 850
(+/-) Flux liés aux activités financières, y compris les participations	42 710 423	-
(+/-) Flux liés aux immeubles de placement	-	-
(+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	(937 923)	-
Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	(13 648 400)	164 389 850
(+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires (8 000 000)	-	-
(+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	-	-
Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	(8 000 000)	164 389 850
Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	310 361	164 389 850
Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	(144 065 662)	164 389 850
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	355 186 519	164 389 850
Caisse, banque centrale, cco, trésor public (actif & passif)	339 195 838	-
Comptes (actif & passif) et prêts/engagements à vue auprès des institutions financières	15 990 681	-
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	211 121 457	164 389 850
Caisse, banque centrale, cco, trésor public (actif & passif)	236 070 791	-
Comptes (actif & passif) et prêts/engagements à vue auprès des institutions financières	(24 949 335)	-
Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	(144 065 062)	164 389 850

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart d'évaluation	Réserves et résidents	Total
Solde au 31/12/2014	48 000 000	-	15 920 734	381 803	75 776 150	140 078 992
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-	-	-
Solde au 31/12/2014 corrigé	48 000 000	-	15 920 734	381 803	75 776 150	140 078 992
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	(60 127)	-	(60 127)
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2014	-	-	-	-	13 503 112	13 503 112
Dividendes payés	-	-	-	-	(6 000 000)	(6 000 000)
Variation du FRBG	-	-	-	-	1 622 614	1 622 614
Opérations en capital	-	-	-	-	(13 503 112)	(13 503 112)
Résultat net 2015	-	-	-	-	28 828 117	28 828 117
Solde au 31/12/2015	48 000 000	-	15 920 734	441 935	100 227 180	164 389 850
Solde au 31/12/2015 corrigé	48 000 000	-	15 920 734	441 935	100 227 180	164 389 850
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	-	(481 843)	-	(481 843)
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2015	-	-	-	-	20 828 117	20 828 117
Dividendes payés	-	-	-	-	(8 000 000)	(8 000 000)
Variation du FRBG	-	-	-	-	11 035 341	11 035 341
Opérations en capital	-	-	-	-	(20 828 117)	(20 828 117)
Résultat net 2016	-	-	-	-	26 303 586	26 303 586
Solde au 31/12/2016	48 000 000	-	15 920 734	(39 908)	129 566 107	193 446 933

الملحق (03): القائمة المالية لسنة 2017

BILAN		U=Milliers DA
ACTIF	31/12/2017	
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre de Chèques Postaux	337 675 855	
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 516 316	
Actifs financiers disponibles à la vente	213 586 408	
Pièces et créances sur les institutions financières	115 843 823	
Pièces et créances sur la clientèle	1 306 487 739	
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617	
Impôts courants - Actif	1 946 239	
Impôts différés - Actif	2 013 177	
Autres actifs	9 824 010	
Comptes de régularisation	37 629	
Participations dans les filiales, les coentreprises ou les entités associées	12 923 003	
Immobilités de placement	*	
Immobilisations corporelles	15 240 245	
Immobilisations incorporelles	312 594	
Ecart d'acquisition	*	
TOTAL DE L'ACTIF	1 922 533 695	
BILAN		U=Milliers DA
PASSIF	31/12/2017	
Dettes envers les institutions financières	289 508 589	
Dettes envers la clientèle	1 331 052 441	
Dettes représentées par un titre	38 714 058	
Impôts courants - Passif	7 414 981	
Impôts différés - Passif	165 299	
Autres passifs	16 384 128	
Comptes de régularisation	9 591 108	
Provisions pour risques et charges	3 507 939	
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements	*	
Fonds pour risques bancaires généraux	33 197 662	
Dettes subordonnées	*	
Capital	48 000 000	
Primes liées au capital	*	
Réserves	96 562 795	
Ecart d'évaluation	(434 007)	
Ecart de réévaluation	15 920 734	
Report à nouveau (+/-)	*	
Résultat de l'exercice (+/-)	32 937 968	
TOTAL DU PASSIF	1 922 533 695	
BILAN		U=Milliers DA
ENGAGEMENTS	31/12/2017	
Engagements de financement reçus des institutions financières	411 686 376	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	*	
Autres engagements reçus	611 595 732	
Engagements de financement en faveur de la clientèle	352 923 252	
Engagements de garantie en faveur de la clientèle	357 121 512	
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	238 465 800	
Autres engagements donnés	*	



القرص الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

ETATS FINANCIERS 2017

UNE BANQUE À VOTRE ÉCOUTE
UNE BANQUE À VOTRE ÉCOUTE

WWW.CPA-BANK.DZ
WWW.CPA-BANK.DZ

centre d'appel : 021 64 15 15

DIRECTION GÉNÉRALE
02 Boulevard Colonel Amirouche - Alger
Tél : 023 50 32 62 à 63/ 50 32 65/
50 32 67 à 69/ 50 32 79/
50 35 78/ 50 36 25
Fax : 023 50 32 95/ 50 32 64

TABEAU DE VARIATION DES CAPITEAUX PROPRES

Indicateur	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	2026	2027	2028	2029	2030
Indicateur 1.1 : Équivalent de l'indice de la dette publique (en % du PIB)	211,126,466	236,070,751	244,949,295	259,246,506	337,676,855	397,327,021	479,220,117	579,220,117	697,220,117	837,220,117	997,220,117	1,177,220,117	1,377,220,117	1,597,220,117	1,837,220,117	2,097,220,117	2,377,220,117	2,677,220,117	2,997,220,117	3,337,220,117

الملحق (04): القائمة المالية لسنة 2018

PASSIF

31 Décembre 2018

www.cpa-bank.dz

U = Millions de DA	
Banque Centrale	.
Dettes envers les institutions financières	369 012 179
Dettes envers la clientèle	1 568 265 474
Dettes représentées par un titre	38 740 820
Impôts courants - Passif	9 046 077
Impôts différés - Passif	37 528
Autres passifs	16 532 569
Comptes de régularisation	7 512 383
Provisions pour risques et charges	3 112 804
Subventions d'équipement-Autres subventions	.
Fonds pour risques bancaires généraux	37 739 911
Dettes subordonnées	.
Capital	48 000 000
Primes liées au capital	.
Reserves	114 900 794
Ecart d'évaluation	-389 749
Ecart de réévaluation	15 920 734
Report à nouveau	.
Résultat de l'exercice	40 981 379
TOTAL DU PASSIF	2 258 543 699

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS RECUS	611 665 376
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	.
ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	611 665 376
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	9 644

DIRECTION GÉNÉRALE

Adresse : 02 Bd Colonel Amirouche, Alger
Tél.: 023.50.32.62/023.50.32.63/023.50.32.65
023.50.32.64

DIVISION EXPLOITATION

Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.62/023.50.32.63/023.50.32.65
Fax : 023.50.32.88

DIVISION DES ENGAGEMENTS

Adresse : 02 Boulevard Colonel Amirouche Alger
Tél.: 023.50.32.63/023.50.32.65
Fax : 023.50.35.74

DIVISION DE LA MONÉTIQUE ET DES

MOYENS DE PAIEMENT

Adresse : 50, Rue des trois Frères
Bouadou Cité Financière Ravin
de la Femme Sauvage, Bir Mourad Rais

Tél.: 023.56.94.18/14/07
Fax : 023.56.93.99

DIVISION DES AFFAIRES INTERNATIONALES

Adresse : Cité du 5 Juillet route de l'Hotel Mercure
Bab Ezzouar- Alger

Tél: 023.88.47.50
Fax : 023.88.47.39

DIVISION FINANCIÈRE

Adresse : 50, Rue des trois Frères Bouadou
Cité Financière Ravin de la Femme Sauvage
Bir Mourad Rais

Tél.: 023.56.94.32/33/50
Fax : 023.56.94.50

www.cpa-bank.dz

ETATS FINANCIERS 2018

Am. Drapeau

CPA Bank
021 64 15 15

ACTIF

31 Décembre 2018

U = Millions de DA	
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, CCP	319 731 286
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	5 410 456
Actifs financiers disponibles à la vente	133 920 879
Prêts et créances sur les institutions financières	383 408 022
Prêts et créances sur la clientèle	1 370 000 832
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	1 086 617
Impôts courants - Actif	2 854 683
Impôts différés - Actif	2 142 803
Autres actifs	10 853 501
Comptes de régularisation	39 370
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	12 711 146
Immobilisations de placement	.
Immobilisations corporelles	16 304 975
Immobilisations incorporelles	281 410
Ecart d'acquisition	.
TOTAL DE L'ACTIF	2 258 543 699

HORS BILAN	31 Décembre 2018
ENGAGEMENTS DONNES	889 046 781
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	.
ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTÈLE	329 377 568
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	188 270 688
ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTÈLE	273 403 235
AUTRES ENGAGEMENTS DONNES	.

COMPTES DE RÉSULTATS		31/12/2018		TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE		TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2018							
		U = Millions de DA		RUBRIQUES		U = Millions de DA		RUBRIQUES					
(+) Intérêts et produits assimilés	85 073 069		54 412 126	Résultat avant impôts				NOTES	Capital social	Primes d'émission	Ecart de réévaluation	Ecart de réévaluation	Reserves et Résultats
(+) Intérêts et charges assimilés	-19 303 253		1 137 237	(-)(+) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles					48 000 000	.	15 820 734	-39 568	129 561 107
(+) Commissions (Produits)	8 677 756		.	(-)(+) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations							.	.	.
(+) Commissions (Charges)	-688 864		5 937 520	(-)(+) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur							.	.	.
(-)(+) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	774 232		-7 534 039	(-)(+) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement							.	.	.
(-)(+) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	256 276		.	(-)(+) Charges / produits des activités de financement				6	48 000 000		15 820 734	-39 568	129 561 107
(+) Produits des autres activités	2 185 371		-2 016 867	(-)(+) Autres mouvements							.	.	.
(+) Charges des autres activités	-2 437		-2 475 148	= Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (total des éléments 2 à 7)							.	.	.
PRODUIT NET BANCAIRE	76 996 809		-61 533 927	(-)(+) Flux liés aux opérations avec les institutions financières							.	.	.
(+) Charges générales d'exploitation	-15 512 932		62 516 333	(-)(+) Flux liés aux opérations avec la clientèle							.	.	.
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 137 237		-357 391	(-)(+) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers							.	.	.
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	60 346 640		-2 557 593	(-)(+) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers							.	.	.
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et charges incorporelles	-8 959 192		-11 957 114	(-) Impôts et taxes							.	.	.
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur charges amorties	3 001 672		-13 860 091	= Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (total des éléments 8 à 13)							.	.	-4 000 000
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	54 408 120		38 845 887	Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)							.	.	8 194 350
(-)(+) Gains ou pertes nets sur autres actifs	4 007		85 640 610	(-)(+) Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations							.	.	.
(+) Eléments extraordinaires (Produits)	.		.	(-)(+) Flux liés aux immobilisations de placement							.	.	.
(-) Eléments extraordinaires (Charges)	.		-2 126 021	(-)(+) Flux liés aux opérations corporelles et incorporelles							.	.	.
RÉSULTAT AVANT IMPÔTS	54 412 126		83 514 868	Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)							.	.	.
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-13 430 747		-15 000 000	(-)(+) Flux de trésorerie provenant ou de destruction des activités							.	.	.
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	40 981 379		.	(-)(+) Autres flux de trésorerie provenant des activités de financement							.	.	.
			-15 000 000	Total flux net de trésorerie liés aux opérations de financement (c)							.	.	.
			2 016 867	Effets de la variation du taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)							.	.	.
			108 577 343	Augmentation (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a-b+c+d)							.	.	.
			338 343 835	TRÉSORERIE ET ÉQUIVALENTS DE TRÉSORERIE							.	.	-15 000 000
			337 675 855	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)							.	.	4 542 249
			-9 332 021	Caisse, banque centrale, cop. trésor public (post 4, passif)							.	.	.
				Comptes (post 4, passif) et préfinancements à vis-à-vis des institutions financières							.	.	40 981 379
								6	48 000 000		15 820 734	-39 5748	183 221 054

الملحق (05): القائمة المالية لسنة 2019

PASSIF		Unités DA
Banque Centrale		0
Dettes envers les institutions financières		644 726 042
Dettes envers la clientèle		1 500 128 650
Dettes représentées par un titre		43 695 470
Impôts courants - Passif		7 139 851
Impôts différés - Passif		419 942
Autres passifs		23 539 634
Comptes de régularisation		10 605 041
Provisions pour risques et charges		24 995 542
Subventions d'équipement - Autres subventions		0
Fonds pour risques bancaires généraux		37 107 445
Dettes subordonnées		0
Capital		48 000 000
Primes liées au capital		0
Réserves		135 482 143
Écart d'évaluation		689 514
Écart de réévaluation		15 900 734
Report à nouveau		0
Résultat de l'exercice		21 974 446
Total du passif		2 514 424 453
HORS BILAN		31 Décembre 2019
Engagements reçus		673 664 792
Engagements de financement reçus des institutions financières		-
Engagements de garantie reçus des institutions financières		668 478 330
Autres engagements reçus		5 186 462

ACTIF		Unités DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des Cheques Postaux		252 914 669
Actifs financiers détenus à des fins de transaction		698 410
Actifs financiers disponibles à la vente		172 616 091
Prêts et créances sur les institutions financières		536 775 098
Prêts et créances sur la clientèle		1 502 233 171
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		506 607
Impôts courants - Actif		7 645 378
Impôts différés - Actif		2 249 570
Autres actifs		9 936 159
Comptes de régularisation		48 977
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées		12 198 487
Immobilisations de placement		0
Immobilisations corporelles		16 832 997
Immobilisations incorporelles		368 838
Écart d'acquisition		-
Total de l'actif		2 514 424 453
HORS BILAN		31 Décembre 2019
Engagements donnés		764 170 921
Engagements de financement en faveur des institutions financières		-
Engagements de financement en faveur de la clientèle		279 034 791
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières		289 449 815
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle		195 686 316
Autres engagements donnés		-



02, Boulevard Colonel Amirouch, Alger www.cpa-bank.dz facebook.com/cpabank

Mr. Darghach

COMPTE DE RÉSULTATS

	U=Milliers DA
(+) Intérêts et produits assimilés	93 123 972
(-) Intérêts et charges assimilés	-27 702 489
(+) Commissions (Produits)	8 128 230
(-) Commissions (Charges)	-638 359
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	226 896
(+/-) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	301 694
(+) Produits des autres activités	1 641 657
(-) Charges des autres activités	-22 542
Produit Net Bancaire	81 059 056
(-) Charges générales d'exploitation	-16 938 915
(-) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	-1 157 337
Résultat brut d'exploitation	62 962 806
(-) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-37 007 912
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	2 771 281
Résultat d'exploitation	28 666 175
(+/-) Gains ou pertes nets sur autres actifs	2 114
(+) Éléments extraordinaires (Produits)	-
(-) Éléments extraordinaires (Charges)	-
Résultat avant Impôts	28 668 289
(-) Impôts sur les résultats et assimilés	-6 693 843
Résultat net de l'exercice	21 974 446

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	U=Milliers DA
1- Résultat avant impôts	28 668 289
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 157 337
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations	-
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	34 296 631
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-6 532 780
6- (+/-) Charges / produits des activités de financement	-
7- (+/-) Autres mouvements	-1 502 363
8- Total des éléments non médianes (à la date le résultat net avant impôts et des autres ajustements (2 à 7))	27 418 825
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-25 113 533
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-202 338 346
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	10 156 728
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	-3 572 317
13- (+/-) Impôts versés	-9 991 029
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (9 à 13)	-230 877 827
15- Total flux net de trésorerie générés par l'activité opérationnelle (a)	-174 790 715
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers y compris les participations	-31 803 914
17- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 767 990
18- Total flux net de trésorerie liés aux opérations d'investissement (b)	-33 571 904
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des opérations financières	-8 000 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des opérations financières	-
22- Total flux net de trésorerie liés aux opérations de financement (c)	-9 000 000
23- Effets de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 502 363
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	-214 860 254

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	436 921 177
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	319 731 286
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	117 189 891
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 29 et 30)	222 060 923
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	252 914 669
30- Comptes (actif & passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 853 745
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	-214 860 254

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX

Rubriques	Notes	Capital Social
Solde au 31/12/2017	-	48 000 000
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	6	48 000 000
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	34 258
Variation des écarts de conversion	-	-
Affectation du résultat net 2017	-	-
Dividendes payés	-	-
Variation du FRBC	-	-
Opérations en capital	-	-
Résultat net 2018	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	6	48 000 000
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	6	48 000 000
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	1 079 263
Variation des écarts de conversion	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-
Dividendes payés	-	-
Variation du FRBC	-	-
Opérations en capital	-	-
Résultat net 2019	-	21 974 446
Solde au 31/12/2019	6	48 000 000

PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2019

Rubriques	Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de l'évaluation	Réserves de résultats
Solde au 31/12/2017	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-
Solde au 31/12/2017 corrigé	-	15 920 734	-424 007	162 698 426
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	34 258	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2017	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-15 000 000
Variation du FRBC	-	-	-	4 542 249
Opérations en capital	-	-	-	-
Résultat net 2018	-	-	-	40 981 379
Solde au 31/12/2018	-	15 920 734	-389 749	193 222 054
Impacts des changements de méthodes comptables	-	-	-	-
Impacts des corrections d'erreurs significatives	-	-	-	-
Solde au 31/12/2018 corrigé	-	15 920 734	-389 749	193 222 054
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	-	-	-	-
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	-	-	1 079 263	-
Variation des écarts de conversion	-	-	-	-
Affectation du résultat net 2018	-	-	-	-
Dividendes payés	-	-	-	-20 000 000
Variation du FRBC	-	-	-	-632 466
Opérations en capital	-	-	-	-
Résultat net 2019	-	-	-	21 974 446
Solde au 31/12/2019	-	15 920 734	689 514	194 864 034

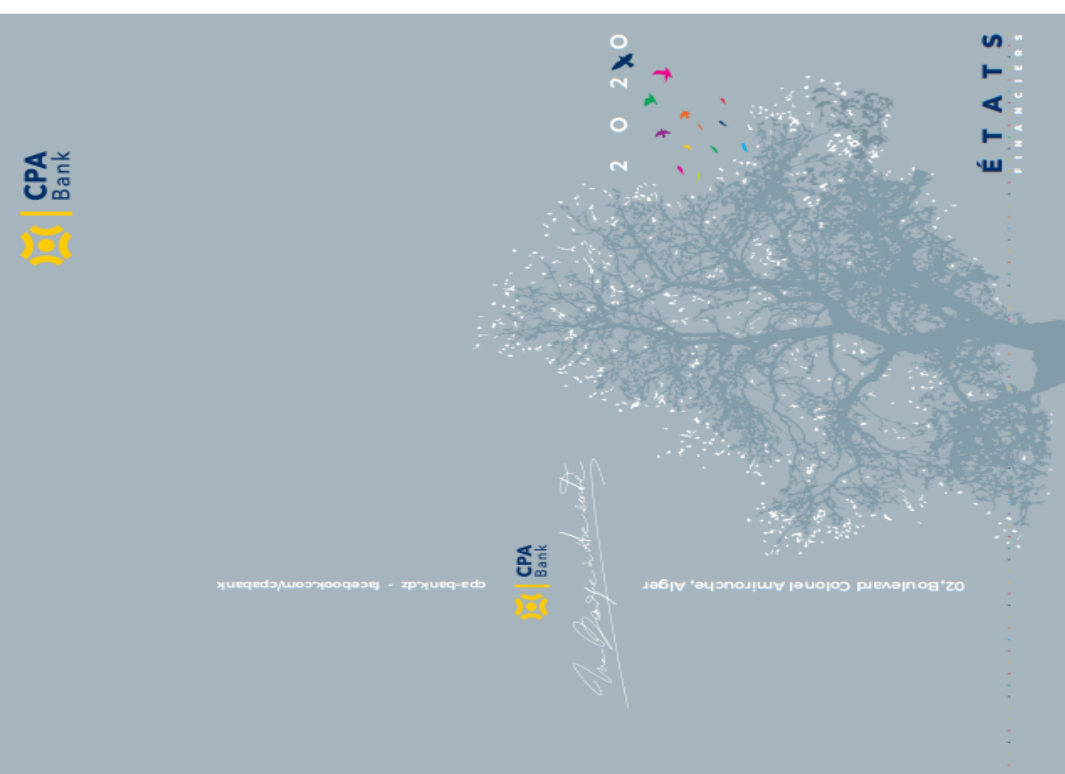
الملحق (06): القائمة المالية لسنة 2020

ACTIF

	U=Millions DA
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public, Centre des chèques Postaux	320 975
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	•
Actifs financiers disponibles à la vente	175 170
Prêts et créances sur les institutions financières	555 444
Prêts et créances sur la clientèle	1 548 266
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	507
Impôts courants = Actif	5 456
Impôts différés = Actif	2 804
Autres actifs	13 258
Comptes de régularisation	262
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	14 872
Immobilisations de placement	•
Immobilisations corporelles	16 739
Immobilisations incorporelles	394
Écart d'acquisition	•
Total de l'actif	2 689 134

HORS BILAN

	31 Décembre 2020
Engagements donnés	727 853
Engagements de financement en faveur de la clientèle	264 236
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	258 537
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	195 080
Engagements de garantie reçus des institutions financières	668 478
Autres engagements donnés	0,3



PASSIF

	U=Millions DA
Banque Centrale	0
Dettes envers les institutions financières	743 997
Dettes envers la clientèle	1 513 359
Dettes représentées par un titre	49 465
Impôts courants = Passif	9 116
Impôts différés = Passif	352
Autres passifs	35 082
Comptes de régularisation	13 052
Provisions pour risques et charges	51 370
Subventions d'équipement-Autres subventions	•
Fonds pour risques bancaires généraux	40 475
Dettes subordonnées	•
Capital	48 000
Primes liées au capital	•
Reserves	147 457
Écart d'évaluation	884
Écart de réévaluation	15 901
Report à nouveau	•
Résultat de l'exercice	20 603
Total du passif	2 689 134

HORS BILAN

	31 Décembre 2020
Engagements reçus	674 324
Engagements de financement reçus des institutions financières	•
Autres engagements reçus	5 615

COMPTE DE RÉSULTATS

	Unité: Millions DA
(+) Intérêts et produits assimilés	101 553
(+) Intérêts et charges assimilés	-25 581
(+) Commissions (Produit)	5 395
(+) Commissions (Charges)	-384
(+) Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	1 402
(+) Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	154
(+) Produits des autres activités	1 185
(+) Charges des autres activités	-144
Produit Net Bancaire	83 648
(+) Charges générales d'exploitation	-46 424
(+) Dotations aux amortissements et pertes de valeur sur immobilisations corporelles et incorporelles	+1 419
Résultat brut d'exploitation	65 805
(+) Dotations aux provisions, pertes de valeur et créances irrécouvrables	-415 373
(+) Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	6 339
Résultat d'exploitation	26 771
(+) Gains ou pertes nets sur autres actifs	21
(+) Éléments extraordinaires (Produit)	•
(+) Éléments extraordinaires (Charges)	•
Résultat avant impôts	26 792
(+) Impôts sur les résultats et assimilés	-46 189
Résultat net de l'exercice	20 603

TABLEAU DES FLUX DE TRÉSORERIE

Rubriques	Unité: Millions DA
1- Résultat avant impôts	26 792
2- (+/-) Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles	1 419
3- (+/-) Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations et aux pertes de valeur	0
4- (+/-) Dotations nettes aux provisions et aux pertes de valeur	39 034
5- (+/-) Pertes nettes / gains nets des activités d'investissement	-46 556
6- (+/-) Charges / produits des activités de financement	0
7- (+/-) Autres mouvements	+1 043
8- Total des éléments non monétaires relatifs au résultat net avant impôts et des autres ajustements (3 à 7)	32 845
9- (+/-) Flux liés aux opérations avec les institutions financières	-24 014
10- (+/-) Flux liés aux opérations avec la clientèle	-78 397
11- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	6 668
12- (+/-) Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	17 586
13- (+/-) Impôts versés	4 072
14- Diminution / (augmentation) nette des actifs émisais provenant des activités opérationnelles (3 à 13)	-74 874
15- Total flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (a)	-15 236
16- (+/-) Flux liés aux actifs financiers y compris les participations	2 207
17- (+/-) Flux liés aux immobilisations de placement	0
18- (+/-) Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	-1 316
19- Total flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (b)	891
20- (+/-) Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	-22 000
21- (+/-) Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	0
22- Total flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (c)	-22 000
23- Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (d)	1 043
24- Augmentation / (diminution) nette de la trésorerie et des équivalents de trésorerie (a+b+c+d)	-35 303

Trésorerie et équivalent de trésorerie

25- Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (total des éléments 26 et 27)	222 060
26- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	251 916
27- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-30 854
28- Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (total des éléments 25 et 30)	186 758
29- Caisse, banque centrale, ccp, trésor public (actif & passif)	330 975
30- Comptes (actif & passif) et prêts / emprunts à vue auprès des institutions financières	-154 217
31- Variation de la trésorerie nette (pour confirmation)	-35 303

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX

Rubriques	Notes	Capital Social
Solde au 31/12/2018	6	48 000
Impacts des changements de méthodes comptables	•	•
Impacts des corrections d'erreurs significatives	•	•
Solde au 31/12/2018 corrigé	6	48 000
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	•	•
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	•	1 079
Variation des écarts de conversion	•	•
Affectation du résultat net 2018	•	•
Dividendes payés	•	•
Variation du FRBG	•	-632
Opérations en capital	•	•
Résultat net 2019	•	21 974
Solde au 31/12/2019	6	48 000
Impacts des changements de méthodes comptables	•	•
Impacts des corrections d'erreurs significatives	•	•
Solde au 31/12/2019 corrigé	6	48 000
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations	•	•
Variation de juste valeur des actifs disponibles à la vente	•	194
Variation des écarts de conversion	•	•
Affectation du résultat net 2019	•	•
Dividendes payés	•	•
Variation du FRBG	•	-40 000
Opérations en capital	•	3 358
Résultat net 2020	•	20 603
Solde au 31/12/2020	6	48 000

PROPRES AU 31 DÉCEMBRE 2020

Primes d'émission	Écart de réévaluation	Écart de réévaluation	Unité: Millions DA
•	15 921	-390	193 222
•	•	•	•
•	•	•	•
•	15 921	-390	193 222
•	•	•	•
•	•	1 079	•
•	•	•	•
•	•	•	•
•	•	•	-20 000
•	•	•	-632
•	•	•	•
•	•	•	•
•	•	•	21 974
•	15 921	690	194 564
•	•	•	•
•	•	•	•
•	15 921	690	194 564
•	•	•	•
•	•	•	•
•	•	194	•
•	•	•	•
•	•	•	•
•	•	•	-40 000
•	•	•	3 358
•	•	•	•
•	•	•	20 603
•	15 921	884	208 535